وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ
Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Séniors
Ministry of Family, Woman, Childhood and Seniors

التقرير السنوي للأداء لسنة

2♀23

مهمة الأسرة و المرأة و الطفولة

وكبار السن

24 افريل 2024

الفهـــرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1- ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة2023:

1- نتائج اداء البرنامج

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

ملحق : بطاقة النوع الاجتماعي -إنجازات

المحور الأوّل

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة

لسنة 2023

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة لسنة 2023:

تواصل مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، تماشيا مع توجّهات الدّولة من خلال سياستها العموميّة واستراتجيّاتها القطاعيّة على تعزيز مكاسب المرأة والحفاظ على الاسرة ودعم مكانتها وحماية الأطفال وضمان حقوقهم كما تعمل على التحسين من جودة الخدمات الموجهة لكبار السن وتثمين خبراتهم و إدماجهم وذلك تفعيلا للأحكام الدستورية وانسجاما مع الاتفاقيات والمعايير الدولية وتكريسا للمبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

و تسعى المهمة لتحقيق غايتها في بناء مجتمع دامج ومتوازن ومتماسك وصامد زمن الأزمات والتّغيّرات المناخيّة ، يكرّس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النّساء والرّجال وبصفة عامّة بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز ويعلّي مكانة الأسرة ويعزّز دورها التّنموي ويولي الرّعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتّى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائيّة والقانونيّة لكبار السّنّ من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفاه ونماء للجميع.

ولتحقيق رؤيتها في بلوغ المساواة الشاملة بين الجنسين و تحقيق الرفاه والنماء للجميع دون تمييز في غضون سنة 2030 وفق أهداف التنمية المستدامة المتقاطعة مع غاياتها وأهدافها بما يستجيب لتطلعاتهم وتطور احتياجاتهم وتنوعها، اعتمدت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المحاور الإستراتيجية التالية للتقليص من الفجوة بين الجنسين:

المحور الاستراتيجي 1: القضاء على جميع أشكال العنف والتميز ضد المرأة والطفل وكبار السن وداخل الأسرة من خلال الوقاية والحماية والمشاركة

المحور الاستراتيجي 2: تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والأسرة والاستثمار في كفاءات كبار السن

المحور الاستراتيجي 3: التمكين والإدماج الاجتماعي للمرأة والطفل والأسرة وكبار السن

وقد سجلت المهمة تقدما على مستوى أداء برامجها والمتمثلة في :

- **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص،**
- **برنامج الطفولة،**
- **برنامج كبار السن،**
- **برنامج القيادة والمساندة،**

حيث حققت تطورا في انجاز أهدافها الإستراتيجية وخاصة منها الاهداف التالية :

- التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء و الاسر في المناطق الحضرية والريفية" :

من خلال **مواصلة تشجيع افراد الاسر و خاصة منهم النساء للولوج الى مصادر التمويل و تنويعها** لبعث مشاريع اقتصادية او احداث موارد رزق رزق للخروج من ثقافة الإعانة الى ثقافة المبادرة والاعتماد على الذات، وقد تجلى ذلك بـــ:

- ✓ مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني **لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي (رائدات)** 2022- 2025 الذي رصد له اعتمادات جمليّة تقدّر ب 50 مليون دينار على امتداد 5 سنوات أي بمعدل 10 مليون دينار سنويا مع التّرفيع بنسبة 40 % في الاعتمادات السنويّة للبرنامج بداية من سنة 2023.
- ✓ تسجيل ولوج 14015امراة لخدمات التمويل والاستثمار النّسائي على المنصة الرقمية "رائدات" الى موفى شهر ديسمبر2023
- ✓ تمويل 2629 مشروع نسائى ب24ولايةباعتمادات تقدّر بـ 25.883.278 م د موزعة على النحو التالي:
  - 1248 مهن صغرى أي بنسبة 47.5%
  - 885 خدمات أي بنسبة 33.7%
  - 236 صناعات تقليدية أي بنسبة 9%

- 238فلاحة بنسبة 9%
- تجارة 22 بنسبة 0.8%

✓ إحداث مواطن شغل قدرت ب 4171 موطن شغل مباشر

✓ إحداث 05 مجامع تنمويّة نسائيّة إضافية استفادت منها 229منخرطة بكل من ولايات منوبة وسليانة وأريانة ونابل وزغوان

- مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة "

وقد تجلى التطور في أداء مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن من خلال مقاربتها التشاركية وتفعيل تنفيذ مقتضيات القانون عدد 58 من خلال :

✓ الترفيع في عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف من مركز واحد بداية سنة 2022 إلى 13 مركزا موفى سنة 2023 بطاقة استيعاب جملية قدرت ب206أد

✓ ارتفاع عدد المنتفعات بخدمات إيواء النساء ضحايا العنف2023 الى305 امرأة ضحية عنف و317 طفل مرافقين لأمهاتهنّ

✓ ارتفاع عدد مراكز الإنصات و توجيه النساء ضحايا العنف الى 09 مراكز مع إحداث أول مركز وطني للاستقبال وإنصات وتوجيه النساء ضحايا العنف بتونس الكبرى سنة 2023

✓ إعداد دراسة "محدّدات العنف الزوجي" من قبل المرصد الوطني لمناهضة العنف سنة 2023

✓ إطلاق الدّراسة الوطنيّة حول "التّكلفة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للعنف المسلّط على النّساء" من قبل الكريديف

- ✓ إصدار مجلة الكريديف عدد 54 حول "النّساء والتغيرات المناخية" والتي تناولت إشكاليات الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للنساء والعنف الاقتصادي المسلط عليهنّ.
- ✓ تخصيص خطّ تمويل مشاريع اقتصادية لفائدة النساء ضحايا العنف ضمن برنامج "صامدة" بهدف تمكينهنّ اقتصاديا وضمان استقلاليتهنّ المالية و إخراجهن من صفة الضحيّة الى صفة ناجيات وفاعلات وضمان استقلاليتهن الماديّة وقد بلغ عدد المستفيدين 93 امرأة ناجية من العنف الزوجي
- ✓ وضع مصفوفة مؤشّرات قطاعيّة حول العنف المسلّط على النّساء اعتمادا على السّجلّات الإداريّة الخاصّة بقطاعات المرأة والعدل والدّاخليّة والصحّة والشّؤون الاجتماعيّة من قبل مركز البحوث والدّراسات والتّوثيق والإعلام حول المرأة خاصّة بمتابعة تطوّر وقياس نسب العنف ضدّ النّساء والفتيات (من 24 مؤشّر سنة 2017و38 مؤشّر سنة 2022 إلى ما يناهز الـ100 مؤشّر في موفّى سنة 2023)
- ✓ نشر التقرير السنوي الوطني لمناهضة العنف 2023

- تركيز خط اخضر 1833 للإرشاد و التوجيه لفائدة كبار السن المهددين بالعنف و بمختلف أشكال التهديد وقد تلقّى منذ إطلاقه يوم 15 جوان 2023 حوالي 2826 رسالة صوتيّة، منها124 إشعارا حول مسنين في وضعيات التهديد أو ضحايا عنف.

مواصلة النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا دون تمييز:

وذلك بتعزيز الوصول المتكافؤ وذا جودة لكافة الاطفال دون تمييز لخدمات مؤسسات الطفولة من خلال :

- ✓ الترفيع في نسبة التغطية برياض الأطفال التي لم تتجاوز 42 % سنة 2023 من خلال تمكين 20000 طفلا من ذوي العائلات المعوزة و ضعيفة الدخل بالمناطق الداخلية من التسجيل برياض الأطفال ، و التي تتكفل الوزارة بخلاص منحة شهرية بـ 50 د لكل طفل لمدة 9 أشهر لرياض الأطفال المنخرطة في

البرنامج و يتم تمتيع هذه المؤسسات من الإعفاء الضريبي على المنحة المرصودة لرياض الأطفال المنخرطة في "برنامج روضتنا في حومتنا" بداية من السنة التربوية 2023/2022 ،

- ✓ إرساء البرنامج الوطني للروضة العمومية الدامجة: تم إحداث وإعادة توظيف 30 روضة عمومية خلال السنة التربوية 2022-2023 بطاقة استيعاب 1500 طفل يتمتع النصف منهم بمجانية التسجيل (وقد تصل هذه النسبة بالجهات الأقل حظا إلى 70 % من طاقة الاستيعاب)وذلك على معنى قرار وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المؤرخ في 12 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط معاليم قبول الأطفال برياض الأطفال العمومية الراجعة بالنظر لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن حيث تم تحديد معلوم التسجيل السنوي ب 30 د ومعلوم الاشتراك الشهري ب 50 د ومعلوم التأمين للطفل الواحد ب5 دنانير ويعفى الأطفال من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل وفاقدي السند والأطفال ذوي الإعاقة وخاصة المصابين باضطرابات طيف التوحد والمنتفعين ببرنامج النهوض الطفولة المبكرة من خلاص هذه المعاليم
- ✓ مواصلة برنامج الوالدية الإيجابية : تم سنة 2023 توسيع نطاق البرنامج و العمل على توطيده من خلال تشريك 25 وحدة إشعاع للبرنامج و تكوين المهنيين من مختلف القطاعات
- ✓ تسجيل انخراط 407 روضة خاصة في برنامج دمج أطفال ذوي طيف التوحد في السنة التربوية 2022-2023 واستفادة 314 طفل من 03-05 سنوات في البرنامج من خلال تحويل منح شهرية قدرها 200د لكل طفل لفائدة رياض الأطفال المنخرطة لخلاص خدمات التربية ما قبل مدرسية (في حدود 100د) وخلاص أخصائي النطق والعلاج الوظيفي اللذان يؤمنان حصص شهرية لفائدة الطفل (في حدود 100 دينار).
- ✓ الترفيع في نسبة النفاذ إلى التربية ما قبل المدرسية التي لم تتجاوز 42% بتمتيع 20000 طفلا من ذوي العائلات المحدودة الدخل بالمناطق الداخلية و ذات الكثافة السكانية من الحق في التربية ما قبل المدرسية الى جانب الترفيع في طاقة استيعاب مؤسسات الطفولة المبكرة من 15 الى 25 طفل بحساب

50 د لكل طفل شهريا مع الاعفاء الضريبي على المنحة المرصودة لرياض الاطفال المنخرطة في "برنامج روضتنا في حومتنا" ،

مواصلة ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن فاقدي السند :

كما اولت مهمة الاسرة و المرأة و الطفولة و كبار السن الاهمية القصوى لكبار السن فاقدى السند للحفاظ على كرامتهم و ضمان حقوقهم من خلال:

- ✓ المصادقة على الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن2022- 2030 من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 29 سبتمبر2022، وإعداد مشروع الخطة التنفيذية للإستراتيجية سنة 2023
- ✓ إنجاز دراسة حول "واقع مؤسسات رعاية كبار السن العمومية والخاصة في تونس وخصائص المقيمين بها" بالتعاون مع الاسكوا وهي الدراسة الأولى من نوعها في بلادنا.
- ✓ التوجه نحو تعميم خدمات القرب لفائدة كبار السن فاقدي السند المادي والعائلي بداية من سنة 2023، حيث بلغت نسبة التغطية بالخدمات الاجتماعية والصحية التي تؤمنها الفرق المتنقلة75 %من ولايات الجمهورية موزعة بين 15فريقا متنقلا جهويا و 25 فريقا محليا كما تم اتخاذ إجراءات استثنائية للرفع من عدد المنتفعين من الخدمات من 3000 سنة 2022 إلى 4000 سنة 2023.
- ✓ اتخاذ إجراءات استثنائية للرفع من عدد المنتفعين من برنامج الإيداع العائلي لكبار السن من خلال الترفيع من المنحة المسندة للعائلات الكافلة من 200د شهريا الى 350 د شهريا مع بداية شهر جانفي 2023، وقد بلغ عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة 308 مسنا ومسنة مع موفى سنة 2023منهم 83% نساء.
- ✓ مراجعة كراس شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية المسنين وذلك في إطار التشجيع على الاستثمار في القطاع.

2-نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: الف دينار)

بيـــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	151180	133448	-17732	88%
	اعتمادات الدفع	151180	133009	-18171	88%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	11570	10340	-1230	89%
	اعتمادات الدفع	11570	9748	-1822	84%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	37808	37513	-295	99%
	اعتمادات الدفع	37808	37513	-295	99%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	48680	55512	6832	114%
	اعتمادات الدفع	38442	38420	-22	100%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع	اعتمادات التعهد	**249238**	**236813**	**-12425**	**95%**
	اعتمادات الدفع	**239000**	**218690**	**-20310**	**92%**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: الف دينار)

البرامج		تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1 المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	اعتمادات التعهد	31264	30435	-829	97%
	اعتمادات الدفع	21014	20866	-148	99%
البرنامج عدد 2 الطفولة	اعتمادات التعهد	174902	162794	-12108	93%
	اعتمادات الدفع	174644	155429	-19215	89%
البرنامج عدد 3 كبار السن	اعتمادات التعهد	20908	19264	-1644	92%
	اعتمادات الدفع	20028	19955	-73	99.6%
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	22164	24320	2156	110%
	اعتمادات الدفع	23314	22440	-874	96%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**249238**	**236813**	**-12425**	**95%**
	اعتمادات الدفع	**239000**	**218690**	**-20310**	**92%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.**

لم يغير قانون المالية التكميلي الاعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي حيث تم رصد اعتمادات بميزانية وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لسنة 2023 قدرها 239000 أد مقابل 207090أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 31910 أد وتمثل نسبة تطور 15%.

ويحظى برنامج الطفولة بأعلى نسبة من الاعتمادات المخصصة بما يعادل 73% من جملة ميزانية المهمة أي باعتمادات قدرها 174644أد يليه برنامج القيادة والمساندة بنسبة تقدر بـ 10% أي باعتمادات قدرها 23314أد ،

يليهما برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بنسبة تقدر بـ 9% أي باعتمادات قدرها 21014أد، ثم برنامج كبار السن بنسبة تقدر بـ 8% أي باعتمادات قدرها 20028أد.

وقد طرأ على التوزيع الأولي لاعتمادات مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بعض التحويلات داخل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حيث تم تحويل 141 أد من التدخل إلى التسيير لتدعيم فقرة التظاهرات ولدعم ميزانية مرصد مناهضة العنف نظرا لان اعتماداته المرصودة بعنوان سنة 2023 كانت ضعيفة نسبيا هذا وقد انطلق في النشاط الفعلي على إثر تسمية المديرة العامة، وهو ما أدى إلى تحسن نتائج أداء مرصد مناهضة العنف من خلال مناهضة كل إشكال التمييز و العنف القائم على النوع الاجتماعي.

كما تم تحويل اعتمادات قدرها 29 أد من التسيير إلى التدخل لدعم المنحة المسندة لفائدة الودادية داخل برنامج القيادة والمساندة والذي لم يكن له تأثير على أداء البرنامج نظرا لضعف المبلغ الذي تم تحويله.

أما بالنسبة للفوارق السلبية المسجلة في نفقات الاستثمار فيعود سببها إلى استعمال اعتمادات تعهد تم نقلها من سنوات مالية سابقة بعنوان تنفيذ صفقات.

وقد بلغت نسبة الانجاز لمهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن 95% تعهدا و 92% دفعا مقارنة بالتقديرات أي باعتمادات قدرها 236813 أد تعهدا و 218690 أد دفعا، وتعتبر نسبة الإنجاز المحققة من قبل مختلف برامج الوزارة هامة ومتقاربة جدا.

كما بلغت نسبة الانجاز لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص 99% دفعا مقارنة بالتقديرات أي بمبلغ قدره 20866أد دفعا، وتعتبر نسبة الانجاز هامة حيث سجل مؤشر نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية تطورا قدر ب 97% مقارنة بالتقديرات،

كما تم تسجيل تقدم ملحوظ في تنفيذ الهدف المتعلق بدعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء و الاسر في المناطق الحضرية والريفية حيث تم التدخل لتمويل 1050 مشروع نسائى ب2213 ولية منها 942 مشروع متناهي الصغر و 108 مشاريع صغرى و متوسطة باعتمادات جملية قاربت 9.7 م.د في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لريادة

الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي(رائدات 2022 - 2025)، كما شهد مؤشر نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا تطورا قدره59% مقارنة بالتقديرات من خلال الرفع من خلال تعزيز التغطية مؤسسات التعهد بالنساء ضحايا العنف، حيث تطوّر عدد مراكز التعهد الى 19 مركزا ، في إطار اتفاقيات شراكة مع جمعيات ذات خبرة في المجال، موزعة على مختلف ولايات الجمهورية، من بينهم 6 مراكز للإنصات و 3 للتوجيه والإرشاد الاسري و 3 1للإيواء لفائدة 1172 امراة وفتاة ناجيات من العنف.

-في حين بلغت نسبة الانجاز لبرنامج الطفولة 89 % دفعا مقارنة بالتقديرات أي بمبلغ قدره 155429 أد دفعا، وتعتبر نسبة الانجاز هامة،من خلال تسجيل ارتفاع في نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة بنسبة 89% مقارنة بالتقديرات تحقيقا للهدف الإستراتيجي الخاص بالنهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيانا وفتياتا ، كما تم تسجيل ارتفاع في نسبة الأطفال الذين تم إدماجهم بالعائلة الطبيعية أو البديلة ضمن المؤشر الخاص بنسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي بما قدره 100% مقارنة بالتقديرات.

-أما بالنسبة لبرنامج كبار السن فقد بلغت نسبة الانجاز 99.6 % دفعا مقارنة بالتقديرات أي بمبلغ قدره 19955 أد دفعا، وتعتبر النسبة هامة حيث سجل المؤشر الخاص بنسبة التغطية بالخدمات الرعائية تطورا هاما قدر ب 106% مقارنة بالتقديرات سواء بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية أو تلك المقدمة في إطار أنشطة الفرق المتنقلة في إطار خدمات القرب، كما شهد مؤشر عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة تطورا هاما قدر ب % 86 مقارنة بالتقديرات،

-أما بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة فقد بلغت نسبة الانجاز 96% دفعا مقارنة بالتقديرات أي بمبلغ قدره 22440 أد دفعا، وتعتبر نسب الإنجاز هامة مقارنة بالتقديرات، فرغم استقرار الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة، نجح البرنامج في تغطية الزيادات في الأجور والانعكاس المالي المترتب عن الترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية وفي دفع مشاريع الاستثمار.

المحور الثاني

الانجازات الخاصة ببرامج المهمة

لسنة 2023

البرنامج عدد 1 : برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

رئيسة البرنامج : السيدة سميرة بن حسين

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 01 نوفمبر 2019

1- نتائج أداء البرنامج:

عملا على دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز اندماج النساء والفتيات والأسر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومناهضة كل أشكال العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي ،وحفاظا على مكانة الأسرة زمن السلم والأزمات والتغيرات المناخيّة والبيئيّة والصحيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في كل المجالات وخاصة في مجال السياسات العمومية يعمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على المدى المتوسط من خلال **غايته على**:

"المحافظة على وحدة الأسرة وتماسكها وحمايتها من التفكّك والانحراف وتوفير الدعم الكفيل للنهوض بها من خلال التوعية المستمرة والتكوين وتطوير التشريعات في المجال وتقديم البرامج الوقائيّة والعلاجيّة. كما يهتمّ البرنامج بصفة خاصة بتوفير آليات اندماج الفئات المستهدفة من نساء وفتيات وأسر عبر تقديم الخدمات الاقتصاديّة والاجتماعية ودعم قدراتهم للمشاركة في الحياة العامة في الوسطين الحضري والريفي وتوفير آليات الوقاية والتعهد بالنسبة للنساء والفتيات ضحايا العنف ومساندتهّن والإحاطة بهنّ." وذلك وفق مقاربة تشاركية مع الهياكل الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية تفعيلا للأحكام الدستورية وانسجاما مع الاتفاقيات والمعايير والمواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها من الجمهورية التونسية .

وعلى ضوء ما تقدّم تصبو **رؤية البرنامج** إلى مواصلة تطوير الأداء المتعلق باندماج النساء والفتيات والأسر في الوسطين الحضري والريفي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الحياة العامة وإيلاء الاهتمام الخاص بالأسر ذات الوضعيات الخاصة لضمان أسرة متماسكة ومتوازنة علاوة على الحدّ من نسب العنف وخاصة في الوسط الأسري.

ولبلوغ أهدافه الإستراتيجية اعتمد برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على **المحورين الإستراتيجيين التاليين:**

المحور الإستراتيجي1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر

المحور الاستراتيجي 2: مناهضة العنف وجميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل الفضاء الأسري وخارجه

علاوة على مساهمة الفاعل العمومي "مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، " في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص والمتعلّقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي ومناهضة العنف والتمييز الى جانب معاضدة مجهود برنامج من خلال إنتاج البيانات الإحصائية المراعية للنوع الاجتماعي الى جانب تكثيف الدراسات والبحوث والندوات والتكوين والتظاهرات حول الوضع الحقوقي للمرأة وظاهرة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي والذهنية الاجتماعية النمطية إزاء المرأة،مما يساهم بشكل فعّال في رفعي الوعي وتقديم توجهات علميّة وفق مسار منهجي لتدعيم رؤية البرنامج

كما تعمل الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي في نفس الإطار على مزيد تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وخاصة الهدف المتعلّق بالتمكين الاجتماعي ومناهضة العنف خاصة في الفضاء الأسري من خلال تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه النفسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي للأسر والإحاطة بالنساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن فضلا على جهود عديد الجمعيات الأخرى من ذلك جمعيّة أولادنا وجمعيّة وجمعيّة جربة لصعوبات واضطرابات التعلم وجمعيّة نساء من اجل المواطنة والتنمية والتي نؤمن خدمات اجتماعية ونفسية في تقويم النطق لفائدة الأطفال من ذوي اضطرابات التعلم إضافة الى توعية وتثقيف أوليائهم في كيفية التعامل مع أطفالهم لضمان مصلحتهم الفضلى.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية

يعيش المجتمع التونسي عديد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمناخيّة والصحيّة أدت الى تنامي الفقر والبطالة والعمل غير اللائق في صفوف الفتيات والنساء والأسر ذات الوضعيات الخاصة، وفي إطار ترتيب أولويات التدخل عمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على تسليط الضوء على الفئات المذكورة قصد تعزيز قدراتها المادية ومؤهلاتها الفنية باعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بما يجعلها قادرة على إحداث والتصرف في مشاريع

اقتصادية وموارد رزق فتتحول العائلة أو المرأة المستفيدة الى فاعلة اقتصادية تشارك في التنمية وخلق الثروة المحلية والجهوية والوطنية.

وفي هذا الإطار، يندرج **الهدف الاستراتيجي 1-1 المتعلّق بدعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضريّة والريفيّة** ضمن **المحور الاستراتيجي 1 "دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر"** ويعتبر التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات خيارا استراتيجيّا ورهانا تنمويّا رفعته وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السنّ لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتقليص الفجوات بين الجنسين من خلال تعزيز نسب نشاط المرأة وتحقيق مبدأ المساواة في المجال المهني باعتماد مقاربة تشاركية تستهدف جميع المستويات التعليميّة والشرائح العمريّة والفئات ذات الأولوية. وتعدّ البطالة لدى النساء والفتيات من التّحديّات الاقتصاديّة للمرأة التّونسيّة، حيث بيّنت نتائج المسح الوطني للتّشغيل للثّلاثي الرّابع لسنة 2023 تطوّر نسبة البطالة في تونس إلى 16,4% سنة 2023 مقابل 15,2% سنة 2022. وتتميّز نسبة البطالة لسنة 2023 بالتفاوت حيث تقدّر نسبة البطالة لدى الذّكور بـ13,8% في المقابل تقدّر عند الإناث 22,2%. وتقدّر نسبة البطالة بين حاملي الشّهائد العليا بـ23,2% خلال الثّلاثي الرّابع من سنة 2023 وتقدّر هذه النّسبة بـ13,3% لدى الذّكور بينما بلغت لدى الإناث 33%.

وفي هذا الإطار جاء الهدف الاستراتيجي ومن خلاله جملة من البرامج والمشاريع مساهمة في دعم تشغيليّة النّساء والفتيات في جميع المجالات وبكلّ الأوساط الحضريّة منها والرّيفيّة وحمايتهنّ من كلّ مظاهر الاستغلال والتّبعيّة والتّمييز وذلك تماشيّا مع ما جاء في الدّستور التّونسي من تأكيد على مبدأ عدم التّمييز والمساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص المتكافئة وتيسير وصول المرأة إلى مسالك التمويل في كافة المجالات تناغما مع انخراط الدّولة التّونسيّة منذ 2015 في الخطّة الأمميّة لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة سنة 2030. وللحدّ من مظاهر الهشاشة الاجتماعية والاقتصاديّة وكلّ أشكال التميّز وتعزيز تشغيليّة النّساء والفتيات ودعم حقوقهنّ

والذّود عن مكاسبهنّ وتشجيعا للنساء والفتيّات دفعا لها لخلق ثقافة المبادرة الخاصّة وريادة الأعمال كي تكون منتجة اقتصاديا واجتماعيا ومساهمة في التشغيليّة وخلق الثروة

وتعتبر نسبة تحقق الهدف نسبة هامة تجاوزت 100% وهذا يتوضّح من خلال احتساب مجموع انجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة به والمتعلّقة بجملة المشاريع المحدثة في إطار برنامج رائدات والتي تجاوزت العدد المبرمج سنويا بـ 1100 مشروعا وعدد المجامع النسائية المحدثة(05 مجامع) وعدد موارد الرزق المحدثة في إطار التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المدرسي 117 مشروع والتمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصيّة في حدود 720 أسرة

مؤشر 1- 1-1: نسبة المشاريع النسائية "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا

يمكننا هذا المؤشر من معرفة نسبة مجموع المشاريع المحدثة سنويا في اطار البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات" وذلك مقارنة بالعدد الجملي المبرمج سنويّا والمقدر بـ 1100مشروع إضافة إلى التقييم على مستوى تنفيذ البرنامج وقدرته على تيسير نفاذ النساء النّساء والفتيات إلى القروض الماليّة والتقليص من نسبة البطالة في صفوف النّساء لتكون طرفا فاعلا ونشطا في الدورة الاقتصادية وفي مسار التنمية الشّاملة

المؤشر 1.1.1 : نسبة المشاريع النسائية "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	175%	180%	%[1]150	%139	%180	2025

[1] تم احتساب التقدّم في الإنجاز مقارنة بالسنة الفارطة حث بلغت نسبة المشاريع المحدثة في سنة 2022(1050 مشروع نسائي)

وقد بلغت نسبة إحداث المشاريع في إطار البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائـــدات" 139 % مقارنة بتقديرات سنة 2023 و 150 % مقارنة بانجازات 2022حيث تم تمويل إحداث وتوسعة 2629 مشروع تتوزع حسب طبيعة النشاط كالتالي:

- 1248 مهن صغرى أي بنسبة 47.5%
- 885 خدمات أي بنسبة 33.7%
- 236 صناعات تقليدية أي بنسبة 9%
- 238فلاحة بنسبة 9%
- تجارة 22 بنسبة 0.8%

وتعد نسبة تحقيق المؤشر مرتفعة، وتعود إلى جملة من الأسباب أهمها:

- أهميـــة الاعتمـــادات المرصـــودة لتمويـــل المشـــاريع ضـــمن البرنـــامج الـــوطني الجديـــد لريـــادة الأعمـــال النســـائية والاســـتثمار **"رائـــدات"**، حيـــث تـــم خـــلال ســـنة 2023 تخصـــيص اعتمـــادات تقـــدر بـــ**25.883.278** د تمويـــل إحـــداث وتوســـعة **2629** مشـــروع منهـــا **16.642.206 د** تمويـــل مباشـــر مـــن الـــوزارة و **9.226.062 د** مســـاهمة مـــن البنـــوك الشـــريكة (البنـــك التونســـي للتضـــامن، البنـــك الـــوطني الفلاحـــي، بنـــك تمويـــل المؤسســـات الصغرى والمتوسطة).
- حوكمـــة تنفيـــذ البرنـــامج مـــن خـــلال وضـــع منصّـــة رقميّـــة لتقريـــب خـــدمات التســـجيل مـــن الباعثـــات عـــن بعـــد ومتابعـــة مـــآل ملفـــاتهنّ وضـــمان حوكمـــة تنفيـــذ مراحـــل البرنـــامج وقـــد تـــمّ تسجيل أكثر من 15000 مطلب تمويل على المنصّة الرّقميّة "رائدات"،
- توجـــه البرنـــامج لشـــريحة عريضـــة مـــن النســـاء والفتيـــات ويســـتجيب للحاجيّـــات لمختلـــف الشـــرائح النّســـاء التوّنســـيّات (صـــاحبات الشّـــهائد العليـــا، المتحصّـــلات علـــى شـــهادة تكـــوين

من مراكز التّكوين المهني، المتحصّلات على شهادة الكفاءة المهنيّة، الحاملات لأفكار مشاريع، رائدات في الطّور الأوّل من إحداث المؤسّسة، صاحبات المشاريع الصّغرى والمتوسّطة، النّاشطات في القطاعات غير المهيكلة ، والفئات النّسائيّة الهشّة لتمكينهنّ اقتصاديّا واجتماعيّا.....)،

- وضع وتنفيذ خطة اتصاليّة للتعريف بمكونات البرنامج والفرص التي يتيحها في المجال لفائدة النساء والفتيات صاحبات المشاريع وأفكار المشاريع على مستوى وطني وجهوي وذلك من خلال التنقل إلى المعتمديات الداخليّة وخاصة التي تعرف ضعفا في عدد المسجلات في البرنامج وتنفيذ لقاءات للتعريف بالبرنامج،

مؤشر 1-1-2: نسبة مواطن الشغل "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا

✓ تم اختيار هذا المؤشّر لأنه يمكّن من معرفة نسبة نطور مواطن الشغل المحدثة سنويا في إطار البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي رائدات" وذلك مقارنة بما تم برمجته سنويا المقدر بـ 1680 موطن شغل. كما يمكّن هذا المؤشّر من تقييم مدى قدرة النّساء والفتيات على الانخراط في مجال الاستثمار الاقتصادي ذات القدرة التشغيلية العالية او القيمة المضافة المرتفعة

المؤشر 1.1 .2 : نسبة مواطن الشغل "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	%89.5	116%	%290	248.2%	137.5%	2025

بلغ عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار برنامج رائدات لسنة 2023 بـ 4171 موطن شغل مباشر وعليه بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات بـ248% وتعتبر نسبة الإنجاز جيدة تفوق الضعف اذا تمت مقارنتها بسنة 2022.

ويرجع تجاوز نسبة الإنجاز لسنة 2023 التوقعات المحددة والمتمثلة في 1680 موطن شغل سنويا الى عدة اعتبارات من أهمّها:

- التـرابط الوثيـق بـين عـدد المشـاريع الممولـة وعـدد مـواطن الشـغل المحدثـة، فكلمـا ارتفـع عدد المشاريع الممولة تبعه ارتفاع في عدد مواطن الشغل المحدثة،
- أهميـة الاعتمـادات المرصـودة لتمويـل المشـاريع ضـمن البرنـامج الـوطني الجديـد لريـادة الأعمـال النسـائية والاسـتثمار "**رائـدات**"، وهـو تجـاوز المؤشـر الـذي تـم اعتمـاده والمتمثـل في 1680 موطن شغل إلى 4171 أي بزيادة تقدر بـ2491 موطن شغل.

- العمل على إعطاء الأهميّة القصوى في تمويل إحداث وتوسعة مشاريع صغرى ومتوسطة لما لها القدرة على استيعاب اليد العاملة أكثر من المشاريع المتناهيّة الصغر،
- أهمية مساهمة الأنشطة الممولة في إطار البرنامج وذات نسبة التشغيل العالية (**مهن صغرى:** 47,5 %، **خدمات:** 33,7 %) حيث تقدر مساهمتهما بـ79,2%.

مؤشر 1-1- 3-: نسبة تطور المشاريع النسائية "رائدات" الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة

يمكن هذا المؤشر من معرفة نسبة تطور إحداث المشاريع الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة وذلك بهدف تقييم الوزارة لمضمون حملاتها التحسيسية والإعلامية والاتصالية لدفع المبادرات على إحداث شركات صغرى أو متوسطة باعتبار أن مثل هذه المشاريع ، علاوة على قدرتها على خلق الثروة

واستيعاب اليد العاملة والصمود أمام الأزمات المالية، فان المشاريع النسائية الصغرى والمتوسطة تساهم في ارتفاع نسبة تواجد المرأة بمواقع القرار في عالم الأعمال وتدخلها كفاعلة في اقتصاد البلاد وتنميته.

لا سيّما وأن نسبة النساء صاحبات المؤسسات في تونس لا تتعدى 10% بينما يبلغ المعدل الدولي 30% لذلك تراهن الوزارة على تواجد المرأة بقوّة في مجال ريادة الأعمال والاستثمار.

المؤشر 3. 1.1 : نسبة تطور المشاريع النسائية "رائدات" الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	%13	%20	%260	%143	35%	2025

وقد بلغ عدد المشاريع الصّغرى والمتوسّطة سنة2023، 315 أي بنسبة 260% من جملة المشاريع المحدثة سنة 2023 والبالغ عددها 2629 وتعتبر نسبة مهمة جدا مقارنة بسنة 2022.

وقد مكّنت هذه المشاريع من خلق 945 موطن شغل مباشر،

وتتوزّع المشاريع المموّلة حسب النشاط الاقتصادي إلى صناعيّة (2.9 %) وخدمات (88.1%) وفلاحيّة (9 %) ،

تتصدّر الفئة العمريّة 18-35 سنة الشرائح العمريّة للفتيات والنساء المستفيدات من إشعارات التّمويل بنسبة تقدّر بـ(51 %) تليها الفئة العمرية 36-45 سنة بنسبة (42 %) و46-59 سنة بنسبة (7%).

وقد عرفت هذه النّسبة تطوّرا مقارنة بسنة 2022 حيث مثّلت 9 % مقابل 12 % سنة 2023 ويعود ذلك إلى تفعيل الشّراكة مع البنك الوطني الفلاحي خاصّة فيما يتعلق بالمشاريع التي وصل سقف تمويلها إلى 300 ألف دينار.

المؤشر1-1-4 : عدد المجامع النسائية في مجال سلاسل القيمة المحدثة سنويا

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة تطور المشاريع النسائية الجماعية المحدثة في إطار خطة العمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في المناطق الريفية.

من خلال هذا المؤشر سنتمكن من احتساب تطور إحداث هذا النوع من المشاريع التي تهدف إلى إدماج المرأة في كامل مسار الإنتاج ابتداء من حلقة الحصول على المواد الأولية إلى حلقة عرض وتسويق المنتوج إلى المستهلك النهائي

يعتبر هذا المؤشر خطوة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتخليص المرأة من النزعة الفردانية التي تجعلها رهينة حلقات إنتاج دون أخرى .وبهدف المحافظة على ديمومة المجامع التنمويّة النسائية تولت الوزارة انجاز برنامج مشترك مع غرفة المساحات التجاريّة الكبرى لتيسير تسويق منتجات المجامع التنموية الفلاحيّة بـ 4 مساحات تجارية كبرى شريكة بتاريخ 10 مارس 2023 وتبعا لذلك تم الانطلاق في تسويق منتجات المجامع التنموية النسائية بداية من النصف الثاني من شهر رمضان المعظم

المؤشر 1.1. 4 : عدد المجامع النسائية في مجال سلاسل القيمة المحدثة سنويا							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد المجامع	7	10	10	5	5	10	2025

تم في سنة 2023احداث 5 مجامع نسائية في كل من ولاية منوبة وسليانة وأريانة ونابل وزغوان باعتمادات بلغت قيمتها 566 أد وبلغ العدد الجملي للمنخرطات بـ 229 منخرطة ويعتبر هذا العدد دون التقديرات وهذا يعود بالأساس الى احداث مجمع تنموي نموذجي نسائي فلاحي "حرايرالمنصورة" بولاية منوبة بـ366 أد وبطاقة استعاب 96 منخرطة والتي فاقت تكلفته التكلفة العاديّة لإحداث المجامع والمقدّرة بـــ 50أد بطاقة استعاب بين 25 و 40

منخرطة في كل من ولايات سليانة وأريانة ونابل وزغوان وهذا ما جعل من الإنجازات دون التقديرات إضافة الى طغيان عقلية الفردانية في بعض الولايات للمستفيدات ورغبة المنتفعات في الانتصاب لحسابهن الخاص واستفادة بعض مناطق التدخل من برامج تمكين اقتصادي أخرى تتماشى مع وضعياتهن الاجتماعية.

مؤشر-1-1-5: موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها[2]

يندرج هذا المؤشر في إطار دعم أمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي عن طريق تمويل موارد رزق لفائدتهن كليا وذلك من أجل الخروج من دائرة الفقر لغياب دخل قار للعائلة يؤمن حاجيات أطفالها المتمدرسين ويوفر لهم ظروف دراسة مرضية مما يبعد عنهم شبح الانقطاع عن التعليم،

سيمكن هذا المؤشر من تقييم مدى نجاعة التدخل لفائدة الأمهات المستهدفين وقدراتهن في مجال حسن التصرف المالي والفني والمثابرة على تجاوز الصعوبات وتحقيق الربح وضمان ديمومة مشاريعهن

ضمانا لحسن قياس المؤشر خلال سنة 2023 تم اعتماد مقاربة التمييز الإيجابي ليشمل البرنامج بذلك جميع الولايات دون الاقتصار على الوسط الريفي باعتبار أن المؤشرين المعتمدين في البرنامج (الانقطاع المبكر عن الدراسة والفقر) لا يقتصران على الوسط الريفي

المؤشر 1.1 .5 : موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد موارد الرزق المحدثة سنويا	1098	200	200	117	%59	200	2025
نسبة ديمومة المشاريع	%87	90%	%95	100%	100%	100%	2025

[2] لقد تم ادراج جملة من المؤشرات الفرعية تابعة للمؤشر الرئيسي وتم ادراجها في المشروع السنوي للأداء لسنة 2023 وتبعا لذلك تم احتساب نسبة الإنجاز المؤشر بالإعتماد على المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي علما وأنه تمت إعادة صياغة المؤشر في المشروع السنوي للأداء لسنة 2024

مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة							
عدد التلاميذ المنتفعين بالعودة إلى مقاعد الدراسة بالمناطق المنتفعة	4432	1500	1500	393	26%	11500	2025

نظرا لارتفاع عدد الأطفال المنقطعين سنويا عن مقاعد الدراسة المقدر بـ 1500 طفلا، وباعتبار أنّ الفقر والهشاشة الاقتصاديّة والاجتماعيّة تُعدّ من الأسباب المباشرة لذلك ، تم إحداث 117 مورد رزق لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي بعشر ولايات،(تونس ونابل والمنستير وسوسة وصفاقس وسليانة والقصرين والقيروان ومنوبة وجندوبة) وانتفع فقط حوالي 393 طفلا على اعتبار أن الإعتمادات التي رصدت لتنفيذ البرنامج لم ترتقي الى المستوى المأمول لذلك كانت الإنجازات دون التقديرات مقارنة بالسنوات الفارطة التي تم فيها استغلال الفواضل من الخطة الوطنيّة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الريف

مؤشر 1-1-6 :نسبة الأسر ذات الوضعيات الخاصة المنتفعة بمشاريع اقتصادية [3]

سنتمكن من خلال هذا المؤشر من قياس نسب الأسر المنتفعة بموارد رزق ومدى استجابة هذه الموارد لتطلعاتهم ولتحسين أوضاعهم المعيشيّة ومدى ديمومتها، هذا المؤشر سيساهم أيضا في تحقيق الهدف الأول المتعلّق بدعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحريّة والريفيّة دون إقصاء أو تمييز لذلك تمت مرافقة أفراد الأسر المنتفعين قبل وبعد إحداث مورد الرزق.

المؤشر 1.1. 6 : نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة

[3] نفس ملاحظة المؤشر السابق

نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخاصة المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الفارطة		%20	11%	80.25%	180.2%	500	2025
نسبة الأسر ذات الوضعيات الخاصة التي تحسنت أوضاعها الاقتصادية	80%	85%	90%	90%	90%	97%	2025
نسبة ديمومة المشاريع الاقتصادية المسندة	85%	85%	90%	90%	90%	97%	2025

بلغ عدد الأسر ذات الوضعيات الخاصة المنتفعة بموارد رزق 721 أسرة خلال سنة 2023أي بنسبة انجاز قدرت بـ 85.25% وهي نسبة تفوق التقديرات بـــ 180.2%ويعود نسق ارتفاع هذه النسبة الى عدّة أسباب من أهمّها التوجه الإستراتيجي للبرنامج حيث تم التركيز خلال سنة 2023 على أولويّة التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة في 24 ولاية فضلا على دعم الأسر بموارد رزق ايكولوجية تضمن لها الثبات والديمومة حتى في ضل التغيرات المناخية والأزمات .

تتوزّع موارد الرزق بنسبة **74 % لفائدة الإناث و26% لفائدة الذّكور** ، كما انّ أغلب المنتفعين بموارد الرزق هم من المتزوجين أي بنسبة **70%** حيث تعيش أسرهم الخصاصة والاحتياج، أما من حيث المستوى التعليمي فان اغلب المنتفعين بمشاريع من ذوي التّعليم الابتدائي والثانوي **(563 منتفع)**، من مجموع **721** منتفع، و تتراوح أعمار أغلبية المنتفعين بموارد رزق خلال سنة 2023 بين 29-50 سنة **(528منتفع)** من مجموع 721 منتفع، كما أنّ أغلب الأسر المنتفعة بموارد الرزق يفوق عدد أفرادها الأربعة أفراد **(72%)** ، وتتوزّع المشاريع حسب

الاختصاصات بين الخدمات (188) والمشاريع الفلاحيّة (322) والتجارية (145) وفي الصناعات التقليديّة (50) والخدمات (16)، وتتراوح قيمة موارد رزق 539 من المنتفعين بين 5 أ.د و10أ.د، في حين تفوق قيمة اعتمادات مشاريع 182 أسرة 10أ.د.

الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف الإستراتيجي 1-1-1: تدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية

رغم التقدم الحاصل في الإنجاز تبعا لمؤشرات قيس الأداء المتعلقة بتحقيق الهدف الإستراتيجي عدد01 تتعلق أهم الإشكاليات والصعوبات بالنقاط التالية:

- ضعف المبادرة الخاصة لدى خريجات التعليم العالي حيث أنه رغم أهمية وجود برامج حكومية تهدف إلى دعم تشغيلية المرأة في المناطق الحضرية والريفية، وتوفير كل الامتيازات والظروف الملائمة للانخراط في الحياة النشيطة، إلا أن ما يتم ملاحظته ضعف المبادرة الخاصة لدى صاحبات الشهائد العليا مما أثر على نوعية المشاريع المحدثة التي تتميّز أكثرها بكونها صغرى وغير قادرة على خلق الثروة والتشغيل.

- ضعف سقف الاعتمادات لتمويل موارد الرزق والذي حدد بـــ 10 أد

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا

لتجاوز الإشكاليات والصعوبات التي تمت ملاحظتها خلال تنفيذ الهدف الإستراتيجي 1-1-1 يجدر العمل على:

- توعية الفئات المستهدفة من برامج الوزارة في مجال إحداث المشاريع من نساء وفتيات في الوسط الحضري والريفي بأهمية العمل الجماعي وامتيازات إحداث المجامع والشركات قصد نزع ذهنية الفردانية.

- اعتماد مقاربة أكثر وضوحا وشموليّة لريادة الأعمال النسائية خاصة في القطاعات الواعدة التي تعتمد التجديد والابتكار وتثمن وتطور سلاسل القيمة مع تخصيص جزء هام من البرنامج لدعم ورفع ريادة الأعمال النسائية ذات القدرة العالية على الإنتاج والتطوير ورفع نسق التنمية
- الترفيع في سقف التمويل الخاص المسند من طرف البنك التونسي للتضامن لتمويل مشاريع ذات قدرة تشغيلية عالية الى 200أد مع خلق اليات تمكن المراة من التمتع بخدمات دعم ومرافقة والتمويل والوصول الى الأسواق في اطار مخططات جديدة تعتمد على نقاط القوة لكل طرف فاعل في تنفيذ مكونات البرنامج مع تنمية القدرة التنافسية وتثمين التجارب الناجحة
- تشجيع طالبات تمويل المشاريع ذات العلاقة بالفلاحة المستدامة والطاقات المتجدّدة والتكنولوجيات الحديثة من خلال :

-تخصيص ميزانية خصوصية في كافة البرامج وللغرض تم امضاء 3 اتفاقيات شراكة مع المؤسسات البنكية الشريكة (البنك التونسي للتضامن، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك الوطني الفلاحي)

- الترفيع ا في مبلغ الاعتماد الذي توفره الوزارة كتمويل ذاتي لفائدة الباعثة

الهدف1-2: التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي 1 " دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر حيث تمكّن برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص من خلال الدورات التوعويّة والتثقيفيّة ودعم قدرات المستفيدين من فتيات ونساء وأسر في 24 ولاية من تعزيز اندماجهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية تجسيدا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز أو إقصاء بهدف الحفاظ على الانسجام والتوافق والتماسك الأسري والتصدي لكل ما من شأنه أن يعيق الاندماج السليم والمدروس للفئات المستهدفة.

ولتحقيق الهدف 1-2 تم الإشتغال طوال سنة 2023 على المؤشر الأول الذي يعنى باحتساب عدد لأسر التي انتفعت بخدمات التمكين الاجتماعي وهي نسبة محترمة على اعتبار أن برنامج التمكين الاجتماعي تم تنفيذه في معظم ولايات الجمهورية التونسية

المؤشر عدد1-2.1 : نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي[4]:

يمكّن هذا المؤشر من معرفة عدد الأسر المنتفعة من برنامج التمكين الاجتماعي للأسر والذي يندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة وذلك عن طريق تنظيم حملات تثقيف وتوعية وتقديم خدمات في مجال التوجيه والإرشاد والتعهّد النفسي والاجتماعي والقانوني والوساطة العائلية والتربية الوالدية والتأهيل للإعداد للحياة الزوجية،

كما يمكن قياس هذا المؤشر من خلال احتساب نسبة ارتياد أفراد الأسر على مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بكل من ولاية باجة وولاية أريانة وولاية جندوبة وتطاوين

المؤشر 1.2.1 . : نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة الأسر المنتفعة أفرادها بخدمات التأهيل للحياة الزوجية							
نسبة الأسر المنتفعة أفرادها بخدمات المرافقة العائلية	%80	85%	90%	92%	95%	95%	2025
نسبة تمتع الأسر							

[4] نفس ملاحظة المؤشرات السابقة

بخدمات الإرشاد والتوجيه الأسري)							

بلغت نسبة الإنجاز 92% وهي نسبة جيّدة وفاقت التقديرات بـــ95% ويعود ذلك الى عدّة أسباب من أهمها:

تعزيز الخدمات الموجهة لمختلف أفراد الأسرة من خلال رصد وتشخيص أوضاع الأسرة عبر إيلاء البحوث والدراسات العلمية أهمية قصوى لتوفير معطيات إحصائية حسب النوع الاجتماعي تمكّن من إبراز التغيرات التي شهدتها الأسرة التونسية في العديد من المجالات ،

إيلاء خدمات الجوار اهمية قصوى عبر إحداث 4 مراكز إرشاد وتوجيه أسري وانتداب خبراء للقيام بخدمات التأهيل والتوعية والتحسيس في مختلف المجالات

التوعية والتثقيف بمختلف المعتمديات لتغيير العقليات وعلى ضوء ذلك تم :

إبرام عقود تنفيذ برنامج مع مكاتب دراسات وخبراء في المجال للقيام بخدمات التأهيل والتوعية والتثقيف والتحسيس في كافة المجالات المتعلقة بالأسرة بمختلف الولايات والمعتمديات لتغيير العقليات والإحاطة بالشباب ووقايتهم من السلوكيّات السلبيات وقد انتفع ببرنامج التمكين الاجتماعي للأسر منذ انطلاقه أكثر من 71 ألف أسرة،

- فيما انتفع 7121أسرة بالبرنامج سنة 2023 وشمل الانتفاع المحاور التالية:
- مجال التربية الوالدية 1276
- مجال التأهيل للحياة الزوجية 507 شابة وشابة وأسر حديثة التكوين
- مجال الوقاية من السلوكيات السلبيّة 5143
- مجال التوجيه والإرشاد والتثقيف والصحي القانوني195

- كما استهدف برنامج الإحاطة بالأسر المهاجرة وأفرادهم المتبقين بأرض الوطن حوالي 2400.
- فيما بلغ عدد الأسر المنتفعة 3785 بخدمات مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بولايات أريانة وباجة وجندوبة و تطاوين

وقد انتفعت 3785 أسرة بخدمات مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بولايات أريانة وباجة وجندوبة و تطاوين، يتوزعون على النحو التالي

1 **مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بحي التضامن** : استقبل المركز 1559 أسرة (93%) منهم إناث (7%) فقط من الذكور، وانتفع 423 من رواد المركز بخدمات الإرشاد والمتابعة النفسية و 96 منتفع باستشارات قانونية وخدمات الوساطة العائلية وانتفعت 87 أسرة بخدمات التربية الوالدية ، كما انتفعت 352 أسرة بخدمات التوعية والتثقيف .

2 - **مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة** : استقبل المركز 694 أسرة بين 111 ذكورا و583اناثا وانتفع بخدمات الإرشاد والمتابعة النفسية 316 أسرة و78 أسرة بخدمات الإرشاد القانوني (استشارات قانونية) والوساطة العائلية و 149 بخدمات التربية الوالدية، وانتفعت 231 أسرة بخدمات التوعية والتثقيف.

3 **مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بغار الدماء** : استقبل المركز 1265 أسرة ، وانتفعت 518 أسرة بخدمات التشخيص والتعهد والمتابعة النفسية و73 أسرة باستشارات قانوني ووساطة عائلية و16 أسرة بخدمات التربية الوالدية و 74 أسرة بخدمات التوعية والتثقيف في مختلف المجالات التي تهم الأسرة وخاصة الوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

4 **مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بتطاوين :** استقبل المركز خلال الثلاثي الاخير لسنة 2023 حوالي 255 أسرة و تم التعهد النفسي ب 45 اسرة و تقديم استشارات قانونية ووساطة عائلية لفائدة 29 أسرة ، كم تم تقديم خدمات التوعية والتثقيف لفائدة 211 أسرة .

أما في ما يتعلق ببرنامج دعم قدرات الأولياء للتعهد بأبنائهم ذوي اضطرابات العلم الذي يتم تنفيذه ب5 ولايات جندوبة وباجة واريانة والقيروان ومدنين في إطار رسكلة الدين السويدي ،فقد تم تركيز وحدات تعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم بالخمس ولايات وتجهيزها ويتم تسييرها عن طريق جمعيات مختصة في المجال ليتم استهداف حوالي 300 طفل من ذوي اضطرابات التعلم و 1000 ولي و تكوين حوالي 400 إطار تربوي وطبي وشبه طبي بكل ولاية

المؤشر.1-2-2: نسبة النساء العاملات في ظروف هشة اللاتي يتم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير العمل الائق

المؤشر.1-2-2: نسبة النساء العاملات في ظروف هشة اللاتي يتم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير العمل الائق[5]							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي للاتي تم ادراجهن بمنظومة التغطية الاجتماعية مقارنة بعدد النساء اللاتي يستجب لشروط منظومة التغطية الاجتماعية	-	-	%50	0	%0	25%	2025
عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل						2000	2025

[5] لم يتم الاشتغال على هذا المؤشر سنة 2023

لم يتم تسجيل تقدم لهذا المؤشر هذا المؤشر في سنة 2023 على اعتبار أن التوجه الإستراتيجي لمهمة الأسرة والمرأة ارتكز على كل ما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات ومنهن العاملات في القطاع الفلاحي وضمانا لتوفير العمل اللائق هذه الفئة التي تعاني من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والقانونيّة تم تمكين 75 عاملة في القطاع الفلاحي من موارد رزق في كل من ولايتي سيدي بوزيد والقيروان كتجربة أولى نموذجيّة وقد تم اختيار الولايتين بناءا على مؤشرات التنمية الجهويّة التي تراعي خصوصيّة الجهات كالنفاذ الى الخدمات العموميّة التشغيل مستوى الفقر وينتظر في سنة 2024 تمكين عاملات في القطاع الفلاحي في حاسي الفريد من ولاية قصرين

المؤشر.1-2- 3: عدد القوانين والمراسيم والأوامر القرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني

يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى تحقيق الهدف1-2 من خلال عدد القوانين والأوامر والقرارات والمناشير التي تم تعديل محتواها بهدف رفع الجانب التمييزي بين المرأة والرجل الذي تتضمنه وبما يتلائم مع الأحكام الواردة بالدستور والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها الدولة التونسية في المجال.

المؤشر.1-2- 3: عدد القوانين والمراسيم والأوامر القرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	2	1	2	0	%0	2	2025

نظرا لطول إجراءات الخاصة بتعديل القوانين والأوامر والقرارات والمذكرات حسب مقاربة النوع الاجتماعي واصل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص الاشتغال على المحاور التالية:

- قانون عطلة الأمومة والأبوة الذي شرع في دراسته منذ 2020

-المصادقة على الاتفاقية رقم 190 لسنة 2019 المتعلقة بالعنف والتحرش في فضاء العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

– تحسين تطبيق القانون الأساسي عدد 58 لمناهضة العنف ضد المرأة لسنة 2017

- إمكانية تعديل أو المصادقة على نصي (02) وثيقة رسمية سواء كانت اتفاقية دولية أو نص قانوني متعلق بالمساواة في الاجر بين المرأة والرجل في القطاع الفلاحي/ مواصلة تمتع المرأة بالتغطية الاجتماعية(التامين على المرض) للقرين بعد الطلاق والى غاية حصولها على مورد رزق يغطي مصاريف العلاج للأمراض المستعصية خاصة /الاتفاقية رقم 189 لسنة 2011 المتعلقة بعملة المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية / الاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 المتعلقة بمراجعة اتفاقية حماية الأمومة الصادرة عن منظمة العمل

المؤشر.1-2-4: نسبة النساء في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني وتطوره من سنة إلى أخرى الى حدود 2025.

كما يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى انعكاس أعمال الوزارة ومختلف الهياكل الحكومية والمنظمات الوطنية والأممية ومكونات المجتمع المدني المتعلقة بالحث على مشاركة المرأة في أخذ القرار وصنعه وكذلك أعمالها المتعلقة بتنفيذ برامج وأنشطة تكوينية تهدف صقل كفاءات المرأة في مجال القيادة والريادة وتمكينها من تقنيات التفاوض والتحاور وأخذ الكلمة أمام العموم

المؤشر.1-2-4: نسبة النساء في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة	%23.66	22.9%	22%	16%	%72	%22	2025

- بلغت نسبة نفاذ النساء الى مواقع صنع القرار متواضعا رغم المجهودات المبذولة قدّر بـ 16% وتعتبر الإنجازات دون التقديرات فرغم استئناف أعمال مجلس النواب الا أن نسبة تواجد المرأة في المجلس بقي محتشما بـ20%.

كما أن نسبة تواجد المرأة بالأحزاب لم تشهد ارتفاعا ووزعت كما يلي :[6]

- نسبة تواجد المرأة ضمن أعضاء الحكومة 38.66%.
- نسبة تواجد المرأة بمجالس البلدية : 20%
- نسبة تواجد المرأة بالأحزاب السياسية 10%

الإشكاليات والصعوبات المعترضة لحسن تحقيق الهدف الإستراتيجي 1-2: التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة

- وجود العديد من النصوص قانونية التميزية التي لا تراعي النوع الاجتماعي ولا تخدم قطاع الأسرة
- طول إجراءات إعداد أو تعديل النصوص القانونية المنجزة حسب مقاربة النوع الاجتماعي باعتبارها تتطلب دراسات دقيقة وعديد المشاورات مع الهياكل العمومية والمجتمع المدني وما يستوجبه البعض منها من كلفة مالية باهضة للتنفيذ

[6] تقرير صادر عن منظمة المرأة العربية مارس 2023

- صعوبة احتساب تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار بالمؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص.
- تطور الذهنية المجتمعية المتعلقة بتبني صعود المرأة لمواقع القرار بنسق بطيء باعتبار الصورة النمطية لها.

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا.

- مراجعة المنظومة التشريعية في مجال الأسرة، وذلك من خلال العمل على إصدار النصوص القانونية المتعلقة بـ:
  - إحداث مجلس وطني للأسرة
  - المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأمومة 183 وعلى مشروع مرسوم عطلة الأمومة والأبوة والوالدية
  - إسناد مهمة تعديل النصوص القانونية حسب مقاربة النوع الاجتماعي الى لجنة أو هيكل مختص صلب الوزارة دون سواها.
  - التفكير في إيجاد تطبيقة إعلامية يتم تعميرها بصفة إجبارية من قبل الشركات الخاصة ذات رأس مال معين، عند وصول المرأة الراجعة إليها بالنظر الى إحدى مواقع القرار بها.

الهدف 2-3: مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء.

يندرج الهدف2-3- المتعلق بمناهضة جميع أشكال العنف ضدّ الفتيات والنساء في إطار المحور الاستراتيجي 2 "مناهضة العنف وجميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل الفضاء الأسري وخارجه"، وذلك بهدف تطبيق مبادئ الدولة التونسية المتعلقة بتوفير الأمان والسكينة لمواطنيها وعدم المساس بحقوقهم وضمان المساواة بين المواطنات والمواطنين ونبذ العنف والتمييز بينهم، وقد عمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على تطبيق القانون الأساسي عدد 58 لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات من خلال الترفيع في عدد مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهنّ وتحسين جودة الخدمات المقدمة لفائدة الفئة المستهدفة لإعادة إدماجها اجتماعيا واقتصاديا لتنتقل المرأة المعنفة من الضحيّة الى ناجية من العنف

كما عمل البرنامج على تعزيز الفريق العامل بالمرصد وفريق الخط الأخضر 1899 من خلال إلحاق الـ 24 هيئة تنسيقية جهوية لمقاومة العنف ضد المرأة المحدثة في 2020 بالمرصد الوطني لمناهضة العنف

تعتبر سنة 2023 سنة مثمرة من حيث تحقيق الهدف المتعلق بمناهضة العنف بناءا على نسبة انجاز مؤشرات قيس الأداء حيث انتفعت النساء والفتيات والأطفال المرافقين لهن بكافة خدمات المراكز على مستوى التعهّد النفسي والإجتماعي والقانوني والصحي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي إضافة الى المرافقة والتكوين ودعم قدراتهن كما ساهمت استدامة المراكز والترفيع في عددها بدرجة كبيرة في تحقيق الهدف.

المؤشر2-3-1: عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء

يمكن هذا المؤشر من معرفة عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الإيواء مقارنة بالسنة الفارطة وقد تم اختيار هذا المؤشر باعتباره يمكن من تقييم مجهود البرنامج في وضع الآليات اللازمة لتفعيل القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 في مجال توفير الحماية للمرأة ضحية العنف والأطفال المرافقين لها بهدف تأمين سلامتهم الجسدية والمعنوية والتكفل بهم من حيث الايواء والاعاشة والعلاج الجسدي والنفسي كما تتولى مراكز الإيواء مرافقة المرأة المعنفة في مسارها القانوني ضد القائم بالعنف ومساعدتها على استرجاع ثقتها في ذاتها وقدراتها

المؤشر2-3-1: عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	70 منتفعة	630 منتفعة	890	305	%49	1360	2025

استفادت 305 ضحيّة عنف و 317 طفل مرافق لهن من خدمات مراكز الإيواء وما تشمله هذه الخدمات من تعهد نفسي اجتماعي قانوني صحي علاوة على الاستفادة من برامج التمكين اقتصادي (برنامج صامدة للنساء ضحايا العنف الزوجي/رائدات ذات أولوية/تمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المدرسي)

وزعت حالات العنف على النحو التالي وبالرجوع الى عديد المتغيرات :

- شهدت الفئة العمرية 26-35 سنة أعلى درجات العنف بـــ 93 حالة تليها الفئة العمرية 36-45 بـــ82 حالة
- 95 ضحية عنف بمستوى تعليمي ثانوي مقابل 58 ضحية أمية
- مثل العنف المادي والعوز الاقتصادي أعلى درجات العنف بـــ 255 حالة

وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات بـ 49% وهي نسبة دون المأمول إذا أخذنا بعين الإعتبار العدد الجملي للنساء ضحايا العنف المنتفعات بخدمات الإيواء لكن بالرجوع الى عدد الليالي المقضاة للنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن والبالغة17313 تفوق نسبة الإنجاز التقديرات بـــ18.5 % على اعتبار أن ضحية العنف يمكن أن تتجاوز المدّة المحددة إذا لم يسوى وضعها لتنتقل من صفة ضحيّة الى صفة ناجية من العنف علاوة على أن البرنامج عمل انطلاقا من سنة 2023 على تنفيذ مشروع "من أجل أن يصبح اللاّ مرئي مرئيا" لمراكز التعهّد بالنساء ضحايا العنف، من خلال:

- تحسين أوضاع الخدمات المسداة للنساء والفتيات حاملات الإعاقة السمعية والبصرية ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تحسين البنية التحتية لمركز الأمان بتطاوين والأمان بسيدي ثابت (ولاية أريانة) وتهيئتهم لاستقبال النساء ضحايا العنف ذوات الإعاقة البصرية والسمعية.

تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة السمعية والبصرية ضحايا العنف والتعريف بحقوقهنّ من خلال تنظيم دورات تدريبية في المجال

المؤشر2-3-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.

يعكس هذا المؤشر مدى تنفيذ إحدى آليات الحماية الواردة بالقانون الأساسي 58-2017 للمرأة ضحية العنف والمتمثلة في بعث مراكز للإيواء على مستوى كل ولاية.

المؤشر2-3-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة	%12.5	37.5%	62.5%	%44.5	%144.5	%83.3	2024

عرفت سنة 2023 ترفيعا ملحوظا في عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف من مركز واحد إلى 13 مركز بطاقة استيعاب جملية قدرت ب206 سريرا حيث تمت إضافة 3 مراكز أمان للتعهد بالنساء ضحايا العنف بكل من ولاية سيدي بوزيد وتونس والكاف وينتظر ان يتم فتح بقية المراكز بالولايات المتبقية على امتداد سنة 2024 وما يمكن ملاحظته في سنة 2023 أن الإنجازات تجاوزت التقديرات بـــ 144.5% ويعود ذلك الى تمشي الوزارة في تطبيق القانون الأساسي لمناهضة العنف ضد المرأة خاصة وان حماية الضحية شرط أساسي في نجاتها والنهوض بها لكي ينتفي التهديد وتندمج مجددا اجتماعيا واقتصاديا في المجتمع

الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف الإستراتيجي.3.2: مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء

توجد عديد الإشكاليات والصعوبات التي تعطل الوصول الى نتائج أحسن من أهمها:

- عدم وجود فضاءات تستجيب للمواصفات المطلوبة لإحداث مراكز إيواء النساء ضحايا العنف في بعض الجهات.

- عزوف الجمعيات الناشطة في مجال مقاومة العنف ضد المرأة على تقديم ترشحاتهم لتسيير مركز إيواء النساء ضحايا العنف بسبب جسامة المسؤولية وعزوف أهالي بعض الجهات عن تواجد مثل هده المراكز وشروط الانتفاع بمنحة التمويل العمومي الواردة بالأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات
- عدم قدرة الجمعيات التي تقدمت بمطالب للتمتع بمنحة التمويل العمومي لتسيير مراكز تعهد بالنساء ضحايا العنف على استكمال الوثائق المكونة للملف

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا.

- مزيد التنسيق مع هياكل المجتمع المدني والهياكل الحكوميّة لتوفير فضاءات لإيواء النساء ضحايا العنف تستجيب لكراس الشروط وتحفيز الجمعيات الناشطة في المجال لتقديم ملفاتهم لتسيير المراكز.
- حث المندوبين الجهويين لشؤون المرأة والأسرة على مزيد التنسيق مع السلطات المحليّة والجهويّة للتعريف بقانون 58 الذي يعنى بمناهضة العنف ضدّ المرأة والمحور الثاني للإستراتيجية الوطنيّة لمناهضة العنف والذي يؤكد على ضرورة حماية المرأة ضحيّة العنف والأطفال المرافقين من خلال احداث مراكز التعهّد بالنساء ضحايا العنف

2- نتائج تنفيذ ميزانية :

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	3948	3846	-102	%97
	اعتمادات الدفع	3948	3837	-383	97%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	670	811	141	121%
	اعتمادات الدفع	670	805	135	120%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2396	2224	-172	93%
	اعتمادات الدفع	2396	2224	-172	93%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	24250	23554	-696	97 %
	اعتمادات الدفع	14000	14000	0	100%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	31264	30435	-829	97%
	اعتمادات الدفع	21014	20866	-148	99 %

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م تكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	14536	13970	566-	96%
نشاط عدد 2: النهوض بالأسرة	3683	4213	530	114%
نشاط عدد 3: تنفيد برامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	174	174	0	100%
نشاط عدد 4 : بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي	2400	2400	0	100%
نشاط عدد 7 : رصد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف	221	256	35	116%
المجموع	21014	20866	148-	99 %

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

* دون اعتبار الموارد الذّاتية

بلغت ميزانية سنة 2023 لبرنامج المراة و الاسرة وتكافؤ الفرص 31264 اد تعهدا مقابل 21014 اد دفعا وقد شهدت نفقات البرنامج لسنة 2023 البالغة 21014 مليون دينارا نسبة ارتفاع قدرها 15.65 % مقارنة بسنة 2022 والتي بلغت قيمة اعتماداتها 18170 م د وبلغت نسبة الانجاز لسنة 2023:

- تعهدا 30435 أي بنسبة انجاز قدرت بـ 97%
- دفعا 20866 أي بنسبة انجاز قدرت بـ 99%

موزعة كما يلي حسب طبيعة النفقة دفعا:

- نسبة إنجاز نفقات التأجير: 97%
- نسبة إنجاز نفقات التسيير فاقت ما تم برمجته بقانون الماليّة :.121%،
- نسبة إنجاز نفقات التدخل:.93%،
- حظيت نفقات الإستثمار بنسبة نسبة انجاز قدرت بـ 100"%

وقد اعتبرت سنة 2023 سنة استثنائية على اعتبار **أنه تم خلاص كل الديون المتخلّدة في الذمّة** والتي بلغت قيمتها الجملية 100.560.278 **وطرأت عدّة تغيرات على التوزيع الأولي للميزانية نتيجة عدّة تحويلات** داخل البرنامج وخارجه بالنسبة للوحدة العملياتية المرأة والوحدة العمليّاتيّة الاسرة كالتالي :

الوحدة العملياتية المرأة: نشاط 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتميز

1- قسم التسيير الوحدة العملياتية المرأة: النشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتميز

بالنسبة للتحويلات بقسم التسيير فقد اعتمدت أساسا لتغطية نفقات الفقرة الخاصة بالتظاهرات على اثر إدراج عدّة تظاهرات بالوحدة العملياتية المرأة لم يتم إدراجها بالبرمجة السنوية الأولية للنفقات وذلك في إطار رفع

الوعي و التحسيس بادوار النساء في المجال الثقافي و العلمي و مناهضة كل إشكال التميز و العنف القائم على النوع الاجتماعي حيث تم تحويل اعتمادات من داخل البرنامج بالنقصان ما قيمته 357د من الفقرة الخاصة بالمطبوعات الخصوصية وإضافتها الى فقرة جديدة تم احداثها في شهر ماي 2023 على اثر الإعداد لتقاسم ملكية جائزة فاطمة الفهرية مع جمعية ماد 21 المؤسسة للجائزة

كما تم بالنسبة للوحدة العملياتية 4 المرصد الوطني لمناهضة العنف بعنوان 2023 تحويل بالنقصان ما قيمته 35 أد من القسم الخاص بالتدخلات الوحدة العمليات يّة المرأة "الفقرة الخاصة بمنح لفائدة جمعيات ووداديات ذات صبغة اجتماعيّة" وإضافتها بالزيادة الى القسم الخاص بالتسيير للمرصد الوطني لمناهضة العنف

كما تم القيام بتحويلات بالنقصان من الفقرات الخاصة بالتكوين والمهمات ومصاريف الإقامة والمطبوعات الخصوصية وأضافتها الى الفقرة الخاصة بمتخلدات تجاه مزودين اخرين لخلاص الدين المتخلد بالذمة.

كما تم تنزيل من خارج البرنامج ما قيمته 14 أد لقسم التسيير الوحدة العملياتية المرأة النشاط عدد 1 وذلك لتقاسم تكلفة معرض الكتاب ،(تحويلات بالزيادة من برامج أخرى على غرار برنامج الطفولة ما قيمته 8أد برنامج المسنين 2أد والمؤسسات تحت الإشراف كالإعلامية الموجهة للطفل ما قيمته 4أد)

2- قسم التدخلات الوحدة العملياتية المرأة نشاط عدد 1:

تم تحويل ما قيمته 37 أد من الفقرة الخاصة بجوائز ومكافئات الوحدة العملياتية المرأة لتغطية كلفة التظاهرات بقسم التسيير التي لم يتم ادراجها في البرمجة السنوية الأولية للنفقات

الوحدة العملياتية الأسرة: نشاط2 النهوض بالأسرة

قسم التسيير:

-تحويلات بالزيادة والنقصان بين فقرات قسم التسيير وذلك لطباعة دليل حصاد برنامج التمكين الاقتصادي للأسر التونسية حيث تمت إضافة ما قيمته 4أد الى الفقرة الخاصة بالمطبوعات الخصوصية

- تحويلات بالنقصان كما هو مبين بالجدول المتعلق بالديون لخلاص الدين المتعلق بالذمة لشركة أفلام مكشر

قسم التدخلات:

- تحويلات بالنقصان بقيمة 26 أد من الفقرة الخاصة بمنح لفائدة جمعيات ووداديات ذات صبغة وطنية لخلاص نفس الدين وتم تفويض باقي الإعتمادات والتي بلغت قيمتها 30 أد الى ولاية تطاوين في إطار تمويل عمومي لتسيير الوحدة الخاصة اضطرابات التعلم
- تحويل بالنقصان بقيمة 30أد من الفقرة الخاصة بمنح منظمات ذات صبغة خصوصية وزيادتها الى قسم تسيير المرأة الفقرة الخاصة بمتخلدات تجاه مزودين اخرين لخلاص الدين المذكور أعلاه

قدرت قيمة الإعتمادات المنجزة لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص 31035أد. تعهدا و 20866 أد دفعا وبالتالي قدرت نسبة الإنجاز بـ 99 % تعهدا و 99 % دفعا مقارنة بالتقديرات المحددة بـ 31264 أد تعهدا و21014 أد دفعا وتعتبر نسبة جيدة مقارنة بسنة 2022 والتي قدرت بـ 79.34% تعهدا و70.07% دفعا .

- ويعود ذلك الى عدة اعتبارات يمكن تفسيرها انطلاقا من أنشطة البرنامج.

بالنسبة للنشاط 1 : تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف: بلغت نسبة الانجاز للميزانية المرصودة للنشاط 96.10% المقدرة 1397014 اد، مقارنة بالتقديرات 14536000 اد أي بفارق قدره 565.851أد وتعكس مؤشرات قيس الأداء لهذا النشاط ارتفاع ملحوظ في نسبة الإنجاز وبالتالي في تحقيق الهدف1.1. والهدف2.1. والهدف 3.1 ويعود ذلك الى عدة أسباب من أهمها:

- تنفيذ كل الإعتمادات المرسمة بنفقات التأجير بعنوان سنة 2023 بميزانية النشاط عدد1 من البرنامج بنسبة انجاز قدرت بـ 96.1 % باستثناء الفاعل العمومي الذي بلغت نسبة إنجازه بـ 100%
- صرف 261408أد من نفقات التسيير بفارق يقدر بـ 128408أد وبنسبة إنجاز تقدر بـ 196.5% حيث تم صرف كل الإعتمادات الخاصة بالمهمات وبالتظاهرات والإستقبالات والإرشاد وإعلام العموم

علما وان نفقات التدخلات بالنسبة للوحدة العملياتية المرأة النشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز صرفت في اطار تنفيذ الهدف الأول المتعلق بتدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية وهذا يبرز من خلال تفويض كل الاعتمادات والتي بلغت قيمتها 35 أد لتسيير مراكز وأقطاب الفتاة الريفية بكل من ولايتي جندوبة عين البية وباجة بدجة علاوة وانه في اطار مزيد تدعيم المؤشر المتعلق ب الرفع من نسبة التغطية بخدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف تم تفويض كل الاعتمادات والتي بلغت قيمتها 755 أد في إطار التمويل العمومي للجمعيات لتسيير مراكز الإيواء و التعهد بالنساء ضحايا العنف والتي بلغ عددها 13 مركزا بالولايات التالية (أريانة والمهدية وقابس وتطاوين وجندوبة وتوزر وبن عروس و 02 القصرين وسيدي بوزيد وتونس والكاف وقفصة

بالنسبة للجوائز ومكافئات:

بمقتضى الأمر عدد 122 لسنة2023 المؤرخ في 8 فيفري 2023 تم الترفيع في قيمة جائزة البحث العلمي من 10 أد الى 15 أد وقد تم تسليم الجائزة بمناسبة العيد الوطني للمرأة الموافق لـ 13 أوت من كل سنةعلما وأن سنة 2023 كانت سنة استثنائية نظرا لـ:

- ارتفاع عدد المترشحين مقارنة بسنة 2022 الى 53 مترشحة
- قيمة البحوث العلمية
- المقاربة المعتمدة مبنية على منهجية علمية

كما تم الاذن بصرف كل الإعتمادات الخاصة بمنظمة المرأة العربية /مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي والتي بلغت قيمتها 230أد

->صرف حوالي 10.093.000أد من نفقات الإستثمار اي بنسبة الانجاز بـ 92.60 % دفعا في إطار تنفيذ مؤشرات الأداء المتعلّقة بالهدف الاستراتيجي عدد والهدف الاستراتيجي عدد 3

من أهمّها:

- في اطار تنفيذا للهدف الإستراتيجي **عدد 1 والمتعلق بتدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والاسر في المناطق الحضرية والريفية تم :**

*صرف ما قيمة 6760 م د عن البرنامج الوطني الجديد للريادة النسائية والإستثمار المراعي للنوع الاجتماعي حيث تم قبول 2629 ملف على 24 ولاية

* صرف كل الإعتمادات المخصصة للتمكين الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي بولايتي سيدي بوزيد والقيروان كما تم تجهير مركزي إيواء النساء ضحايا العنف بكل من ولاية تونس والكاف من الفقرة الخاصة بالتنمية الاجتماعية هذا الى جانب تجهيز المجمع التنموي لنموذجي النسائي الفلاحي حراير المنصورة بالجديدة من ولاية منوبة من نفس الفقرة.

* صرف كل الإعتمادات المخصصة لبرنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المدرسي

كل هذه الاعتمادات المصروفة ساهمت بطريقة مباشرة في الترفيع من مستوى أداء المؤشرات وبالتالي في نسب الإنجاز وهذا ما فسر نسبة الإنجاز المرتفعة للبرنامج والتي قدرت بـــ 100 %

-في اطار تنفيذا للهدف الإستراتيجي **عدد 3 والمتعلق بمناهضة جميع اشكال العنف ضد الفتيات والنساء تم :**

-صرف ما قيمته 1043 م د عن برنامج صامدة الموجه للعنف الزوجي وهذا من شأنه أن يثمن مجهود الوزارة في اطار تنفيذ مقتضيات القانون عدد 58 لمناهضة العنف ضد المرأة

2/بالنسبة للنشاط2 : النهوض بالأسرة :بلغت نسبة الانجاز للميزانية المرصودة للنشاط 114%، المقدرة 4213851اد، مقارنة بالتقديرات 3683اد أي بفارق قدره 530851أد وتعكس مؤشرات قيس الأداء لهذا النشاط ارتفاع ملحوظ في نسبة الإنجاز وبالتالي في تحقيق الهدف 1 والمتعلق بـ بتدعيم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والاسر في المناطق الحضرية والريفية والهدف 2.1 المتعلّق بالتمكين الاجتماعي للمرأ والفتاة والاسر وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة ويعود ذلك الى عدة أسباب من أهمها:

- صرف 38.531 أد من نفقات التسيير أي بفارق يقدر بـ 14469أد وبنسبة إنجاز تقدر بـ 73% وتعتبر نسبة انجاز جيّدة ويعود ذلك بالأساس:

صرف الإعتمادات الخاصة بالتظاهرات في اطار الإعداد لندوتين وطنيتين للاحتفال باليوم العالمي للأسرة واليوم الوطني للأسرة كما تم صرف الإعتمادات الخاصة بالإرشاد واعلام العموم والمطبوعات الخصوصيّة لإعداد تقرير حصاد برنامج التمكين الإجتماعي

كما تم صرف نفقات التدخلات بالنسبة للوحدة العملياتية الأسرة النشاط عدد 2 النهوض بالأسرة والمتمثلة أساسا في استهلاك كل الاعتمادات الموجهة لتسيير مراكز الارشاد والتوجيه الاسري على مستوى مركزي وجهوي

*<u>على مستوى مركزي:</u>

- منحة التمويل العمومي الخاصة بمركز الإرشاد والتوجيه الأسري بحي التضامن:
  - قسط أول 76 أد
  - قسط ثاني50660أد
- منحة التمويل العمومي الخاصة بمركز الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة
  - قسط أول 76 أد
  - قسط ثاني50660أد

*<u>على مستوى جهوي:</u>

تم تفويض ما قيمته:

- 100 أد لتسيير مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بغار الدماء من ولاية جندوبة
- 140 أد لتسيير مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بطاوين
- 30 أد لتركيز وحدة اضطرابات التعلم بولاية تطاوين
- صرف 3907.23أد من نفقات الإستثمار بنسبة انجاز 129% وبفارق قدر بـ 877 أد فقد تم انجاز 143% من جملة الاعتمادات المرصودة لتنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة و100% لتنفيذ برنامج بعث مشاريع إيكولوجيّة و 77 % من الاعتمادات المرصودة للإحاطة بالأسرة المهاجرة و 27% بالنسبة للخطة الوطنيّة للنهوض بالأسرة وهذا ما رفّع من مستوى أداء النشاط عدد 02

كما تم التقدم في انجاز الدراسات والبناءات المتعلّقة بإحداث مركز نموذجي للأسرة بالمطوية قابس واحالة اعتمادات للولاية.

بالنسبة لبرنامج دعم قدرات الاولياء للتعهد بأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم الذي يتم انجازه في إطار رسكلة الدين السويدي في إطار نفقات المشاركة فقد تم صرف ما قيمته 535 ا.د للمندوبيات الجهوية المعنية بالبرنامج وهي جندوبة وباجة واريانة والقيروان ومدنين بما قيمته 1107ا.د لكل ولاية .

3/**بالنسبة للنشاط عدد 3 :تنفيذ برامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص**: بلغت نسبة الانجاز للميزانية المرصودة للنشاط 100%، موزعة بين 100 % بالنسبة لنفقات التسيير(84 أد مقابل صرف 84أد) و100 % لنفقات التدخل (90 أد مقابل صرف 90 أد).

كما تم إشعار لمندوبيات الجهوية بأخذ الإجراءات اللازمة لقبول ملفات ترشح الجمعيات لتسيير الوحدات الخاصة باضطرابات التعلم في إطار التمويل العمومي،.

الوحدة العملياتية 4: النشاط عدد 7: رصد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف

- تم رصد 150 أد لنفقات التسيير بعنوان سنة 2023 أد مقابل صرف 203 أد اي بنسبة الإنجاز 135.3% وقد فاقت نسبة الإنجاز الإعتمادات المرصودة نظرا لتحويل ما قيمته 35 أد من القسم الخاص بالتدخلات الوحدة العمليات المرأة "الفقرة الخاصة بمنح لفائدة جمعيات ووداديات ذات صبغة اجتماعيّة" وإظافتها بالزيادة الى القسم الخاص بالتسيير للمرصد الوطني لمناهضة العنف

- بلغت نسبة انجاز نفقات التدخلات بـ 100% ، تم صرف كل الإعتمادات التي بلغت قيمتها 1 أد %.

5- **بالنسبة للنشاط عدد 4بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي** تم صرف كل الاعتمادات أي بنسبة انجاز قدرت بـ 100% وهذا يعكس مدى معاضدة المركز لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وخاصة منها المتعلقة بالتمكين الاجتماعي ومناهضة العنف.

البرنامج عدد 2 : الطفولة

رئيس البرنامج: السيد سمير بن مريم

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج:17 مارس 2022

1.نتائج أداء البرنامج:

يسعى برنامج الطفولة إلى ضمان نماء الأطفال فتياتا وفتيانا ورفاههم وحمايتهم وتندرج هذه الغاية ضمن التوجهات العامة في مجال العناية بالطفولة وتنمية أوضاعها طبقا لما تفرضه تعهداتها والتزاماتها الوطنية والدولية.

وعلى اعتبار أن النماء والرفاه والحماية حق لجميع الأطفال دون تمييز كما أن تهيئة الفرص المتكافئة لهم للتعبير عن قدراتهم ولتطوير مهاراتهم في بيئة سليمة وآمنة ومستدامة تمكنهم من المشاركة في جميع المسائل التي تهمهم لتمثل أوكد الأولويات وأهم الخيارات الاستراتيجية للدولة خاصة وأن الطفولة والاستثمار فيها أساس كل توجه يهدف إلى تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي.

وحيث أنّ الطفولة شأن مشترك يتم التعاطي معه بشكل أفقي بين الوزارات والهياكل ذات الصلة فقد سعت الوزارة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تقوم على مبدأ التشارك والاندماج في التدخلات والخدمات مع تطوير أساليب التنسيق بين مختلف المتدخلين وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة بهدف وقاية الأطفال وضمان انطلاقة جيدة لهم في الحياة والحد من مظاهر التهديد وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أبرزها:

- وضع السياسة العمومية المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم والتي تهدف إلى مزيد التنسيق وتوحيد الجهود والموارد من أجل ضمان أكثر نجاعة للتدخلات الحمائية والوقائية للأطفال.
- تنفيذ الإستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة.
- إعداد الخطة الإستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل والتغيرات المناخية 2023-2030 بهدف وضع حوكمة مناخية دامجة للأطفال ومراعية لحقوقهم.
- إعداد خطة عمل وطنية للتصدي للعنف المسلط على الطفل في الفضاء الرقمي
- إعداد حملة اتصالية وطنية للتصدي للعنف المسلط على الطفل بجميع اشكاله

ويتنزل برنامج الطفولة في هذا الإطار من خلال دعم الآليات الكفيلة بضمان نماء الطفل ورفاهه وتربيته تربية شاملة ومتوازنة تتماشى مع متطلبات المجتمع الحالي وذلك في إطار خطط عمل وقائية وحمائية واضحة يتآزر فيها عمل جميع المتدخلين ويكون الطفل والعائلة فيها محورا وشريكا.

وبناء عليه، يتجه التركيز على المحاور الاستراتيجية التالية:

- وقاية الأطفال
- حماية ورعاية الأطفال في وضعيات الهشات

لتحقيق نماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا، وتعزيز حماية حقوق الأطفال في وضعيات الهشاشة تكفل برنامج الطفولة بتسجيل 15661 طفلا من العائلات المعوزة برياض الأطفال، فضلا عن تفعيل نفاذ 314 طفلا من ذوي طيف التوحد إلى خدمات وبرامج الطفولة المبكرة تكريسا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بالإضافة إلى دعم أسرهم. كما تمتع 691703 طفلا بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي، التي تساهم في نموهم العقلي وتنشئتهم الاجتماعية وتنمي قدراتهم وتقيهم من السلوكات المحفوفة بالمخاطر وتعزز قيم المواطنة لديهم.

وحرصا على إيلاء مصلحة الطفل الفضلى الاعتبار الأمثل، وبهدف حماية الأطفال من جميع أشكال التهديد التي يمكن أن تسلط عليه، تلقى مندوبو حماية الطفولة بـ 25057 اشعارا وتدخلوا لرفع التهديد عن الطفل ولوقايته من الوقوع في خلاف مع القانون، كما تم تمكين 283 طفلا من المقيمين بالمراكز المندمجة ، ضمن برنامج الإيداع العائلي، من الرجوع للعيش مع عائلاتهم أو عائلات بديلة وذلك بعد انتفاء أسباب التهديد انطلاقا من أن الأسرة هي البيئة الطبيعية لنمو ورفاهية الأطفال كما تم إدماج 699 طفلا من المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومكبات الطفولة.

ورغم أنه تم تسجيل تقارب بين الإناث والذكور بمختلف المؤشرات المعتمدة على غرار الالتحاق برياض الأطفال العمومية والخاصة أو الإدماج الاجتماعي، إلا أن اليقظة قائمة لتقصي الفوارق بين الجنسين ومواصلة الحد منها تكريسا للمساواة وتكافؤ الفرص.

ويذكر أن برامج الوالدية الإيجابية ساهمت في رفع الوعي لدى الآباء والأمهات بخصوص دور التربية في مرحلة الطفولة المبكرة وذلك من خلال الحملة الاتصالية الموجهة الى العموم والمهنيين وبذلك في تعديل الممارسات التميزية لصالح الفتيات،

كما يتبين أثر البرامج بيداغوجية التي تدعو الى المساواة التي انتهجتها الوزارة حيث تم ادراج محاور ضمن محتويات المرجعي البيداغوجي للتربية قبل المدرسية ضمن باب ممارسة المسؤوليات ومتطلبات المهنة تتعلق بالتنبه الى المساواة بين البنت والولد.

تتعدد الهياكل المتدخلة في تنفيذ السياسة العمومية لبرنامج الطفولة ولعل أبرزها مؤسسات الطفولة وتعد الجمعية التونسية لقرى أطفال "س و س" الفاعل العمومي الذي يشترك مع برنامج الطفولة في حماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد وذلك بخلق مناخ عائلي يضمن لهم الإعاشة والرعاية الصحية والنفسية والتربوية والمدرسية ويدعم قدرات الأسر على جميع المستويات للوقاية من الإهمال، وبلغ عدد الأطفال المتعهد بهم خلال سنة 2023 داخل القرى 253 و وتم التعهد خارج القرى بـ 1655 طفل 685 عائلة.

كما يساهم الفاعل العمومي في النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا من خلال توفير خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وتنظيم الأنشطة الترفيهية بما يمكن تطوير معارفهم وإمكانياتهم وتحقيق رفاههم حتى اندماجهم في المجتمع.

الهدف الاستراتيجي 1.2: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا

إن هدف النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا له علاقة مباشرة بالمحور الاستراتيجي الأول لبرنامج الطفولة والمتمثل في نماء ورفاه الأطفال فتيانا وفتيات وذلك بتوفير كل الظروف الملائمة لإعمال حقوق الطفل عبر المؤسسات التي تعنى بالطفولة ويتجلى ذلك من خلال الحرص على الرفع من نسب النفاذ لخدمات الطفولة المبكرة والتنشيط التربوي الاجتماعي ذات الجودة في إطار المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال بهدف وقايتهم وتربيتهم وترفيههم وتنمية مهاراتهم الإبداعية والتشاركية على نحو أفضل.

ويذكر أنه تم تحقيق انجازات هامة للهدف تتجاوز ما تم تقديره سنة 2023 في أغلب المؤشرات المعتمدة لقيس الأداء الخاصة بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا وذلك من خلال تمكين الأطفال في وضعيات الهشاشة من الفئة العمرية 3-5 سنوات من الالتحاق برياض الأطفال والانتفاع ببرامج الطفولة المبكرة بما يساهم في تنشئتهم السليمة وفي تحقيق إمكاناتهم واكتساب المعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها وإعدادهم الأمثل للحياة المدرسية والاجتماعية. كما أن تمكين الأطفال في الفئة العمرية 6-18 سنة من التمتع بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه يساعد على تطور الطفل ونموه السليم وتكوين شخصيته والتعبير عن ذاته كما يساعده على تنمية مواهبه وروح المبادرة وغرس قيم المواطنة لديه وزيادة خبراته وإدراكه وقدراته الحسية والجسدية والحركية والاجتماعية ويجعل الطفل مستمتعا بالحياة.

المؤشر 1.2-1 : نسبة إلتحاق الأطفال برياض الأطفال العمومية و الخاصة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	39.5	41.93	42	43.08	%100*1	45	2025

نسبة الإناث المسجلين برياض الأطفال العمومية و الخاصة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	48	48.87	49.2	49.8	1.01	50	2025

حيث حقق هذا المؤشر ارتفاعا طفيفا بالمقارنة مع السنة التربوية 2021-2022 حيث بلغت نسبة الالتحاق برياض الأطفال 41.93 % خلال السنة التربوية 2022-2023 بينما تم تسجيل ارتفاع بـ 1.81% في عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال والذي بلغ 253702 طفلا في سن ما بين 3-5 سنوات بالمقارنة بالسنة السابقة،

ويعود هذا التطور في الانجاز الى عدة أسباب لعل أهمها:

- ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بالبرنامج الوطني "روضتنا في حومتنا " من 13444 سنة 2022 الى 15661 سنة 2023، وقد أكّدت نتائج المسح العنقوديّ متعدّد المؤشرات حول "وضع الأمّ والطّفل في تونس" الذي أعّده المعهد الوطني للإحصاء بدعم من منظمة يونيسف تحسّن معدّلات الانتفاع بالبرامج التربويّة للطفولة المبكّرة في المناطق الريفيّة من 27.6 %سنة 2018 إلى 35.4 % سنة 2023 وفي المناطق الحضريّة من 54.6 % سنة 2018 إلى % 62.7سنة 2023،

- نجاح التجربة الأولى من البرنامج الوطني لارساء الروضة العمومية الدامجة الذي انطلق خلال السنة التربوية 2022-2023 وتم في الغرض إحداث 30 روضة اطفال بـ30 معتمدية بـ21 ولاية بطاقة استيعاب جملية 1500 طفل،

- تراجع نسبة الولادات حيث تم تعداد إجمالي عدد الأطفال في سن 3-4-5 سنوات سنة 2023 بـ 578224.

- استقرار عدد رياض الأطفال بالنسبة لسنتي 2022 و2023 والذي بلغ 5860، و الذي يعود بالأساس الى انتظار الباعثين الجدد صدور كراس شروط رياض الأطفال الجديد والذي صدر بالرائد الرسمي بتاريخ 28 فيفري 2023،

إلا أنه وبالرغم من النسبة المسجلة في الانجازات مقارنة بالتقديرات، فإنه بقي بطيء النسق مقارنة بما تم ضبطه من برامج ومشاريع لدفع وتشجيع الاستثمار في قطاع الطفولة المبكرة والترفيع من نسب التغطية.

وحيث ساهمت برامج الوالدية الإيجابية في رفع الوعي لدى الآباء والأمهات بخصوص دور التربية في مرحلة الطفولة المبكرة وذلك من خلال الحملة الاتصالية الموجهة الى العموم والمهنيين وساهمت بذلك في تعديل الممارسات التميزية لصالح الفتيات،

كما يتبين أثر البرامج بيداغوجية التي تدعو الى المساواة التي انتهجتها الوزارة حيث تم ادراج3 محاور ضمن محتويات المرجعي البيداغوجي للتربية قبل المدرسية ضمن باب ممارسة المسؤوليات ومتطلبات المهنة تتعلق بـ:

- التنبه الى المساواة بين البنت والولد: المفاهيم الأساسية ذات الصلة
- التنبه الى المساواة بين البنت والولد: مقاربة عملية مستندة الى النمو الشامل للطفل (من 3 الى 6 سنوات)
- التنبه الى المساواة بين البنت والولد: الألعاب واللعب.

كما تم ادراج مادة مقاربة النوع الاجتماعي بمحاور التدريس لمستوى سنة ثالثة تعليم عالي خريجي اختصاص تربية الطفل بالمعهد العالي لإطارات الطفولة قرطاج درمش،

المؤشر 2-1.2 : نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	5.31	6.7	8.2	7.9	96%	12	2025

لقد تم الوصول نسبيا الى تحقيق المؤشر، مقارنة بالتقديرات الخاصة بنفس السنة، وتعتبر هذه النسبة مهمة بعد ما شهده برنامج النهوض بالطفولة المبكرة من إجراءات جديدة أضفت عليه اكثر نجاعة في حوكمة تنفيذه

ويعود هذا الفارق الطفيف في التقديرات ونسبة الإنجاز الى عدة اسباب لعل اهمها:

- تعثر انخراط رياض الأطفال الخاصة في البرنامج ،حيث تم تسجيل انخراط حوالي 1562 روضة اطفال فقط بالبرنامج بينما كان من المنتظر ان يكون العدد اكبر من ذلك و خاصة بعد ان تم العمل على اعفاء رياض الأطفال المنخرطة من دفع الضرائب على المنحة المسندة وذلك في إطار دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الطفولة لما لها من دور فعال في معاضدة مجهودات الدولة في الإحاطة بالأطفال من أبناء العائلات المعوزة وفاقدي السند وضعاف الحال وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص في المجلات المتعلقة بالوقاية والحماية، حيث عملت الوزارة على تشجيع هذه المؤسسات على مواصلة الانخراط في هذا البرنامج، باتخاذ جميع الإجراءات الإدارية المخولة لها وتسهيلها على المنخرطين من خلال التنسيق مع مصالح وزارة المالية حول ادراج فصل بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 يمكن من اعفاء باعثي هذه المؤسسات ، من الضريبة بعنوان المنحة المدفوعة لها والمحددة بـ50 دينار لكل طفل يتم التكفل به، وهو ما تضمنه قانون المالية لسنة 2022 حيث تم إدراج "الفصل 60 بقانون المالية لسنة 2022 "يمكن من اعفاء باعثي المؤسسات المنخرطة في البرنامج من الضريبة بعنوان المنحة المدفوعة لها..." و انطلق العمل الفعلي بهذا الامتياز سنة 2023،

المؤشر 2-1.2 : نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	2.35	-22	5	107	21.40 %	10	2025

تم تحقيق نسبة انجاز لهذا المؤشر سنة 2023 تقدر بـ (107%) في حين كانت نسبة التقديرات المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 (5%) أي أن المؤشر شهد نسبة تطور ايجابية أكثر مما كان مقدرا له كما بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر سنة 2023 مقارنة بالتقديرات الخاصة به 21.4.

ويعود هذا الفارق بين النسبة المتوقعة والمنجزة أساسا إلى:

- ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية سنة2023 الذين بلغ عددهم 691703 طفل بعد أن كان عددهم 333507 طفل سنة 2022 في حين كانت تقديرات سنة 2023 في حدود 350000 طفل.

- تجديد التجهيزات وبعث نوادي اختصاص وملاعب رياضية ووضع خطة لاستقطاب الأطفال ببعض الجهات مثل القصرين تعمل المؤسسات على تنفيذها وفق برامج تنشيطية وبالتنسيق مع المدارس المجاورة وهو ما عزز تواجد الأطفال وحثهم على ارتياد مؤسسات الطفولة.

- ثراء وتنوع الأنشطة والبرامج المقدمة ببعض المؤسسات خاصة الأنشطة الحسية الحركية والتفاعل الإيجابي مع القطاع الخاص من خلال برمجة أنشطة مشتركة خاصة في مجال البيئة بمؤسسات الطفولة بقفصة.

- البرامج المقدمة أصبحت أكثر استجابة لحاجيات الأطفال وذلك نظرا لاعتمادها على المراجع البيداغوجية الملائمة نتيجة لتكثيف الدورات التكوينية للإطارات التربوية.

- استقطاب الأطفال في الأنشطة والتظاهرات ونوادي الاختصاص (المسرح، البيئة، الموسيقى، اللغات) بالإضافة إلى النقلة النوعيّة التي شهدتها بعض نوادي الأطفال المتنقّلة من خلال اتفاقيات الشراكة مع المدارس والجمعيات ومؤسسات الطفولة بمختلف المعتمديات مثل نادي الأطفال المتنقل بزغوان.

- الترفيع في عدد نوادي الأطفال المتنقلة كان رافعة ومحرك أساسي في استقطاب الأطفال وخاصة في المناطق الحدودية والنائية.

- تطبيق مقتضيات المنشور عدد 8 وتغيير توقيت الفتح للمؤسسات تماشيا مع الزمن المدرسي حيث أصبحت بعض المؤسسات تشهد اقبالا كبيرا من الأطفال المتمدرسين بين الساعة 12 والساعة 14 بالإضافة إلى أن تغيير توقيت فتح المؤسسات تماشيا مع طبيعة وخصوصية كل جهة ساهم في الترفيع في عدد الأطفال على غرار نادي أطفال جومين ببنزرت.

- دخول العديد من المؤسسات الجديدة حيز النشاط بصفة فعلية مما ساهم في الترفيع في عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.

ويبقى مؤشر الانجاز دون المأمول وبعيدا عن عدد الأطفال الذي تم تسجيله سنة 2019 قبل ظهور فيروس كوفيد 19 والذي تجاوز 940000 طفل.

بالنسبة لهدف النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا:

- **أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:**

- عدم إدراج المعطيات الإحصائية الكمية والكيفية في المنظومة من قبل بعض المتدخلين.
- عزوف الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 15 و18 سنة عن الإقبال على مؤسسات الطفولة العمومية نظرا لعدم استجابتها لانتظارا تهم.

- تواصل ضعف نسبة التأطير بعدد كبير من مؤسسات الطفولة نظرا للعدد المحدود من الإطارات التربوية المنتدبة حديثا (75إطار) حيث أنها لا تغطي الحاجيات الحقيقية للمؤسسات مع إعطاء الأولوية في تعيينها لرياض الأطفال العمومية.
- الغلق الوقتي أو تواصل الغلق الوقتي لعدد من نوادي الأطفال ومركبات الطفولة بسبب تداعي البنية الأساسية ولأشغال التهيئة التي لم تنطلق بعد في بعض المؤسسات نظرا لضعف الميزانيات المرصودة لتهيئة مؤسسات الطفولة وما ينجر عن ذلك من عجز عن الاستجابة لكافة الطلبات الملحة مما يؤثر على عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.
- عدم توفر حافلات للقيام بالرحلات والأنشطة الترفيهية.
- تعثر انطلاق نشاط بعض الرياض العمومية نظرا لتوقف اشغال التهيئة والتجهيز ، وعدم توفر الموارد البشرية الضرورية.
- تعطل توظيف رياض الأطفال البلدية لعدم إمكانية انتداب الإطارات التربوية المختصة والعمالية ولتوقف فتح باب الانتداب لمؤسسات الدولة،
- نقص المعطيات الخاصة بالأطفال حسب الجنس وحسب الوضعية الاجتماعية والأسر ذوي الهشاشة الاجتماعية وعدم توفر قاعدة بيانات مؤشرات الفقر
- التهرب الجبائي وعدم تسوية الوضعية الجبائية للعديد من رياض الأطفال او الاستظهار بما يعرف بوثيقة" كشف حول الوضعية الجبائية" يقلل في انخراط رياض الأطفال ببرنامج "روضتنا في حومتنا "
- صعوبة التنسيق مع السلط المحلية خاصة منها وحدات النهوض الاجتماعي المحلية لضبط قائمات الأطفال المنتفعين في الإبان،
- عزوف رياض الأطفال عن المشاركة والامتثال للإجراءات الإدارية والمالية المعتمدة وعدم اعتماد السير القانوني للبرنامج

- عدم وجود مؤسسات للطفولة المبكرة ببعض المناطق الداخلية.
- عدم قبول بعض المؤسسات للمعلوم الشهري (50 د) والمطالبة بمعلوم إضافي خاص بالتسجيل والتأمين واللمجة
- مطالبة بعض المؤسسات بمعلوم خاص بحصة الحضانة بين أوقات النشاط الصباحي والمسائي.

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:

- التحسيس بأهمية إدراج المعطيات الإحصائية بالمنظومة وإلزامية ذلك وتعهد الإطارات المعنية بالتكوين.
- تنويع البرامج والأنشطة المقدمة من قبل مؤسسات الطفولة العمومية لمزيد استقطاب الأطفال.
- السعي للقيام بانتدابات للترفيع في نسبة التأطير وتغطية الحاجيات الحقيقية للمؤسسات بالإضافة إلى الحرص على حوكمة التصرف في الإطارات وذلك من خلال إعادة توزيعها.
- العمل على اختصار آجال الغلق الوقتي لمؤسسات الطفولة وذلك من خلال الحرص على إعطائها الأولوية في التهيئة والاعتمادات المتوفرة مع الحرص على الترفيع في الاعتمادات المخصصة لتهيئة المؤسسات وحسن توظيفها بما يستجيب للحاجيات الحقيقية.
- العمل على توفير حافلات للمندوبيات للقيام بالرحلات والأنشطة الترفيهية.
- تقييم ومتابعة آداء مؤسسات الطفولة العمومية ووضع رؤية استراتيجية خاصة بالوقاية والحماية بالإضافة لقانون توجيهي لتنظيم عمل هذه المؤسسات.
- العمل على حوكمة توظيف رياض الأطفال البلدية والمحافظة على هذا المكتسب المجتمعي من خلال وضع سياسة واضحة لتسيرها والاشراف عليها،
- تجويد العمل بالمنظومة المعلوماتية لمتابعة مؤسسات الطفولة ومزيد اثراء المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأطفال والأسر وحسب الجنس،

- العمل على إرساء خطة وطنية متعددة القطاعات للتربية الوالدية،

الهدف الاستراتيجي 2.2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بحماية ورعاية الأطفال في وضعيات الهشاشة. ويرتكز النهوض بأوضاع الطفولة بحماية حقوق جميع الأطفال دون أي شكل من أشكال التمييز وتوفير كل الظروف الكفيلة بذلك مع العمل على توفير حماية معززة خاصة لفائدة الأطفال المهددين عامة والذين دون سند أسري خاصة من خلال الحرص على اتخاذ التدابير للازمة للتعهد بهم وضمان تمتعهم بخدمات ذات جودة وفقا لمصالحهم الفضلى لتحقيق توازنهم النفسي والاجتماعي ولمساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

ويذكر أنه تم تحقيق انجازات هامة للهدف تتجاوز ما تم تقديره سنة 2023 في نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة وفي نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي ولكن الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم كان ذلك دون التقديرات.

المؤشر 1.2.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات *2022	تقديرات *2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	99	94.20	99.6	94.73	95 %	95.20	2025

- **تم تعديل نسبة إنجازات سنة 2022 تبعا لحصولنا على المعلومة الإحصائية لنشاط مندوبي حماية الطفولة في شهر سبتمبر 2023 نظرا لغياب منظومة معلوماتية خاصة بنشا ط مندوبي حماية الطفولة وهو ما من شأنه أن يؤثر على تقدير المؤشرات المحتملة لسنة 2023 بالكيفية المطلوبة**

يعد هذا المؤشر بمثابة المرآة العاكسة لنشاط مندوبي حماية الطفولة بحيث يسمح لمعرفة نسبة الأطفال المهددين أو في خلاف مع القانون التي استفادت من الخدمات الاجتماعية التي يقدمها مندوبي حماية الطفولة.

وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا مقارنة بسنة 2022 حيث بلغت نسبة الاشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة 25057 اشعارا سنة 2023 مقابل 22690 خلال سنة 2022.

ويفسر هذا الارتفاع في نسبة الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة بمدى وعي المواطن ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني بإشعار مؤسسة مندوب حماية الطفولة وخاصة معرفة المهام والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة خاصة مع إطلاق موقع واب خاص بمندوب حماية الطفولة.

ومن المتوقع أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا خلال السنوات القادمة خاصة مع انتداب 40 مندوب حماية طفولة لسنة 2024 فضلا على العمل لتركيز منظومة معلوماتية خاصة بنشاط مندوبي حماية الطفولة.

المؤشر 2.2.2:نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%: ذكور	10.32	10.5	12	10 .43	86 %	13	2025
إناث	11	11.5	12	10 .66	88 %	13	2025

لم يتم تحقيق التقديرات لهذا المؤشر سنة 2023 البالغة 12% حيث تم الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتيات بنسبة 10.54 % حيث بلغ عدد الأطفال المدمجين سنة 2023، 699 مقابل 612 سنة 2022 كما بلغ

عدد الأطفال المكفولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة وبمركبات الطفولة 6691 طفلا ويعود هذا الفارق في النسبة المتوقعة أساسا إلى:

- فتح مؤسسات رعاية جديدة (مركبات طفولة) وارتفاع نسب قبول الأطفال مقارنة بعدد الادماج هذا بالإضافة إلى معدل أعمار الأطفال الذي لا يتجاوز 15 سنة في أغلب مؤسسات الرعاية مما يجعل الطفل مازال في حاجة إلى خدمات المؤسسة

- عدم تحيين البحوث الاجتماعية الخاصة بالأطفال المكفولين في ظل تواصل النقص الكبير في عدد الأخصائيين الاجتماعيين بمؤسسات الرعاية والذي يبلغ 9على 22 مركزا مندمجا للشباب والطفولة وعدد 15 أخصائي اجتماعي على 106 مركبا للطفولة وهذا يحول دون القيام بالتقارير الاجتماعية والمساعدة على الإدماج

- نقص في عدد الزيارات المخصصة للعائلات والأطفال لمساعدتهم على الإدماج بسبب عدم توفر وسائل النقل وتعطّب جل السيارات والحافلات والتي تفوق معظمها الثلاثين سنة بالمؤسسة.
- عدم رغبة الطفل في قطع الصلة مع مؤسسة الرعاية والتي تعتبر مورد رزق بالنسبة للبعض (أكل، لباس، منح لفائدة الطلبة، مستلزمات مدرسية....) مع تدهور المقدرة الشرائية للعائلة وغلاء المعيشة ما يجعل الطفل دائما في حاجة لخدمات المؤسسة

المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة

%	71	72	73	92.78	%127	76	2025

ارتفعت نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات بالنسبة للأطفال المنتفعين ببرنامج النظام اللامؤسساتي وذلك يعود لعدة أسباب تتمثل خاصة في:

- ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات النظام اللامؤسساتي حيث بلغ عددهم 283 طفلا كما بلغ عدد المقيمين 305 سنة 2023.
- غلق بعض وحدات الحياة للتهيئة أو لنقص مربي الداخلي.
- وعي العائلة بأهمية برنامج اللامؤسساتية وانخراطه فيه الذي يكرس حق الطفل في بقائه في وسطه العائلي، باعتبارها الفضاء الطبيعي الأمثل لتحقيق توازنه

بالنسبة لهدف النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد:

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- نقص الدورات التكوينية لفائدة الإطارات المختصة والتربوية للسنة الحالية والسنوات القادمة بتمويل من اليونيسيف في إطار برنامج تطوير عمل مؤسسات الرعاية.
- غياب وثائق موحدة للإطارات المختصة (أخصائيين نفسانيين وأخصائيين اجتماعيين والإطارات التربوية بالتنسيق مع سلك التفقد والإرشاد وإدارة التفقد البيداغوجي وتنمية الكفاءات بالوزارة.
- نقص الزيارات التفقدية من طرف السيدات والسادة متفقدي الطفولة لحث الإطارات ومزيد متابعتهم وتأطيرهم للقيام بالمشاريع الإفرادية.
- نقص وسائل العمل والموارد البشرية خاصة منها الإطارات التربوية والإطارات المكلفة بالإيداع.
- امتداد فترة الإقامة للأطفال بالمراكز المندمجة (فوق العشر سنوات) وهو ما يتعارض مع توجهات الإدماج.
- تعثر العمل الشبكي في بعض الأحيان بما يحول دون تمتيع بعض الأطفال بالتكوين المهني بما يؤمن لهم اندماجا أسهل في سوق الشغل وفي المجتمع.
- تدني المستوى الدراسي للأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة وعدم كفاية التأطير المتوفر حاليا لضمان النجاح المدرسي مما يؤخر في عملية الإدماج.

التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:

بخصوص المؤشر نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتا، فسيتم العمل أساسا على:

- ضبط وثائق موحدة للإطارات المختصة.
- التكثيف في الزيارات والبحوث الاجتماعية
- إعداد بطاقة مهنية للإطارات المختصة حتى يتمكنوا من القيام بالزيارات المدرسية خاصة وإعداد الطفل للإدماج
- إعداد الطفل للإدماج
- تطوير وسائل العمل ودعم الموارد البشرية
- الإنطلاق في تركيز منظومة خاصة بمؤسسات الرعاية تضمن الإحصائيات الدقيقة للأطفال.
- توفير التكوين الملائم خاصة للإطارات المختصة
- توفير دروس دعم للأطفال بالتنسيق مع الجمعية التونسية لجودة التعليم.
- تنفيذ برنامج خصوصي بالتعاون مع وزارة التشغيل والتكوين المهني لتمتيع الأطفال المكفولين من خدمات التكوين المهني

❖ **وبالنسبة للمؤشر نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي، يتم العمل على:**

- النظر في إمكانية الترفيع في منحة الإيداع العائلي حتى تتماشى والوضع الاقتصادي للبلاد
- مزيد العمل على تحسين العلاقة بين الطفل وأهله من خلال تكثيف زيارات الإطارات المختصة للعائلة والتواصل معها
- إعداد ملف نفسي اجتماعي مدقق للطفل منذ دخوله المؤسسة لتسهيل فهم وضعيته في صورة نقلة الإطارات المتابعة لحالته.
- العمل على إيجاد حلول في ظل عدم تواجد الإطارات المختصة مثل تكليف بعض الإطارات العاملة بالمركبات للعمل ببعض المراكز المندمجة للشباب والطفولة إلى حين فتح باب الانتداب.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	132620	115295	-17325	87%
	اعتمادات الدفع	132620	114916	-17704	87%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	5320	4349	-971	82%
	اعتمادات الدفع	5320	3956	-1364	74%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	16962	16814	-148	99%
	اعتمادات الدفع	16962	16814	-148	99%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	20000	26335	6335	132%
	اعتمادات الدفع	19742	19742	0	100%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	174902	162794	12108-	93%
	اعتمادات الدفع	174644	155428	19216-	89%

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م أصلي أو تكميلي 1-	إنجازات 2023 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
النشاط1: أنشطة القيادة و المساندة الخاصة ببرنامج الطفولة	154742	135605	**19137-**	**%88**
النشاط2: رصد ودراسات ولتوثيق و نشر ثقافة حقوق الطفل ودعم المشاركة	245	187	**58-**	**%76**
النشاط3 :تعليم عالي	1339	857	**482-**	**%64**
النشاط4:حماية الطفولة المهددة وفي خلاف مع القانون	195	37	**158-**	**%19**
النشاط5:الإعلامية و التكنولوجيا الموجهة للطفل والوقاية من مخاطر الفضاء الافتراضي	302	1481	**1179**	**%490**
النشاط6:اصطياف وترفيه	360	245	**115-**	**%68**
النشاط7 :التنشيط التربوي والاجتماعي والطفولة المبكرة	2186	2050	**136-**	**%94**
النشاط 8: أنشطة مندوبي حماية الطفولة	430	350	**80-**	**%81**
النشاط 9: رعاية الأطفال وإدماجهم	5246	4997	**249-**	**%95**
النشاط A: رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي	8566	8844	**278**	**%103**
النشاط B : التفقد البيداغوجي والتكوين	1034	776	**259-**	**%75**
المجموع	174645	155428	-19217	**%89**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

بلغت ميزانية سنة 2023 لبرنامج الطفولة 174644 أد وفق القانون الأساسي للميزانية و هي تمثل 73 % من حجم ميزانية المهمة ،

وقد بلغت نسبة الإنجاز الجملية لميزانية برنامج الطفولة لسنة 2023 نسبة 89% أي باعتمادات قدرها 155428 أ د موزعة كما يلي حسب طبيعة النفقة دفعا:

- نسبة إنجاز **نفقات التأجير**: 87 %،
- نسبة إنجاز **نفقات التسيير**:74 %،
- نسبة إنجاز **نفقات التدخل**: 99 %،
- نسبة إنجاز **نفقات الاستثمار**:100%.

وتجدر الإشارة أن الإنجاز كان هاما لأقسام الاستثمار 100% والتدخلات99 % والتسيير 74 % (باعتبار تجميد 25% من نفقات التسيير)،

وقد سجل برنامج الطفولة عدة تحويلات اهمها:

- بالنسبة للتحويلات من برنامج الطفولة تم فقط تحويل اعتمادات من نفقات التسيير الى برنامج المرأة وتكافؤ الفرص وذلك لخلاص المساهمة في المشاركة في المعرض الدولي للكتاب الذي تكفل بها برنامج المرأة وتكافؤ الفرص وشارك فيه برنامج الطفولة.
- وبخصوص التحويلات داخل البرنامج، فقد تم إجراء عديد التحويلات، منها تحويلات لخلاص المتخلدات، تحويلات أخرى لتنظيم مصيف الأطفال الفاقدين للسند التام بعد تعذر ذلك عن طريق جمعية إثر الدعوة للترشح غير المثمرة، وتحويلات لتغطية النقص في اعتمادات التغذية واللباس والدراسة لعدد من المؤسسات إثر قبول أطفال جدد وتحويلات أخرى لإجراء تدخلات مستعجلة بالمراكز المندمجة لصيانة وسائل النقل أو تعهد بنية أساسية.
- وسجل تنفيذ برنامج الطفولة فائضا في اعتمادات التأجير ويعود ذلك بالأساس الى عدم انجاز الترقيات الخاصة بالسلك التربوي الاجتماعي بعنوان سنتي 2022 و2023 هذا بالإضافة إلى تأخر تنفيذ الانتدابات

المرخص فيها بعنوان سنة 2023 لما يطلبه ذلك من تحضيرات لوجستية كبيرة نظرا للعدد الهام من المشاركين. هذا بالإضافة إلى أن تقديرات الأجور للبرنامج تمت على أساس مفعول مالي رجعي للترقيات الخاصة بالسلك التربوي الاجتماعي على غرار ما تم تنفيذه بالنسبة لترقيات 2019 إلا أنه وبعد التثبت من مصالح رئاسة الحكومة، تبين وأن مفعول الترقيات يحتسب من تاريخ إمضاء المحاضر النهائية للنتائج.

- كما تجدر الإشارة أنه لم يتم تحويل القسط الثالث 25 % من اعتمادات الدفع الخاصة بقسم التسيير البالغة 1200 أد إلى مؤسسات برنامج الطفولة وأن تفويض الأقساط كذلك شهد تأخيرا وهو ما انعكس على تنفيذ ميزانيات برنامج الطفولة.
- بالنسبة لنفقات التدخلات تم تفويض 84 % من جملة الاعتمادات المخصصة للتدخلات اعتمادات لفائدة المؤسسات العمومية التي ترجع بالنظر لبرنامج الطفولة. كما تجدر الإشارة أنه ونظرا لعدم الشروع في استغلال مركز أملي للتعهد بأطفال الشوارع عن طريق جمعية، تم استغلال الاعتمادات المخصصة له والبالغة 500 أد لتغطية النقص لدى بعض المؤسسات.
- وبالنسبة للفاعل العمومي، فقد تم تحويل المنحة المرصودة والتي تبلغ 2.5 م د الى الجمعية التونسية لقرى الأطفال س و س على قسطين الأول قدره 1.5 م د والثاني 1 م د
- ويذكر أنه ورغم تنفيذ 100% من نفقات الاستثمار إلا أنها لم تغط الحاجيات الحقيقة للبرنامج مما سينعكس على آجال الخلاص وعلى التقدم في إنجاز المشاريع.

وتعتبر نسبة الإنجاز مهمة مع تسجيل تأخر في تفويض الأقساط للمؤسسات العمومية ساهم في البلوغ النسبي للأهداف المرسومة ويتجلى ذلك من خلال إنجاز الأنشطة التالية:

- **بلغت نسبة تنفيذ أنشطة القيادة والمساندة** الخاصة ببرنامج الطفولة 88 %باعتمادات 135605 أد مقارنة بالتقديرات 154742 أد ويعود تسجيل الفوارق أساسا كما تم التطرق له سابقا إلى:

  - عدم إنجاز انتدابات مندوبي حماية الطفولة (40 مندوب مساعد)

- عدم انجاز الترقيات الخاصة بالسلك التربوي الاجتماعي بعنوان سنتي 2022 و2023.

ويذكر أنه تم الإعلان عن قائمة الناجحين للمناظرة الخارجية بالملفات لانتداب مربين 50 خطة، وللمناظرة الخارجية بالملفات لانتداب أساتذة شباب وطفولة 25 خطة. وتم تعيينهم بـ 62 روضة عمومية، بـ 7 مركبات طفولة وبـ 3 نوادي أطفال. كما تم تفعيل تسوية دفعة جديدة من عملة الحضائر بإدراجهم كأعوان متعاقدين مع إعادة تصنيف الدفعات السابقة كأعوان وقتيين.

- **نشاط رصد ودراسات ولتوثيق ونشر ثقافة حقوق الطفل ودعم** المشاركة الذي حقق 76% كنسبة تنفيذ لعدم إنجاز الدراسات المبرمجة.
- **هذا وبلغت نسبة إنجاز نشاط التعليم العالي** نسبة64 %ويرجع ذلك لتعطل مشروع تهيئة المعهد.
- **أما نشاط الطفولة المهددة وفي خلاف مع القانون الذي** سجل كذلك نسبة تنفيذ تقدر بـ 19%ويعود ذلك أساسا للتأخر في تجهيز مكاتب مندوبي حماية الطفولة الذين تأخر انتدابهم.
- **كانت نسبة تنفيذ نشاط الإعلامية الموجهة للطفل** 490% ويعود ذلك أساسا إلى استكمال تنفيذ صفقات تجهيزات الاعلامية وهي التي سترفع من انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالإضافة إلى تقدم تنفيذ مشاريع التهيئة.
- **بالنسبة لنشاط الاصطياف والترفيه والذي بلغت نسبة إنجازه 68%**، يعود الفارق في التنفيذ إلى عدم صرف اعتمادات التهيئة المخصصة لتوسعة مركز اصطياف وترفيه الأطفال وإلى تنفيذ جزء من الاعتمادات المخصصة للتجهيزات .
- **بلغ تنفيذ نشاط التنشيط التربوي الاجتماعي** نسبة 94% وقد تم تحقيق نسبة انجاز لمؤشر نسبة التطور بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي سنة 2023 تقدر بـ (107٪) في حين كانت نسبة التقديرات المدرجة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2023 (5٪) أي أن المؤشر شهد نسبة تطور ا أكثر مما كان مقدرا له ويعود هذا الفارق بين النسبة المتوقعة والمنجزة أساسا إلى:

- ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية سنة2023 الذين بلغ عددهم 691703 طفل بعد أن كان عددهم 333507 طفل سنة 2022 في حين كانت تقديرات سنة 2023 في حدود 350000 طفل. ويبقى مؤشر الانجاز دون المأمول وبعيدا عن عدد الأطفال الذي تم تسجيله سنة 2019 قبل ظهور فيروس كوفيد 19 والذي تجاوز 940000 طفل.

- **بلغ تنفيذ نشاط أنشطة مندوبي حماية الطفولة نسبة** 81 % ويذكر أن عدم تفويض قسط التسيير يساهم في تقليل تنقلات مندوبي حماية الطفولة ويؤثر سلبا على بلوغ مؤشر نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة.
- **بلغ تنفيذ نشاط رعاية الأطفال وإدماجهم** نسبة 95% رغم عدم تفويض القسط الأخير من نفقات التسيير وتعود هذه النسبة لزيادة الاعتمادات لـ 8 مراكز مندمجة للشباب والطفولة.

هذا وقد أدى التحكم في نفقات التسيير بعدم تحويل القسط الأخير بالإضافة الى تقادم أسطول النقل بالمراكز المندمجة إلى الحد من تنقلات الإطارات المختصة للقيام بالزيارات مما أثّر سلبا على نسبة إدماج الأطفال.

بلغ عدد مكفولي الدولة المتعهد بهم بالإقامة بالمراكز المندمجة 305 طفلا خلال سنة 2023، 1492 طفلا بالوسط الطبيعي، 283 طفلا بنظام الإيداع العائلي

- إن بلوغ نسبة تنفيذ75 %**لنشاط التفقد البيداغوجي والتكوين** نظرا لعدم تفويض القسط الأخير من نفقات التسيير من شأنه أن يحد من الاعتمادات المخصصة للمنحة الكيلومترية ومن التكوين الموجهة لإطارات الطفولة بالمؤسسات العمومية والخاصة وبالتالي من زيارات التفقد والإرشاد التي يؤمنها المتفقدون والمساعدون البيداغوجيون الذين أنجزوا 51176عملية بيداغوجية أمنها 46 متفقدا و165 مساعدا بيداغوجي،
- **حقق نشاط رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي** نسبة تنفيذ تقدر بـ 103% وهي تعتبر نسبة هامة رغم عدم تفويض القسط الأخير من نفقات التسيير وتعود هذه النسبة لزيادة الاعتمادات لأربعة مندوبيات جهوية بالنظر للتطور عدد الأطفال المكفولين بمركبات الطفولة. والذي بلغ 5199 طفلا.

البرنامج عدد 3:

كبار السن

رئيس البرنامج: السيدة إيمان بالشيخ

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 02 جانفي 2019

1- نتائج أداء البرنامج:

حرصت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على تنويع البرامج ووضع الآليات الكفيلة لتلبية حاجيات كبار السن كماعملت على مزيد دعم الحماية الاجتماعية لهذه الفئة باعتبارها مسألة حقوقية وذات أولوية تنموية.

ومن هذا المنطلق، ينبني برنامج كبار السن على **استراتيجية** واضحة غايتهاتأمين رفاه كبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة والمسار التنموي للبلاد بما يحقق رفاههم الاجتماعي والصحي، وذلك وفق **رؤية**تعتمد مبدأ المساواة الشاملة وتكافؤ الفرص:**"كبار السن يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم"** وذلك من خلال:

- تطوير الأطر القانونية التي تعنى بقطاع كبار السن مواكبة لتطور حاجياتهم خاصة وأن شريحة كبار السن ستبلغ مع موفى سنة 2029 الـ17.7 %.
- تمكين كبار السن من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية لضمان ظروف عيش كريمة لفائدتهم.
- الحفاظ على كبار السن في محيطهم الطبيعي وفي وسطهم العائلي حفاظا على توازنهم النفسي.
- تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وملاءمتها للحاجيات الخصوصية لكبار السن وجعلها أكثر استجابة لتطلعاتهم على المستوى المحلي والجهوي.
- تثمين كفاءات كبار السن وإدماجهم في الحياة العامة ضمانا لمشاركة فاعلة في المجتمع.
- دعم المساواة بين كبار السن من الجنسين في مختلف جهات البلاد وتعزيز تكافؤ الفرص بينهم في النفاذ لمختلف الخدمات حيث أن عدد الإناث تجاوز عدد الذكور ومن المتوقع أن تزيد هذه الفجوة في السنوات القادمة.

ولتنفيذ رؤيته الاستراتيجية وجه برنامج كبار السن تدخلاته على محورين استراتيجيين أساسيين:

- **المحور الاستراتيجي 1: حماية و رعاية كبار السن.**
- **المحور الاستراتيجي 2: إدماج كبار السن في الحياة العامة والاستثمار في كفاءاتهم.**

وقد ساهم الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في تنفيذ سياسة برنامج كبار السنباعتباره فاعل عمومي للبرنامج.حيث مثلت نسبة الاعتمادات المرصودة له74.4 % من جملة الاعتماد المرصود لبرنامج كبار السن.إذ يشرف الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي على تسيير 13 مؤسسة بعدد من ولايات الجمهورية (تونس- منوبة- قرمبالية- منزل بورقيبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان- القصرين- سوسة- قفصة-صفاقس– سيدي بوزيد) وذلك وفق اتفاقية شراكة وعقد الأداء، من أبرز الأهداف الذي يساهم فيها بالبرنامج هو "ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن" حيث يشكل تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية لكبار السن المقيمين والبالغ عددهم 364 مسنا ومسنة 64 % منهم رجالا أهم الأوليات للاتحاد.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي يعمل على إرساء مشروع حياة إفرادي لكل مقيم بمؤسسات الرعاية من خلال تثمين دوره والاستفادة من خبرته وتجاربه وتيسير إدماجه في المجموعة، وقد ساهم بذلك في بلوغ الأهداف المرسومة للبرنامج.

الهدف الاستراتيجي 1.3: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "حماية كبار السن ورعايتهم". وقد شهد هذا الهدف سنة 2023 تطورا نسبيا حيث كان الحفاظ على كبار السن وضمان ظروف عيش ملائمة لهم وحمايتهم من كل أشكال العنف وسوء المعاملة من أولويات البرنامج. كما تم تكثيف زيارات المتابعة والتفقد لمختلف المؤسسات الخاصة والعامة لضمان ظروف إقامة طيبة لكبار السن ومستوى من الخدمات يستجيب لمعايير الجودة المعمول بها.

المؤشر 1.1.3 : نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	43.8	55	60	%47	%78	50%	2025

ركّز برنامج كبار السن طيلة سنة 2023 مركزيا وجهويا على الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية بهدف حماية كبار السن من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة عن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث تم التعهد بـ 47 %من جملة مطالب الإيواء وتعتبر هذه النسبة غير مؤمولة مقارنة بتقديرات سنة 2023 والمقدرة 60% .

ويعود هذا التراجع في تحقيق القيمة المنشودة إلى عدة أسباب أهمها غلق بعض مؤسسات رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين وجندوبة وصفاقس لإعادة التهيئة والبناء وتوزيع المقيمين بهما على بقية المؤسسات من جهة، وإيقاف الانتدابات بمؤسسات الرعاية وبالتالي عدم تدعيم مؤسسات الرعاية بالموارد البشرية اللازمة مما ينعكس على جودة الخدمات المسداة من جهة أخرى. حيث تم إعطاء الأولوية في الإيواء للحالات الأكثر هشاشة والعمل على التعهد بالحالات الأخرى في إطار الرعاية بالمحيط الطبيعي وتشريك العائلة في التعهد بهذه الوضعيات.

ويعتزم برنامج كبار السن خلال السنوات القادمة العمل على تدعيم مؤسسات الرعاية بالإطار البشري الملائم والمختص لبلوغ الأهداف المرجوة والمتمثلة أساسا في تحقيق رضا المقيمين والمقيمات بهذه المؤسسات على نوعية الخدمات المقدمة لفائدتهم. وأيضا على الترفيع في طاقة استيعاب مؤسسات الرعاية وإعادة نشاط مؤسستي القيروان والقصرين و انطلاق نشاط مؤسسة أريانة.

المؤشر 2. 1.3 :تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن بالبيت							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 بتّقديرات2023 (1)/(2)	مقارنة	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	46	55	60	68	%113		75	2025

ترّكز عمل الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية طيلة سنة 2023 على توفير خدمات القرب لمنظوريها وذلك في إطار وقايتهم وحمايتهم وتقريب خدمات الجوار إليهم. وقد شهدت نفس السنة تطورا في عدد المنتفعين بخدمات الفرق المتنقلة وصل إلى 68 % مقارنة بالتقديرات التي لم تتجاوز 60 % فقد عمل برنامج كبار السن خلال سنة 2023 على الترفيع في عدد الفرق المتنقلة من 26 إلى 40 فريق جهوي ومحلي، لكن تبقى تدخلات الفرق المتنقلة محدودة مقارنة بما هو مأمول نظرا لنقص الاعوان المتعاقدين بها وعدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتعطل سيارات بعض الجمعيات الأخرى لقدمها، لذلك سيجري العمل خلال سنة 2025 على الترفيع في منح تسيير الفرق المتنقلة وتغطية كل المندوبيات بالخدمات التي تسديها هذه الفرق.

المؤشر 3. 1.3:عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 بتّقديرات2023 (1)/(2)	مقارنة	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	115	170	200	316	158 %		220	2025

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 158 %مقارنة بالتقديرات، حيث بلغ عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة 316 مسنا مقابل تقديرات بلغت 200 مسن سنة 2023، وهي نسبة تعدّ هامة بالإضافة إلى تجاوز التقديرات المنشودة ويعود ذلك للأسباب التالية:

- تكثيف أنشطة التوعية والتحسيس والتعريف بهذا البرنامج من قبل الهياكل الجهوية للوزارة والجمعيات العاملة في المجال.
- الترفيع في قيمة المنحة المسندة للعائلات الكافلة للمسن من 200 د إلى 350 د تبعا لقرار وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن مؤرخ في 26 ديسمبر 2022 متعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتعلق بتحديد مقدار الإعانة المادية المسندة للأسرة الكافلة للمسن المعوز وشروط الانتفاع بها.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة الذكر، نلاحظ تحقيقا نسبيا للنتائج المرجوة من الهدف الاستراتيجي المتمثل في ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن، ويعود ذلك إلى الإشكاليات التالية:

- جلّ البرامج الموجّهة لكبار السن تُنفّذ عن طريق جمعيات تقتصر مواردها على الدعم المادي المقدم من طرف الدولة علاوة عن افتقارها للأعوان المختصة والخبرة في المجال، علاوة على عدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتقادمها.
- وجود بعض الإشكاليات والصعوبات على المستوى الجهوي في تنفيذ مشاريع التهيئة والتجهيز.
- نقص في التكوين وغياب دليل مرجعي ودليل إجراءات لتنظيم عمل مختلف المتدخلين الميدانيين ومدعمات فنية مُقيّسة لإنجاز البحوث والتقارير الاجتماعية،
- عدم اعتماد الفرق المتنقلة على منهجية موحدة للتدخل،
- صعوبة استقطاب العائلات الراغبة في الكفالة وعدم توفر بنك في العائلات الراغبة في التكفل بمسن.
- غياب النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لبعض الخدمات والمهن الموجهة لكبار السن (إحداث شركات الخدمات، نظام أساسي لأعوان الإحاطة الحياتية...)،

ويسعى برنامج كبار السن إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لتجاوز الإشكاليات المطروحة من أهمها:

- مزيد هيكلة قطاع كبار السن والعمل على تطوير عمل الجمعيات الشريكة للنهوض بأوضاع كبار السن.

- دعم قدرات مختلف المتدخلين في مجال التعهد بكبار السن وذلك من خلال:

  - إعداد دليل مرجعي ودليل إجراءات لتنظيم عمل مختلف المتدخلين
  - رسكلة وتكوين الأعوان والعاملين بمؤسسات الرعاية.
  - تكثيف الزيارات الميدانية لرؤساء المصالح الجهويين مع الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السن.
  - تأطير رؤساء المصالح الجهوية للرفع من عدد المسنين المتكفل بهم في وسط عائلي بديل.

- توحيد الإجراءات من خلال إعداد مدعمات فنية مُقيّسة لإنجاز البحوث والتقارير الاجتماعية وإعداد دليل إجراءات في الغرض.

- العمل على إعداد بنك معلومات في العائلات الكافلة بالتنسيق مع الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي.

- تطوير المنظومة التشريعية حتى تتلاءم مع واقع كبار السن.

الهدف 3-2: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الأول" **حماية و رعاية كبار السن**" . وقد تم خلال سنة 2023 العمل على مزيد حماية كبار السن من كل أشكال العنف والتهديد وذلك من خلال تطور المؤشرات المتعلقة بهذا الهدف وهي نسبة التعهد بالاشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن(97 %) و معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد(213س):

حيث أدى تنامي ظاهرة العنف تجاه كبار السن في بلادنا إلى العمل على تحقيق هدف جديد حول **حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد** ووضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف

والتهديد من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية، ويرمي هذا الهدف إلى حماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف وكل ما هو من شانه أن يشكل تهديدا على حياة كبير السن او المسّ من كرامته وبهدف التصدي لمختلف أشكال التهديد بالوقاية وتتبع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضحايا والتعهد بهم".

المؤشر 1.2.3 : نسبة التعهد بالاشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 بتّقديرات2023 (1)/(2)	مقارنة	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	68%	%95	%96	%97	% 101		%90	2025

تعكس نسبة الإنجاز لهذا المؤشر مدى استجابة الإدارة والمصالح الجهوية **للإشعارات الواردة المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن ومن الملحوظ تطور هذه النسبة المقدرة بـ 97 %وتجاوزها للتقديرات (96 %)** حيث ساهم إحداث الخط الأخضر لتلقّي الرسائل الصوتيّة للتوجيهوالإحاطة والإشعار حول كبار السن الفاقدين للسند أو في وضعيات تهديد(الذي تم إحداثه يوم 15 جوان 2023) في ارتفاع عدد الإشعارات والتي 70 % منها عنف مسلط على كبيرات السن. وقد تلقّى حوالي 2826 رسالة صوتيّة، منها124 إشعاراحول مسنين في وضعيات التهديد أو ضحايا عنف.

كما تجدر الإشارة إلى أن مشروع مجلة كبار السن تضمّن بابا خاصا بالعنف المسلط ضدهم وسيمثل إصدارها حافزا لكل العاملين في المجال ودافعا للمزيد التعهد بجميع الوضعيات والعمل على الحد من هذه الظاهرة.

المؤشر 2.3.2: معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 بتّقديرات2023 (1)/(2)	مقارنة	القيمة المستهدفة(*)	السنة
ساعة	0 مؤشر جديد	336	168	213	126 %		72	2025

يقدر معدل مدة التعهد بوضعيات التهديد لسنة 2023 بـ 213 ساعة وهو ما يعادل أسبوع يقع خلاله التنسيق مركزيا وجهويا لإيجاد الحلول الممكنة لرفع حالة التهديد على كبير السن وسيقع العمل خلال السنوات القادمة على التخفيض في معدل مدة التدخل لحماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف. وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالتقديرات التي لم تتجاوز 168 (س). كما تعكس هذه النسبة تواجد بعض الصعوبات تحول دون التدخل السريع في التعهد بوضعيات التهديد من أهمها عدم توفر سيارة إدارية للتنقل وعدم توفر مؤسسة مختصة لإيواء كبير السن في حالة تهديد كذلك عدم توفر آلية مندوب حماية كبار السن كما هو الحال بالنسبة للطفولة .

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

ورغم المجهودات المبذولة من قبل برنامج كبار السن (أيام دراسية ، ومضة تحسيسية خط أخضر ...) يبقى العنف المسلط على كبار السن من الظواهر المسكوت عنها في المجتمع التونسي مقارنة بالعنف المسلط على النساء والأطفال، حيث انه ليس هناك اتفاقيات بين الوزارة ووزارتي التعليم والثقافة لنشر ثقافة حماية كبار السن واحترامهم بين الناشئة.

كما أن المصالح الجهوية تجد صعوبة في تغطية جل حالات العنف المسلط على كبار السن نظرا لغياب الآليات والمواد اللوجستية الضرورية. كما يمثل عدم وجود نصوص قانونية لحماية كبار السن من التهديد وسوء المعاملة من اوليات الوزارة التي تعمل عليها.

وللحد من الإشكاليات والصعوبات المذكورة، يسعى برنامج كبار السن إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات من أهمها:

- التعجيل بإصدار مجلة حماية كبار السن أو مشروع قانون أساسي.
- إحداث خطة مندوب حماية كبار السن وتعزيز مصالح كبار السن بالموارد البشرية واللوجستية اللازمتين للتدخل السريع في التعهد بكبار السن.
- تكوين لجنة مشتركة بين الوزارة ووزارتي التعليم والثقافة لإبرام اتفاقية شراكة بمقتضاها إدراج احترام كبار السن وتجنب كل السلوكيات العنيفة ضدهم ونشر ثقافة حقوق كبار السن.

- **الهدف الاستراتيجي 3.3: تدعيم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "إدماج كبار السن في الحياة العامة والاستثمار في كفاءاتهم". وقد شهد هذا الهدف تطورا ملموسا خلال سنة 2023 حيث شهدت النوادي النهارية إقبالا ملحوظا.

المؤشر 3.3.1: نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات2023 بتّقديرات2023 (1)/(2)	مقارنة القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة	-	16	17	21	%132	25	2025

استعادت هذه النوادي أنشطتها وتم تسجيل تطورا ملحوظا سنة 2023 بانخراط 1090 مسنا ومسنة أي بنسبة انجاز بلغت 123% مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك لتدني قيمة التقديرات الأولية للمؤشر التي ضبطت أثناء فترة الكورونا والتي تزامنت مع غلق الفضاءات للتقليل من الإصابة بالعدوى. ويعتبر هذا التطور نتيجة لارتفاع عدد النوادي النهارية التي تتمركز خاصة بجهة الجنوب التونسي (تطاوين-مدنين-قابس-قبلي) إلى 20 ناديا تم تمويلها بدعم من الوزارة.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

بالرجوع إلى المؤشر، نلاحظ تحقيقا نسبيا للنتائج المرجوة من الهدف الاستراتيجي المتمثل في دعم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية ، ويعود ذلك إلى الإشكاليات التالية:

- هشاشة المأسسة لبعض النوادي النهارية الناشطة.
- عدم استجابة الجمعيات المسيرة لنوادي نهارية لشروط الأمر المتعلق بالتمويل العمومي للجمعيات.
- ضعف امتلاك الجمعيات العاملة في مجال كبار السن للإقتدار المنهجي على التجديد والتطوير الذاتي.
- ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة في مجال المتقاعدين.

وللحد من الإشكاليات والصعوبات المذكورة، يسعى برنامج كبار السن إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات من أهمها:

- الشروع في إعداد كراس شروط إحداث وتسيير نوادي نهارية لكبار السن.
- دعم قدرات بعض النوادي النهارية من خلال تأطير ومساندة الجمعيات المسيرة للنوادي النهارية.
- تعميم النوادي النهارية على مختلف ولايات وعدم اقتصارها على ولايات الجنوب.
- مراجعة الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: دينار)

بيـــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي(1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	798	794	4	99,49
	اعتمادات الدفع	798	789	9	98,87
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	80	42	38	52
	اعتمادات الدفع	80	42	38	52
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	16650	16646	4	100
	اعتمادات الدفع	16650	16646	4	100
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	3380	1781	1599	52,7
	اعتمادات الدفع	2500	2478	22	99,7
المجموع	اعتمادات التعهد	20908	19263	1645	92
	اعتمادات الدفع	20028	19955	73	99

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسبالأنشطة

(إ. الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان الأنشطة	تقديرات 2023 أصلي أو تكميلي (1) ق م	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نشاط عدد 1(*) أنشطة القيادة والمساندة الخاصة بالبرنامج	18390	18329	61	99.66%
نشاط عدد 2 الرعاية والإحاطة والإدماج	1638	1626	12	99.26%
المجموع	**20028**	**19955**	**73**	**%99.63**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

قدرت الاعتمادات الخاصة ببرنامج كبار السن بـ 20028 أد بعنوان سنة 2023، وتمثل قرابةنسبة 9 % من مجموع اعتمادات المهمة.

وقد بلغت نسبة الإنجاز الجملية لميزانية **برنامج كبار السن لسنة2023 %99** ،أي باعتمادات قدرها19263 **أد تعهدا و19955 أد دفعا موزعة كما يلي حسب طبيعة النفقة:**

- **نسبة إنجاز نفقات التأجير: 99 %،**

- **نسبة إنجاز نفقات التسيير:52%**
- **نسبة إنجاز نفقات التدخل: % 100**
- **نسبة إنجاز نفقات الاستثمار: 100%.**

وتجدر الإشارة أنه تم طرح 20 % من نفقات التسيير ولم يتم تحويل القسط الأخير منها الى المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

وتعتبر نسبة الإنجاز مهمة حيث لم يحل النقص الفادح في الموارد البشرية واللوجيستية على المستوى المركزي دون البلوغ النسبي للأهداف المرسومةويتجلى ذلك خاصة في التحسن الواضح في جودة الخدمات المسداة لفائدة كبار السن (بمؤسسات الرعاية أو بمحيطهم الطبيعي)، ويبرز هذا من خلال إنجاز أنشطة البرنامج التالية:

* نشاط 1- قيادة ومساندة برنامج كبار السن:

قدرت القيمة الجملية لنشاط **قيادة ومساندة برنامج كبار السن**بـ 18390 أد وقد تم صرف اعتماد جملي قدره 18329أد أي بنسبة تناهز الـ100% ، علما وأن 82 %من الاعتماد المرصود لهذا النشاط مخصصة لإسداء الخدمات الاجتماعية والصحية **بمؤسسات الرعاية** والذي يتولى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي تنفيذه باعتباره فاعل عمومي لبرنامج كبار السن.

وتعتبر نسبة انجاز نشاط قيادة برنامج كبار السن هامة وذلك خاصة لارتباط هذا النشاط بالهدف الاستراتيجي الأول "**ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن**" حيث تم التركيز خلال سنة 2023 على تحسين جودة الخدمات المقدمة لفائدة مقيمي مؤسسات الرعاية وضمان بيئة صديقة تضمن مقومات العيش الكريم اذ تم التعهد بصرف اعتماد يقدر بـ 1781 أد لبناء وإعادة تهيئة وتجهيز مؤسسات الرعاية. وخاصة يبرز ذلك في تطور المؤشر الثالث والمتمثل في " نسبة التغطية بالخدمات الرعائية "وخاصة منها المقدمة بمؤسسات الرعاية اذ تم تكثيف زيارات المتابعة والتفقد المركزية منها والجهوية للاطلاع عن قرب عن مدى استجابتها لكراس الشروط.

وقد قدرت المنحة المرصودة إلى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي من ميزانية وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بعنوان سنة 2023بـ14910أد موزعة بين:

* منحة تأجير أعوان مؤسسات الرعاية: 12600 أد.

* منحة تسيير مؤسسات الرعاية: 2310 أد.

وقد تم تحويل 100 %تعهدا ودفعا الى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، والجدير بالذكر أن مؤسسات الرعاية قد شهدت تحسنا ملحوظا على مستوى نوعية الخدمات المسداة وظروف الإقامة بها رغم أنها مازالت بحاجة ماسة إلى الدعم بالموارد البشرية.

أما **نفقات تأجير** أعوان برنامج كبار السن والمقدرة بـ 798 أد، فقد غطت مصاريف تأجير إطارات وأعوان البرنامج وسجلت فواضل بقيمة 9 أد.

أما بالنسبة إلى **ميزانية الاستثمار والمقدرة بـ 2500 أد**، فقد تم تحويل اعتمادا قدره 2478 أد، وذلك لتحسين البنية الأساسية لمراكز الرعاية وتهيئتها وتجهيزها (تهيئة مؤسسة القيروان و باجة والقصرين) حتى تستجيب لمواصفات تضمن العيش الكريم للمقيمين وللترفيع في طاقة استيعابها والرفع من مستوى الخدمات المسداة.

والملاحظ انه لم يتم بلوغ النسبة المرجوة من الإنجاز نظرا لتعطل نسق تنفيذ المشاريع على مستوى جهوي مما ساهم في تأخر انجاز مشاريع التهيئة و خاصة إعادة بناء مؤسستي رعاية المسنين بالقيروان والقصرين.

أما بالنسبة إلى **النوادي النهارية لكبار السن**، والمرصود لفائدتها اعتمادا قدره 100 أد لفائدة النواد النهارية المتمركزة خاصة بجهة الجنوب التونسي باعتماد قدره 60 أد وتم تحويل باقي الاعتماد 40 أد برنامج الإيداع العائلي لكبار السن وتفويضه إلى المندوبيات التي شهدت عجزا في تغطية منح العائلات الكافلة لمسنين معوزين باعتبار أنها قامت بالرفع في عدد المسنين المكفولين.

وبخصوص **الجمعيات العاملة في مجال كبار السن**، والمرصود لفائدتها اعتمادا قدره 50 أد، فقد تم صرف اعتمادا قدره 21 أد لفائدة 03 جمعيات بولايات توزر وتطاوين بعنوان تنظيم أنشطة ترفيهية وتثقيفية لفائدة كبار السن وتحويل 20 أد إلى الإيداع العائلي.

وهو ما أدى إلى الرفع من نسبة انجاز كل من مؤشر "نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها" و مؤشر" نسبة التغطية بالخدمات الرعائية"، و بالتالي تحقيق الهدف "الاستراتيجي الأول ضمان ظروف ملائمة لكبار السن ".

* نشاط2: الرعاية والإحاطة والإدماج (نشاط جهوي):

قدرت القيمة الجملية لنشاط **الرعاية والإحاطة والإدماج** لبرنامج كبار السن بـ1788أد وقد تم صرف1759 أد ، وقد تم تحقيق نسبة إنجاز مرضية لهذا النشاط المخصص أساسا لتقديم خدمات القرب لفائدة كبار السن ببيوتهم والرامي أساسا إلى الحفاظ عليهم في محيطهم الطبيعي.

ويقدر الاعتماد المخصص **للفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السن** بـ 750 أد، وتم تفويض 100 % تعهدا ودفعا إلى المندوبيات الجهوية وقد تم تحويل اعتماد قدره 118.6 أد لدعم الإيداع العائلي لكبار السن نظرا لارتفاع عدد كبار السن المكفولين ببعض الولايات.وبالتالي يعتبر هذا النشاط قد حقق الهدف المرجو منه على أن يتم مواصلة العمل على الرفع من جودة الخدمات ومزيد دعم هذه الفرق بالموارد البشرية اللازمة في السنوات القادمة لضمان نجاعة تدخلاتها.

أما بخصوص الاعتماد المرصود بعنوان **الإيداع العائلي لكبار السن والمقدر** بـ 840 أد، فقد تم تفويض 100 % تعهدا من الاعتمادات إلى المندوبيات الجهوية دعمه بالقيام ببعض التحويلات داخل البرنامج، علما وأن سنة 2023 شهدت ارتفاعا في عدد المسنين المكفولين في إطار برنامج الإيداع العائلي من 146إلى316 وهي نسبة مرضية وتجاوزت المؤشر المزمع انجازه حيث عمل برنامج كبار السن منذ بداية 2023 على مزيد التعريف بهذا النشاط من خلال

طباعة مطويات وتوزيعها على مختلف الجمعيات والهياكل ذات العلاقة إلى جانب السعي إلى الترفيع في قيمة منحة الإيداع العائلي لتشجيع العائلات واستقطابها للإقبال على هذا النشاط.

وهو ما أدى إلى الرفع من نسبة إنجاز المؤشر 2"عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة" و المؤشر 3 "نسبة التغطية بالخدمات الرعائية" و بالتالي تحقيق الهدف الأول ضمان ظروف ملائمة لكبار السن والمقدمة بالوسط الطبيعي للمسن والتي تكرس بقاء كبير السن بمحيطه الطبيعي.

وقد أثرت نسبة الإنجاز بالأنشطة السابقة الذكر على تحقيق الهدفين المتعلقين بضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن ودعم حقوق كبار السن والاستثمار في تجاربهم وكفاءاتهم حيث شهدث سنة 2023 ارتفاعا في عدد النوادي النهارية وارتفاع نسبة إقبال كبار السن على هذه النوادي علاوة تطور نسب الإقبال على خدمات القرب.

البرنامج عدد 4:

القيادة والمساندة

رئيس البرنامج:السيد نايل العيادي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 01 أكتوبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندةبمهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن في تأمين واسداء الخدمات ذات الإختصاص وتوفير الدّعم اللوجستي والمادّي لجميع البرامج بما ينسجم مع المبادئ العامّة والمعايير الدولية والوطنية في مجالات تكريس الحوكمة والقيادة الرشيدة والتصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية ضمانا لديمومة ميزانية المهمّة

ومن هذا المنطلق، ينبني برنامج القيادة والمساندة على **إستراتيجية** واضحة قوامهادعم البرامج الخصوصيةعلى تحقيق أهدافها وتحسين أدائها وذلك من خلال جملة من الأنشطة المتعلقة بمصالح الشؤون المالية والموارد البشريّة والإتصال والمنظومات المعلوماتية كما تضّم كل مايهمّ النزاعات والشؤون القانونية إضافة إلى الشراءات العمومية.

ويهدف برنامج القيادة والمساندة من خلال الدور الموكول إليه أساسا إلى تحقيق رؤية شموليةترتكز خاصة على:

- دعم ومساندة المندوبيات الجهوية لضمان اشعاعها جهويابتفعيل سياسة اللامركزية والاستقلالية المالية خاصة على مستوى الأجور،
- دعم الإستثمار الجهوي وضمان خدمات القرب في مجال المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن
- تجميع المقرات الإدارية وإحكام التصرف في كافة الموارد المتاحة للبرنامج،

ولتنفيذ رؤيته وجّه برنامج القيادة والمساندة تدخلاته على المحورين الاستراتيجيين التاليين:

1. **المحور الأول: "ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية"** وذلك من خلال تعزيز آليات القيادة من قبل رئيس المهمّة، رئيس الديوان والديوان، التي تتمثّل مهمّتهم الرئيسة في التنسيق، والتناغم بين البرامج العمومية، ومتابعة الأداء لمختلف البرامج، من خلال التواصل بين مختلف أنشطة المهمة والسهر على تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية ولجان القيادة والمتابعة والتقييم وندوة التقييم وندوة المديرين والمديرين العامين.

2. **<u>المحور الثاني :</u> " ترشيد التصرف في الموارد (البشرية ، المالية، اللوجستية) باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا"**وذلك بتقليص الفوارق بين الرجال والنساء من خلال العمل على تطوير نسبة تحقيق المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي

هذا وقد سجّل برنامج القيادة والمساندة تطورا في انجاز أهدافه الاستراتيجية تجلى خاصة من خلال تحقيق أهم الانجازات التالية خلال سنة 2023:

- تنفيذ نسبة هامّة من التوصيات والقرارات المنبثقة عن لجان القيادة ولا سيما منها المتعلقة بالتسريع في تنفيذ المشاريع المعطّلة وبعث مشاريع جديدة هذا الى جانب تهيئة وصيانة المؤسسات الجاهزة والغير المستغلة،
- تكريس مبدأ الشفافية مع جميع طالبي المعلومة من خلال الاستغلال الهام لموقع الواب الخاص بالوزارة لنشر المعلومات والمعطيات الإحصائية التي تهم مختلف القطاعات والسياسات والبرامج و دعم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط وتطوير منظومة الانصات والإرشاد والتوجيه عبر الخطوط الخضراء المحدثة في الغرض.
- نتفاع عدد هام من الأعوان والإطارات من النساء ببرامج التكوين مقارنة بالذكور خلال سنة 2023.
- التحكم الناجع في كتلة الأجور من خلال الإيفاء بمستحقات الأعوان وتجنب تراكمها للسنة المالية اللاحقة وتغطية الزيادات في الأجور والانعكاس المالي المترتب عن الترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية خاصّة مع عدم تنفيذ الانتدابات المبرمجة خلال سنة 2023.
- الضغط على مصاريف قسم التسيير، من خلال السعي المتواصل إلى ترشيد التصرف في الموارد من خلال التحكم في استهلاك الطاقة (الكهرباء –الماء- الاتصالات –المحروقات..) ، وذلك تناغما مع مقتضيات منشور رئيسة الحكومة حول اعداد الميزانية والذي أوصى بمزيد ترشيد نفقات التسيير،

خاصّة أمام تحويل اعتمادات قدرها 29 أد من التسيير إلى التدخل لدعم المنحة المسندة لفائدة الوادية داخل برنامج القيادة والمساندة.

- تسجيل نسبة انجاز هامّة في تنفيذ الميزانية بقيمة جملية تقدّر ب24320 أ.د تعهّدا و 22440أ.دفعا أي بنسبة 110% تعهدا و96% دفعا مقارنة بالتقديرات .

وقد أحدثت جملة التغييرات والتحويلات المنجزة تأثيرا نسبيا على أداء برنامج القيادة والمساندة حيث تم تسجيل فوارق سلبية في نفقات الاستثمار يعود سببها إلى استعمال اعتمادات تعهد تم نقلها من سنوات مالية سابقة بعنوان تنفيذ صفقات، في مقابل الضغط على نفقات التسيير أو التخفيض من الاعتمادات المخصصة لتهيئة مقر الوزارة وبناء المندوبيات الجهوية.

الهدف 9. 1:تطوير حوكمة المهمّة والبرامج العمومية

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "**ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية**" وقد تم ضبطه وفق التوجهات العامة وحسب التعهدات التي انخرطت فيها مهمّة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لمساندة المجهود الوطني في مقاومة الفساد من خلال إرساء وتطبيق القواعد الخاصّة بالحوكمة الرشيدة والمتمثلة أساسا في:

- متابعة وتقييم والمصادقة على أداء برامج المهمّة
- التنسيق مع الهياكل الحكومية والغير الحكومية في المسائل الأفقية
- المراقبة والبرمجة والدراسات

هذا وقد تم تحقيق نسبة محترمة للنتائج المرجوة من هذا الهدف ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة لتكريس مبدأ الشفافية في تبادل المعلومة مع جميع المتعاملين مع المهمة وتسهيل عملية النفاذ إلى الخدمات الإدارية الموجهة للعموم بالإضافة إلى نشر المعطيات والتقارير ووضعها على ذمة طالبيها

المؤشر 1.1.9 : النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	20	50	55	60	109	75	**2025**

يبرز هذا المؤشر مدى تنفيذ القرارات وتوصيات لجان القيادة الموجودة على مستوى الديوان، وفي هذا السياق تعمل الوزارة على تنظيم وتجميع المعطيات من خلال تحديد المسؤوليات لإضفاء النجاعة المطلوبة على القرارات والتوصيات المتخذة

وقد تم تجاوز النسبة المنشودة لسنة 2023، حيث بلغت 60%وهي نسبة تجاوزت التقديرات بنسبة 109% وذلك باعتبار أن المصالح المعنية أحرزت تقدّم في عملية تجميع وتنظيم المعطيات المنبثقة عن لجان القيادة إلى جانب تنفيذ التوصيات المنبثقة على جلسات العمل المتعلّقة بالتسريع في تنفيذ المشاريع المعطّلة وبعث مشاريع جديدةونخصّ بالذكر إحداث مؤسسات الطفولة المبكرة وكبار السن وتهيئة وصيانة المؤسسات الجاهزة والغير المستغلة واعادة توظيفها بما يتلاءم مع حاجيات الفئات الهشة من كبار السن والنساء ضحايا العنف والأطفال ذوي الوضعيات الخاصة، هذا الى جانب تنفيذ القرارات المتعلّقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والأسر والعمل بتوصيات لجان القيادة المتكوّنة من خبراء ومختصين وناشطين في المجال ...

المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	40	60	80	75	94	100	2025

يساهم هذا المؤشّر في تكريس مبدأ الشفافية مع جميع طالبي المعلومة، وقد بلغت نسبة إنجازه 75% وهي نسبة دون التقديرات المتوقعة لسنة 2023بنسبة 94% إلا أنها تظلّ هامّة وذلك بفضل الاعتماد الكبير على موقع الواب الخاص بالوزارة لنشر المعلومات والمعطيات الإحصائية التي تهم مختلف القطاعات والسياسات والبرامج ، بالإضافة إلى الحرص على تحيينها بصفة دورية وتسهيل عملية الولوج والاطلاع على الوثائق إدارية وكراسات الشروط ومختلف الخدمات التي تهم العموم، الا أن نقص الموارد البشرية المختصّة في المجال الاتصال حالت دون بلوغ النسبة المنشودة بفارق بسيط بالمقارنة مع التقديراترغم العمل المتواصل على توفير التجهيزات الإعلامية و دعم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط وتعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة،

ولمزيد تيسير عملية الولوج إلى خدمات الانصات الموجهة إلى الفئات الاجتماعية الهشة تم احداث ثلاث خطوط خضراء تهم قطاعات المرأة والطفولة وكبار السن،

المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصّة بالمهمّة للعموم:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	20	60	80	80	100	100	2025

يساهم هذا المؤشر في تكريس مبدأ الشفافية وحوكمة التصرف في المعطيات وإتاحتها لجميع طالبي المعلومة وقد تحققت نسبة الإنجاز المنشودة لسنة 2023والتي تعادل 80% أي بنسبة تساوي100% مقارنة بالتقديرات ، وهو ما يعكس تقدّم في نسبة الإنجاز خلال السنتين الأخيرتين وذلك بفضل اعتماد سياسة اتصالية للوزارة منفتحة على جميع المتعاملين معها من خلال نشر التقارير الدورية على موقع

واب الـوزارة بالإضـافة إلى وضـع مختلـف الوثـائق الإداريـة على ذمّـة العمـوم، هـذا إلى جانـب الحـرص على تـوفير المعلومـة الإحصـائية للعمـوم سـواء عـن طريـق نشـر نتـائج الدراسـات التي تهـم جميـع القطاعـات الراجعـة بـالنظر للـوزارة أو عـن طريـق الانفتـاح والتواصـل مـع وسـائل الإعـلام المكتوبـة والمرئيـة وذلـك تكريسـا لمبـدأ الشـفافية وضـمان الحـق في النفـاذ إلى المعلومـة. وأمـام الحـرص على تحسـين الإمكانيـات اللوجستية والبشرية فإنه من المنتظر تحقيق تطور بنسبة 90% خلال سنة 2026.

المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	40	60	80	70	87	90	2025

حقّـق هـذا المؤشـر نسـبة انجـاز تقـدّر بـ 70%،حيـث أحـرز تقـدّم مقارنـة بسـنة 2022 بفضـل دعـم خـدمات الإرشـاد والتوجيـه الموجّهـة للمـواطنين ونشـر قائمـة في الخـدمات الإداريـة عبـر موقـع واب الـوزارة بالإضـافة الى دليـل المـواطن ومـا يتضـمّنه مـن تفسـير وشـرح للخـدمات التي تقـدّمها الـوزارة وشـروط الانتفـاع بهـا، هـذا بالإضـافة الى الحـرص على رقمنـة الخـدمات المتعلقـة بالمنـاظرات مـن خـلال تـأمين عمليـة التسـجيل عـن بعـد وتسـهيل الولـوج الى المطبوعـات الإداريـة اللازمـة، هـذا وقـد سـجّل هـذا المؤشّـر نسـبة انجـاز تقـدّر بـ **87%**، حيـث لـم يـتم بلـوغ النسـبة المرجـوة مقارنـة بالتقـديرات الخاصـة بسـنة 2023وذلـك يعـود بالأسـاس إلى التـأخر في صـيانة وتجديـد معـدّات الشـبكة المعلوماتيـة بمـا يواكـب التطـورات التكنولوجيـة، خاصّـة أمـام برمجـة تغييـر مقـر الـوزارة خـلال سـنة 2024، بالإضـافة إلى نقـص التكـوين في مجـال الإعلاميـة والتقنيـات الحديثة لإطارات وأعوان المهمة.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

✓ رغم الاستقرار النسبي لمؤشرات هذا الهدف فإن ذلك لا ينفي وجود بعض **الإشكاليات** لعل أهمها:

- تشعّب عملية تجميع قرارات وتوصيات لجان القيادة باعتباره يتطلب التنسيق والتعامل مع عدة إدارات وهياكل مختلفة ومتداخلة.
- الشبكات إعلامية غير مواكبة في اغلبها للتقدم التكنولوجي.
- ضعف في عدد الدورات التكوينية في مجال الإعلامية والتكنولوجيات الحديثة بما يعيق مواكبة الإطارات والأعوان لمختلف التطورات الحاصلة في مجال.
- نقص الموارد البشرية المختصّة في مجال الإعلامية والاتصال حيث تم تأجيل فتح الترشّح لانتداب تقني في الإعلامية ومهندس إعلامية الى سنة 2024.

ولتجاوز هذه الإشكاليات من الضروري اتخاذ جملة من التدابير لعل أهمها:

- مزيد التحسيس بإلزامية دورية اجتماعات لجان القيادة وتوثيق التوصيات ومتابعة تنفيذها،
- الانطلاق في تجديد المعدّات الشبكية وصيانة الشبكة المعلوماتية وتطويرها بما يواكب التطور التكنولوجي،
- تحسين الخدمة العمومية المقدّمة من طرف الإدارة عبر الشروع التدريجي في تركيز هيكلة إدارية متطورة تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات،
- الرفع من سرعة تدفق خطوط تراسل المعطيات وخدمات الأنترنات،

- مزيد تطوير اسطول الإعلامية والاتصال عبر إدخال التقنيات الحديثة وإرساء برمجيات ومنظومات معلوماتية متطورة لتسهيل عملية نشر التقارير والمعطيات والنفاذ إلى المعلومة،
- تعزيز الموارد البشرية بالوزارة من خلال الإعلان عن فتح مناظرة خارجية لانتداب مهندسين (02) وتقنيين ساميين في مجال الإعلامية وذلك سنة 2024.

الهدف 9. 2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا:

تمّ تحديد الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا وذلك عبر تطوير آليات العمل والتركيز على التكوين والتحفيز باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وباتّباع الأساليب الحديثة التي تقوم على التوصيف الوظيفي والتكويني ليتسنى إرساء الخصال القيادية والبشرية المبنية على النتائج.

هذا وقد تم تحقيق نسبة معقولة للنتائج المرجوة من هذا الهدف رغم البطيء النسبي في نسق تطور الإنجازات.

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	92%	%95	96%	%97	101%	%98	2025

المؤشر1.2.9:نسبة انجاز الاعتمادات المخصصة لكتلة الأجور:

يبرز هذا المؤشر نسبة الاعتمادات المنجزة مقارنة بالاعتمادات المفتوحة ومن خلاله يتم ملاحظة الفارق بينهما حيث تم استهلاك اعتمادات تقدّر بـ 13466 أ.د أي بنسبة 97%من جملة الاعتمادات التي تقدّر بـ 13814 أ.د ، وتعدّ

هذه النسبة هامّة، أما في ما يتعلق بإنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 والذي حدّدت بنسبة 101%.فإنّ ذلك يعكس إحكام التصرف في موارد البشرية والتحكم في كتلة الأجور وخاصة أمام حرص البرنامج على الإيفاء بمستحقات الأعوان وتجنب تراكمها للسنة المالية اللاحقة، هذا بالإضافة الى عدم تنفيذ الانتدبات وجزء من الترقيات بعنوان سنة 2023 وتأجيلها الى سنة 2024

المؤشر 2.2.9 : نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	**63**	**55**	**60**	**62**	**103**	**60**	**2025**

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر62%وهي نسبة تجاوزت التقديرات المتوقعة لسنة 2023 بنسبة103% وذلك يعكس أهمية مشاركة النساء في الدورات التكوينية، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع عدد الأعوان والاطارات من النساء مقارنة بالذكور بالإضافة إلى الحرص على دعم الكفاءات النسائية لما للتكوين من أهمية في إعداد وفتح الآفاق أمام النساء لتقلّد مناصب ومهام عليا،

المؤشر 3.2.9 : نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	**61%**	**%75**	**80**	**46%**	**57%**	**%90**	**2025**

قـدّرت نسـبة انجـاز هـذا المؤشّـر بـ 46% سـنة 2023،وهي نسـبة محـدودة مقارنـة بمـا تحقـق سـنة 2022 ، حيـث أنـه وبمقارنـة الإنجـازات مـع التقـديرات نلاحـظ بلـوغ نسـبة انجـاز لا تتجـاوز 57%بالتـالي عـدم تحقيـق النسـبة المتوقّعـة وهـي 80%،حيـث تـم تسـجيل ضـعف نسـبة اسـتهلاك الميزانيـة المخصصّـة للتكـوين والتي بلغـت 30أ.دفي مقابـل75% بالنسـبة لسـنة 2022 والتـي قـدّرت خلالهـا الاعتمـادات المخصصـة للتكـوين بـ20أ.د ، حيـث لـم يتسـنّى إتمـام إجـراءات انجـاز عـدد 7 دورات تكوينيـة مـع المدرسـة الوطنيـة لـلإدارة إلا في الثلاثيـة الرّابعـة مـن سـنة 2023 وذلـك نتيجـة طـول الإجـراءات الإداريـة خاصّـة في مـا يتعلّـق بإمضـاء الاتفاقيـة إضـافة إلى عـدم تجـاوب عـدد مـن الإدارات في مـا يتعلّـق بترشـيح مشـاركين واعـلام مصـالح التكـوين بتعـذّر مشـاركتهم بعـد الآجـال المحـدّدة ويفسّـر ذلـك بالأسـاس بـنقص المـوارد البشـرية واعطـاء أولويـة لإدارة الملفـات الإداريـة وعـدم تخصـيص حيّـز زمني للتكـوين لـذلك تـم الاقتصـار على تنفيـذ المحـاور ذات الأولويـة والمرتبطـة بالأسـاس بتنميـة المهـارات وتحسـين مـؤهلات المـوارد البشـرية لتطـوير الأداء على مسـتوى تنفيـذ ومتابعة البرامج والمشاريع الراجعة بالنظر للمهمّة.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

بـالرجوع إلى المؤشـرات السـابقة الـذكر، نلاحـظ تطـور بطـيء في نسـب الإنجـاز وذلـك يعـود بالأسـاس إلى بعض الإشكاليات من ذلك :

- محدوديـة المـنح والامتيـازات المحفّـزة للإطـارات والأعـوان وغيـاب مـنح خصوصـيّة على غـرار مـا هـو معمـول بـه بعديـد الـوزارات الأخـرى وعـدم ملاءمتهـا مـع كثافـة الملفـات والمهـام الإداريـة، ممـا ينجـر عنـه رغبـة بعـض الإطـارات الى المغـادرة والتحـاق بمؤسسـات أو وزارات أخـرى وهـو مـا يتسـبب في تراجـع عـدد الأعـوان الموضـوعين على ذمّـة الـوزارة ممـا ينـتج عنـه صـعوبة توزيـع الكفـاءات حسـب متطلبات كل ملف أو مشروع أو برنامج بالتالي صعوبة المقاربة بين الكفاءات والحاجيات.

- التـأخر في تنفيـذ البرمجـة المتعلقـة بالانتـدابات والترقيـات نتيجـة افتقـار إدارة المـوارد البشـرية للإطارات والأعوان مما يؤدّي الى الانعكاسات المالية على مستوى التأجير.
- ضـعف مشـاركة الإطـارات والأعـوان في الـدورات التكوينيـة حرصـا مـنهم على عـدم الاخـلال بالتزامـاتهم الإداريـة وتعـد نسـبة مشـاركة النسـاء ضـعيفة. باعتبـار أن روزنامـة الـدورات التكوينيـة غير ملائمـة مـع حاجيـات المـوارد البشـرية مـن حيـث التوزيـع الزمني على امتـداد السـنة، حيـث يـتم تنفيـذ اغلبهـا بـالتزامن مـع التظـاهرات والمناسـبات الكبرى التي تنظّمهـا الـوزارة وكـذلك تنظـيم اغلـب الـدورات في نهاية السنة بالتوازي مع نهاية السنة المالية وهو ما يؤثر على عدد المنتفعين بالتكوين.
- نقـص في تكـوين الإطـارات في مجـال التخطـيط والتصـرف في المـوارد البشـرية والماليـة باعتمـاد مقاربـة النوع الاجتماعي.

ومن التدابير التي تمكّن من تجاوز الإشكاليات المطروحة وتحقيق النسب المنشودة

- القيـام بتحيـين البرمجـة السـنوية للنفقـات على الأقـل مـرتين في السـنة وذلـك لتغطيـة الانعكاسـات المالية للترقيات والانتدابات
- الضـبط الـدقيق لحاجيـات التكـوين بمـا يسـمح بتكـريس مبـدأ المسـاواة بـين الجنسـين، مـع الأخـذ بعين الاعتبار للتمييز الإيجابي للمرأة،
- تمكـين أعـوان الـوزارة مـن مـنح خصوصـيّة لتحفيزهـم والحـد مـن المغـادرة عبر آليتي النقـل والالحـاق إلى وزارات أو مؤسسات أخرى .

الهدف 9. 3:ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة:

تم الاعتماد على ثلاث مؤشرات وذلك لقيس قدرة الإدارات والهياكل المعنية من ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمّة، هذا وقد تم تحقيق نسبة هامة للنتائج المرجوة من هذا الهدف بفضل الحرص على احكام التصرف في الموارد المالية والبشرية للحفاظ على ديمومة الميزانية.

المؤشر 1. 3.9: نسبة تنفيذ الميزانية:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	80	95	96	96	100	98	2025

حقق هذا المؤشر نسبة انجاز تقدّر بـ 96% وهي نسبة تعكس بلوغ التقديرات المتوقعة لسنة 2023 بنسبة 100% ويعود ذلك بالأساس إلى الانعكاس المالي الحاصل من خلال :

- دعم قسم التدخل بـ 29 أ.د تتوزّع كالتالي: 4أ.د لفائدة وداديّة أعوان وإطارات الوزارة و25 أ.د لجمعية أكسيا
- استعمال فواضل اعتمادات تعهد تم نقلها من سنوات مالية سابقة
- تغطية الزيادة في الأجور وفق الأمر الحكومي عدد 767 لسنة 2020 المؤرخ في 18 سبتمبر 2020والمتعلق بالزيادة في أجور أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها.
- تفعيل الترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك وذلك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020

- تغطية الترقيات في الخطط الوظيفية على المستوى المركزي والجهوي والمؤسسات ذات الاشراف
- تحقيق تقدّم هام في تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية المتواصلة والجديدة.

المؤشر 3.9. 2: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة المئوية	9	10	11	11	100	11	2025

يبرز هذا المؤشّر مدى حوكمة التصرف الرشيد في الاعتمادات المخصصّة لبرنامج القيادة والمساندة، والتي تقدر بـ 11%،وبمقارنة الإنجازات مع التقديرات نلاحظ بلوغ نسبة انجاز 100 % وبالتالي بلوغ التقديرات المنشودة، وذلك يرجع بالأساس إلى:

- عدم تنفيذ الانتدابات بعنوان سنة 2023
- دعم قسم التدخل بـ 29 أ.د تتوزّع كالتالي: 4أ.د لفائدة وداديّة أعوان واطارات الوزارة و25 أ.د لجمعية أكسيا
- استعمال فواضل اعتمادات تعهد تم نقلها من سنوات مالية سابقة

وبذلك تبقى الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مستقرّة، ورغم ذلك نجح البرنامج في خلاص متخلدات أغلب المزودين وفي تغطية الزيادات في الأجور والانعكاس المالي المترتب عن الترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية .

المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير حسب الأعوان

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
أ.د	2301	1788	3511	1952	55	3617	2024

حقق هذا المؤشر نقص في كلفة التسيير حسب الأعوان باعتمادات تساوي **1952** أ.د حيث لم يتم بلوغ التقديرات المتوقعة لسنة 2023 والتي قدّرت ب **3511**أ.د ، وبمقارنة الإنجازات مع التقديرات تم تسجيل فارق يقدّر ب**1559أد** أي بنسبة 55%، ويفسّر ذلك بالحرص الضغط على مصاريف قسم التسيير ، من خلال السعي المتواصل إلى ترشيد التصرف في الموارد من خلال التحكم في استهلاك الطاقة (الكهرباء –الماء- الاتصالات –المحروقات..) ، وذلك تناغما مع مقتضيات منشور رئيسة الحكومة حول اعداد الميزانية والذي أوصى بمزيد ترشيد نفقات التسيير على غرار المهمات الاستقبالات ومزيد العناية بالتحكم بالطاقة من خلال ترشيد استهلاك الوقود والكهرباء مع استعمال الفوانيس المقتصدة للطاقة وإحكام مراقبة السيارات الإدارية.

الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف والتدابير المتخذة لتجاوزها:

بالرجوع إلى المؤشرات السابقة الذكر، نلاحظ تحقيق نسب معقولة بالمقارنة مع التقديرات ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الإشكاليات من ذلك :

- محدوديّة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة والتي لا تتجاوز 11%من ميزانية المهمّة في مقابل ارتفاع النفقات ولا سيما نفقات الاستثمار دفعا خاصة في ظل الاعتمادات الإضافية التي تتطلبها المشاريع بصدد الإنجاز في مقابل التباين بين ما تم رصده فعليا في السنوات المالية السابقة وما تحتاجه المشاريع من اعتمادات دفع فعلية بعد سنوات من انجاز التقديرات الخاصة بها بالإضافة إلى التضخم الهام الذي تشهده أثمان مواد البناء واليد العاملة والتجهيزات.

- النسق البطيء في انجاز بعض المشاريع والأنشطة المساهمة في ترشيد استهلاك الطاقة باعتبار تقادم مبنى الوزارة وبرمجة تغيير مقرّها خلال سنة 2024، الى جانب البطئ في تنفيذ مشروع تركيز ألواح شمسية بمختلف مؤسسات الوزارة باعتبار غياب الإطارات المختصّة فنيا وطول الإجراءات المرتبطة بالصفقات.
- النسق البطيء في انجاز بعض المشاريع نتيجة محدودية عدد الإطارات المختصّة فنيّا على المستوى المركزي والجهوي
- عدم تسوية الوضعية العقارية لبعض المؤسسات حالت دون تنفيذ برامج التهيئة واستهلاك الاعتمادات المفوضة للمجالس الجهوية
- طول إجراءات ابرام الصفقات العمومية خاصة عند إعادة عرضها مرات متتالية على اللجان المختصة إضافة إلى عزوف المزودين على المشاركة في الصفقات والاستشارات نتيجة تأخر خلاص مستحقاتهم بسبب طول الإجراءات الإدارية المتعلّقة بالتعهد بالنفقة وخلاصها، بالإضافة إلى أنها تبرم عن طريق منظومة تونبس والتي تتطلب انخراطات ومستوى تكويني معيّن،
- ضعف عدد الموارد البشرية الموضوعة على ذمّة البرنامج وخاصّة الإطارات المختصّة في التصرف (الصفقات- البناءات – التصرف في الموارد البشرية والمالية). والعزوف عن الالتحاق بالبرنامج نظرا لغياب الحوافز المالية التي أدّت بدورها إلى مغادرة عدد كبير من الإطارات وتواتر طلبات النقل
- تطور الاعتمادات المخصصة للتهيئة والصيانة خاصة أمام تقادم اسطول النقل والتجهيزات المكتبية والإعلامية بالإضافة إلى حاجة مقر الوزارة إلى الصيانة والتهيئة خاصة في ما يخص المصعد وشبكة المياه وفضاء الاستقبال والشبكة المعلوماتية والاتصالية.

ولتجاوز الإشكاليات المرتبطة بتحقيق الهدف سيتم اتخاذ جملة من التدابير لتمكّن من بلوغ النسبة المنشودة وفقا للتقديرات التي تم ضبطها، ومن أهمها:

- تكثيف متابعة تنفيذ مشاريع التنمية وتنفيذ الاعتمادات المفوضة للمندوبيات وللمجالس الجهوية وذلك من خلال اصدار تقارير انجاز بصفة دورية واحكام التنسيق بين المركزي والجهوي

- مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج من خلال عقد الاجتماعات عن بعد

- تكثيف حملات التحسيس لفائدة أعوان الوزارة حول ترشيد استهلاك الطاقة وحسن التصرف في التجهيزات والتسريع في القيام بالإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع تركيز ألواح شمسية بمختلف مؤسسات الوزارة وذلك للحد من استهلاك الطاقة الكهربائية والغاز والذي توقّف في مستوى طلب العروض.

- حوكمة التصرف في الشراءات العمومية من خلال الحرص على الضبط الدقيق للحاجيات واعتماد مبدأ تجميع الشراءات وترشيدها بما يتلاءم مع الموارد المالية والبشرية للمهمة، والتكثيف من عمليات تحسيس الأعوان بالحفاظ على التجهيزات الإعلامية والمكتبية،

- ضرورة الترفيع في نسبة الاعتمادات وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضمن مخطط التنمية الحالي، وخاصة أمام توقع تنامي ميزانية الاستثمار خاصة فيما يتعلق ببناء مقرات المندوبيات الجهوية واقتناء تجهيزات مختلفة (إعلامية، آلات نسخ...الخ) بالإضافة إلى تهيئة وصيانة مقر الوزارة .

- التسريع في اتخاذ التدابير اللازمة في شأن كراء مقر جديد للوزارة بطاقة استيعاب تتسع لجميع الإدارات المركزية حتى يتم تنفيذ مشاريع الصيانة وتطوير الشبكة المعلوماتية والاتصالية.

2- نتائج تنفيذ البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التعديلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	13814	13512	302	98%
	اعتمادات الدفع	13814	13466	348	97%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	5500	5138	362	93%
	اعتمادات الدفع	5500	4945	555	90%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1800	1829	29	102%
	اعتمادات الدفع	1800	1829	29	102%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1050	3841	2791	115%
	اعتمادات الدفع	2200	2200	0	100%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	22164	24320	-2156	110%
	اعتمادات الدفع	23314	22440	874	96%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات (2023) ق.م التعديلي (1)	إنجازات2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
القيادة والمساندة والتنسيق	19939	19065	874	95%
المصالح المشتركة	3375	3375	0	100%
المجموع	23314	22440	874	96%

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

قدّرت ميزانية سنة 2023لبرنامج القيادة والمساندة22164أ.د تعهدا و 23314 أ.د دفعا و هي تمثل10%من حجم ميزانية المهمة

وقد طرأ على توزيع الاعتمادات ميزانية القيادة والمساندة العديد من التحويلات والتعديلات لمجابهة مختلف المتغيرات التي طرأت على ميزانية البرنامج:

- دعم ميزانية التّدخل باعتمادات إضافية قدرها 29 أ.د تعهدا ودفعا نظرا لعدم تغطية الاعتمادات المرصودة بقسم التّدخّل لحاجيات المهمّة.

- تم استعمال فواضل اعتمادات تعهّد تم نقلها من سنوات مالية سابقة بقسم الاستثمار لذلك تم تسجيل تخفيض باعتمادات تقدّر 2791 أ.د تعهّدا
- تسجيل انخفاض في اعتمادات قسم التسيير تعهّدا ودفعا مقارنة بالاعتمادات المرسّمة حيث قدّرت بـ5138 أ.د تعهّدا و4945 دفعا وذلك يعود بالأساس الى الحرص على تنفيذ منشور رئاسة الحكومة الذي ينصّ على التقشّف في استهلاك اعتمادات قسم التسيير.
- العمل على إيلاء المشاريع المتواصلة أولوية في توزيع اعتمادات التعهّد المرسّمة قصد تنفيذ المشاريع المعطّلة والعمل على استغلال المؤسسات في أفضل الآجال.

هذا وقد سجّل برنامج القيادة والمساندة إنجازا في تنفيذ الميزانية قدره24320 أ.د تعهّدا و 22440أ.دفعا أي بنسبة 110% تعهدا و96% دفعا مقارنة بالتقديرات وهي نسبة إنجاز هامّة. هذا وتجدر الإشارة أن نسبة الإنجاز بين مختلف الأقسام تعتبر في مجملها مهمة ومتقاربة:

و تتوزع نسب الإنجاز، كما يلي حسب طبيعة النفقة:

- نسبة إنجاز نفقات التأجير: 97 %،
- نسبة إنجاز نفقات التسيير:90%،
- نسبة إنجاز نفقات التدخل:102%،
- نسبة إنجاز نفقات الاستثمار: 100%.

كما سجل البرنامج إنجاز هام لمختلف أنشطته قدر بـ **19065** أ.د بالنسبة لنشاط القيادة والمساندة والتنسيق أي بنسبة**95%**، وبـ **3375** أ.د بالنسبة لنشاط المصالح المشتركة أي بنسبة 100%.

وتعتبر نسب الإنجاز هامة مقارنة بالتقديرات، فرغم استقرار الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة ومحدوديتها مقارنة ببقيّة برامج المهمّة، نجح البرنامج في خلاص متخلدات أغلب المزودين وفي تغطية الزيادات في الأجور والانعكاس المالي المترتب عن الترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية وفي الرفع في نسق انجاز مشاريع الاستثمار.

ملحق
بطاقة النوع الاجتماعى -إنجازات

أهم إنجازات المهمّة

في اطار مساهمة وزارة الاسرة و المراة و الطفولة وكبار السن في بناء المسار المستدام للتنمية الشاملة المبني على اعمال حقوق الانسان و تحقيق المساواة بين الجنسين تم اعتبار ادارج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية و المخطط و المشاريع و خاصة الميزانية من بين اولويات المهمة نظرا لطابع تدخلها الافقي فيما بتعلق بمتابعة و تنسيق تنفيذ القانون الاساسي لمناهضة العنف بين مختلف الوزارات المتدخلة علاوة على تكريس تفيذ مبدا المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين لتحقيق التمكين الاقتصادي و الاجتماعي للنساء و الفتيات و الاسر في الوسط الحضرى و الريفي تنفيذا لمحاور الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي واذ تعتبر الوزارة من بين الوزارات المتقدمة في اعمال مبدا المساواة بين الجنسين تفعيلا لدستور 25 جويلية 2022 و لاهداف التنمية المستدامة و لقانون عدد58 لسنة 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد المراة ولجميع الاتفاقيات و المعاهدات الدولية فقد حرصت من خلال برامجها على تحقيق **اثار الخطة الوطنية لادماج و ماسسة النوع الاجتماعي** و خاصة منها الاثار التالية :

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

الأثر عدد 3 : سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

الأثر عدد 6 : تعزيز صمود النساء والفتيات زمن الأزمات والتغيرات المناخية.

ولبلوغ غاياتها في التقليص من فجوة الفوارق بين الجنسين فقد اعتمدت على منهجية عمل تقوم على تشخيص الاسباب المباشرة و غير المباشرة للواقع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و البيئي للنساء و الفتيات خلال سنة 2023 حيث تم تسجيل الاشكاليات التالية و التي مازالت مرتبطة سلبا باوضاع المراة و نخص بالذكر منها:

- ✓ ارتفاع منسوب العنف المسلط على الأسر والنساء والأطفال وكبار السن
- ✓ ارتفاع ظاهرة العمل غير اللائق للنساء والفتيات في الوسط الريفي وفي المناطق ذات الكثافة السكانية

العالية والنفاذ المنصف والعادل إلى الخدمات والموارد

- ✓ تواضع التواجد النشيط والفاعل للمرأة في ريادة الاعمال و في سوق الشغل وفي مواقع صنع القرار
- ✓ تطور نسبة الفقر والهشاشة والبطالة والمهن غير المهيكلة لدى الأسر والنساء والأطفال وكبار السن وتفاقمها زمن الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية
- ✓ ارتفاع نسبة الإعالة وتزايد الاحتياجات الصحيّة والاجتماعيّة للأسرة و كبار السن
- ✓ تكريس الصور النمطية للدّور الرعائي للمرأة وعدم التوازن في تقاسم الأدوار داخل الأسرة
- ✓ ضعف نفاذ الأطفال والاطفال ذوي الحاجيات الخصوصية في سن 03-05 سنوات الى خدمات التعليم الجيد وذي جودة دون تمييز وعلى قدم المساواة بين الجنسين وبين الجهات
- ✓ عدم ملائمة الاطار التشريعي المنظم للاسرة والمراة والطفولة وكبار السن مع مقتضيات تطوير المنظومة التشريعية لهذه الفئات

وقد ادى الوقوف على الاشكاليات المطروحة و تحليلها الى وضع خطة عمل على مستوى مختلف البرامج العمومية حيث تم تحديد التوجهات الإستراتجية التالية :

التوجه الاستراتيجي 1 : القضاء على جميع أشكال العنف والتميز ضد المرأة والطفل وكبار السن
التوجه الاستراتيجي 2: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة وكبار السن وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي مواقع صنع القرار
التوجه الاستراتيجي 3: تحقيق المساواة الشاملة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز

و قد ادى ذلك الى تحقيق عدد من الانجازات التي كان لها وقع على تنفيذ أثار الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وأداء البرامج و نخص بالذكر منها :

- القضاء على جميع أشكال العنف والتميز ضد المرأة والطفل وكبار السن:

من خلال تطوير الآليات الكفيلة بتنفيذ قانون عدد 58 المتعلق بمناهضة العنف بـ:

- ✓ تطوير عمل الخط الأخضر 1899للإنصات والإرشاد وتوجيه النساء ضحايا العنف ليشتغل 24/ 24 ساعة و7 /7 أيام بما في ذلك أيام الأعياد الدينية والوطنية حيث تلقى الخط 8151 مكالمة حول العنف ضد المرأة منها 2960 إشعارا حول العنف
- ✓ الترفيع في عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف من مركز واحد بداية سنة 2022 إلى 13 مركزا موفى سنة 2023 بطاقة استيعاب جملية قدرت ب206 اد
- ✓ ارتفاع عدد مراكز الإنصات و توجيه النساء ضحايا العنف الى 09 مراكز مع إحداث أول مركز وطني للاستقبال وإنصات وتوجيه النساء ضحايا العنف بتونس الكبرى سنة 2023
- ✓ تخصيص خطّ تمويل مشاريع اقتصادية لفائدة النساء ضحايا العنف ضمن برنامج "صامدة" بهدف تمكينهنّ اقتصاديا وضمان استقلاليتهنّ المالية و اخراجهن من صفة الضحيّة الى صفة ناجيات وفاعلات وضمان استقلاليتهن الماديّة وقد بلغ عدد المستفدين 93 امراة ناجية من العنف الزوجي
- ✓ تركيز المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة،وتعيين نقاط إتصال قطاعية مركزية و تنسيقيات جهوية لرصد ومتابعة العنف على المستوى الوطني و الجهوي
- ✓ وضع مصفوفة مؤشّرات قطاعيّة حول العنف المسلّط على النّساء اعتمادا على السّجلّات الإداريّة الخاصّة بقطاعات المرأة والعدل والدّاخليّة والصحّة والشّؤون الاجتماعيّة من قبل مركز البحوث والدّراسات والتّوثيق والإعلام حول المرأة خاصّة بمتابعة تطوّر وقياس نسب العنف ضدّ النّساء والفتيات (من 24 مؤشّر سنة 2017و38 مؤشّر سنة 2022 إلى ما يناهز الـ100 مؤشّر في موفّى سنة 2023
- ✓ نشر التقرير السنوي الوطني لمناهضة العنف 2023
- ✓ تركيز خط اخضر جديد 1833 للارشاد و التوجيه لفائدة كبار السن المهددين بالعنف و بمختلف اشكال التهديد

-التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة وكبار السن وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي مواقع صنع القرار :

من خلال تشجيع النساء و الفتيات وافراد الاسر للولوج الى مصادر التمويل و تنويعها استجابة لمختلف الحاجيات لتحفيز المبادرة النسائية الخاصة و احداث موارد الرزق للخروج من دائرة الاعالة الى دائرة المبادركة و المشاركة الاقتصادية وذلك بـــ:

- ✓ البرنـــامج الـــوطني لريـــادة الأعمـــال النســـائية والاســـتثمار المراعـــي للنـــوع الاجتمـــاعي (رائـدات) **2022- 2025** الـذي رصـد لـه اعتمـادات جمليّـة تقـدّر ب 50 مليـون دينـار على امتـداد 5 سـنوات أي بمعـدل 10 مليـون دينـار سـنويا مـع التّرفيـع بنسـبة 40 % في الاعتمـادات السـنويّة بدايـة من سنة 2023.
- ✓ تسجيل ولوج 14015امراة لخدمات التمويل والاستثمار النّسائي على المنصة الرقمية "رائدات" الى موفى شهر ديسمبر2023
- ✓ تمويل 2629 مشروع نسائى ب24ولاية باعتمادات تقدّر بـ 25.883.278 م د موزعة على النحو التالي:
  - 1248 مهن صغرى أي بنسبة 47.5%
  - 885 خدمات أي بنسبة 33.7%
  - 236 صناعات تقليدية أي بنسبة 9%
  - 238فلاحة بنسبة 9%
  - تجارة 22 بنسبة 0.8%
- ✓ مرافقة الأسر وتمكينها من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية **من خلال:**
  - إحداث 721مورد رزق لفائدة الأسر ذات وضعيات الخصوصية لحمايتها من الهشاشة الاقتصادية والفقر

- انتفاع 75 عاملة في القطاع الفلاحي بموارد رزق في اطار التمكين الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي في كل من ولايتي سيدي بوزيد والقيروان باعتمادات قدرت بـــــ 1 م د موزعة على النحو التالي تناصفا 500 أد بولاية سيدي بوزيد بـ43 مورد رزق و 500 أد لولاية القيروان بـــــ 32 مورد رزق
- انتفاع عدد7121أسرة من التمكين الاجتماعي موزعة كما يلي: في مجال التربية الوالدية1276 والتأهيل للحياة الزوجية 507وقاية من السلوكيات السلبيّة5143 التوجيه والإرشاد والتثقيف القانوني195 وحوالي 2400لأسرالمهاجرين المتبقين بأرض الوطن، و3785اسرة منتفع بخدمات مراكز الارشاد والتوجيه الاسري بولايات اريانة وباجة وجندوبة و تطاوين،
- تمكين 1098أما من موارد رزق خاصة منهم 117 اما سنة 2023 في اطار تنفيذ المشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي الخاص لدى الفتيات ومقاومة الأمية في صفوف النساء في المناطق الريفية وذات الكثافة السكانية العالية وقد بلغ الاطفال الناجين من الانقطاع المدرسي 4432 منهم 393 طفل سنة 2023

مواصلة النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا دون تمييز من خلال :

- الترفيع في نسبة التغطية برياض الأطفال التي لم تتجاوز 42 % سنة 2023 من خلال تمكين 20000 طفلا من ذوي العائلات المعوزة وضعيفة الدخل بالمناطق الداخلية من التسجيل برياض الأطفال حيث انتفع فعليا بالبرنامج خلال السنة التربوية 2022-2023 حوالي 15661 طفلا سنة 2023 منهم6816 طفلة أي بنسبة 43.52% ، الى جانب الترفيع في طاقة استيعاب مؤسسات الطفولة المبكرة من 15 الى 25 طفل بحساب 50 د لكل طفل شهريا مع الاعفاء الضريبي على المنحة المرصودة لرياض الاطفال المنخرطة في "برنامج روضتنا في حومتنا"
- إرساء البرنامج الوطني للروضة العمومية الدامجة:

وقد أكّدت نتائج المسح العنقوديّ متعدّد المؤشرات حول "وضع الأمّ والطّفل في تونس" الذي أعّده المعهد الوطني للإحصاء بدعم من منظمة يونيسف تحسّن معدّلات الانتفاع بالبرامج التربويّة للطفولة المبكّرة في المناطق الريفيّة من 27.6 %سنة 2018 إلى 35.4 % سنة 2023 وفي المناطق الحضريّة من 54.6 % سنة 2018 إلى 62.7 % سنة 2023.

- مواصلة برنامج الوالدية الإيجابية : تم سنة 2023 توسيع نطاق البرنامج و العمل على توطيده من خلال تشريك 25 وحدة اشعاع للبرنامج و تكوين المهنين من مختلف القطاعات تم وضع برنامج تدريبي لاني اهتم لأكثر من 250 مشارك منهم 89% نساء وفق 3 برامج خصوصية:

  - FMD العائلة تحدث الفارق Family Makes Difference
  - CCD مقدمي خدمات رعاية الأطفال Care for Child Development
  - C4D التواصل من أجل تغيير السلوك Communication for Development

وذلك سعيا للإتاحة المتكافئة لفرص الوصول والحصول على خدمات ذات جودة للنماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في المناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية

- تم تسجيل انخراط 407 روضة خاصة في برنامج دمج اطفال ذوي طيف التوحد في السنة التربوية 2022- 2023 واستفادة بالبرنامج 314 طفل من 03-05 سنوات منهم 27% منهم من الفتيات من خلال تحويل منح شهرية قدرها 200د لكل طفل لفائدة رياض الأطفال المنخرطة لخلاص خدمات التربية ما قبل مدرسية (في حدود 100د) وخلاص اخصائي النطق والعلاج الوظيفي اللذان يؤمنان حصص شهرية لفائدة الطفل (في حدود 100 دينار).

مواصلة ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن فاقدي السند:

- من خلال افراد محورا خاصا بحماية كبار السن من الفقر و التهميش و الهشاشة و سوء المعاملة و العنف ضمن الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن2022- 2030 وإعداد مشروع الخطة التنفيذية للاستراتيجية سنة 2023 يأخذ بعين الإعتبار النوع الاجتماعي.

- التوجه نحو تعميم خدمات القرب لفائدة كبار السن فاقدي السند المادي والعائلي بداية من سنة 2023، حيث بلغت نسبة التغطية بالخدمات الاجتماعية والصحية التي تؤمنها الفرق المتنقلة75 %من ولايات الجمهورية موزعة بين 15فريقا متنقلا جهويا و 25 فريقا محليا كما تم اتخاذ إجراءات استثنائية للرفع من عدد المنتفعين من الخدمات من 3000 سنة 2022 إلى 4000 سنة 2023
- اتخاذ اجراءات استثنائية للرفع من عدد المنتفعين من برنامج الإيداع العائلي لكبار السن من خلال الترفيع من المنحة المسندة للعائلات الكافلة من 200د شهريا الى 350 د شهريا مع بداية شهر جانفي 2023، وقد بلغ عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة 308 مسنا ومسنة مع موفى سنة 2023منهم 83% نساء.

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز و العنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات:

❖ *البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص*

- **إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
	اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
3:مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء	عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء	890	305	%49	1360

	نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن	62.5%	44.5%	144.5%	83.3%

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي			
			طبيعة المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء	عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء	تفعيل قرارات الحماية من قبل قاضي الأسرة ومن قبل فرق مقاومة العنف ضد المرأة والطفل						-	-	-	-
	نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن	مواصلة تفعيل الشركات مع المجتمع المدني في مجال إحداث مراكز إيواء النساء ضحيا العنف						-	240	-	ميزانية الدولة

- **التحليل:**

فيما يتعلّق بالأثر عدد 01 والمتمثّل في "**منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز و العنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات**" حيث تم العمل على هذا الأثر من خلال الهدف الإستراتيجي مناهضة جميع أشكال العننف ضدّ الفتيات والنساء .

ولتحقيق الهدف الإستراتيجي تم الإقتصار على 02 مؤشرات متمثّلة في عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء و نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.

ولضمان تحقيق هذه المؤشرات تم العمل على النشاط المتعلّق بـــــ تفعيل قرارات الحماية من قبل قاضي الأسرة ومن قبل فرق مقاومة العنف ضد المرأة والطفل حيث انتفعت كل الناجيات من المقيمات بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف وعددهن 305 بقرارات الحماية، علما و أن نسبة الانجاز مقارنة بالتقديرات بلغت 34. 26% وتعتبر هذه النسبة ضعيفة ويعود ذلك الى أن عدد المراكز التي تم فتحها خلال سنة 2023 (3 مراكز) لم ترتقي الى ما كان مبرمج، مما أدى الى عدم تحقق انتفاع 890 امرأة ضحيّة عنف بخدمات مراكز الإيواء.

هذا وتجدر الإشارة الى أن النساء ضحايا العنف المقيمات بمراكز الإيواء تمتعن بمجانيّة قرارات الحماية.

كما تم تفعيل الشركات مع المجتمع المدني في مجال احداث مراكز إيواء النساء ضحايا العنف لضمان نسبة التغطية لمراكز التعهّد بالنساء ضحايا العنف وتعتبر نسبة الانجاز هامة الا أنها أقل من التقديرات ويعود ذلك بالأساس الى عديد الإشكاليات والصعوبات المتعلقّة أساسا بـــــ:

- عدم وجود فضاءات تستجيب للمواصفات المطلوبة لإحداث مراكز إيواء النساء ضحايا العنف في بعض الجهات.

- طول إجراءات تخصيص الأراضي المزمع تسخيرها لبناء مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف.

- عزوف الجمعيات الناشطة في مجال مقاومة العنف ضد المرأة على تقديم ترشحاتهم لتسيير مركز إيواء النساء ضحايا العنف بسبب جسامة المسؤولية وعزوف أهالي بعض الجهات عن تواجد مثل هده المراكز و شروط الانتفاع بمنحة التمويل العمومي الواردة بالأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير واجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات

- عدم قدرة الجمعيات التي تقدمت بمطالب للتمتع بمنحة التمويل العمومي لتسيير مراكز تعهد بالنساء ضحايا العنف على استكمال الوثائق المكونة للملف

وعلى ضوء ما تقدّم سيتم اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا من ضمنها :

- دعوة الولاة ورؤساء البلديات لتوفير وتخصيص عقارات لبناء مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف

-إحداث مراكز عمومية لإيواء النساء ضحايا العنف بمقتضى نص قانوني تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المادي يتم تسييرها وتنظيمها طبقا للتنظيم المعمول به بالمؤسسات العمومية

-تنظيم أيام مفتوحة للتعريف بخدمات مراكز النساء ضحايا العنف بالجهات.

❖ البرنامج عدد 2 : الطفولة

- **إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
	اسم المؤشر		تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
الهدف : تيسير النفاذ لخدمات الطفولة المبكرة و الحماية على قدم المساواة بين الجنسين وبين الفئات	المؤشر: نسبة التغطية بخدمات رياض الأطفال العمومية والخاصة	%	42	43.08	1	45
		نسبة الإناث المسجلين برياض الأطفال العمومية و الخاصة	49.2	49.8	11.01	50
		نسبة اطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال	8.2	7.9	0.96	12
الهدف : مناهضة كل اشكال العنف و التهديد المسلط ضد الاطفال	المؤشر: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة		99.6	94.7	1.001	95.20
	المؤشر: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا	ذكور%	12	10.43	0.86	13
		إناث%	12	10.66	0.88	13

	المؤشر: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي (إناث و ذكور)	**%**	73	76	10.4	76

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأعمال الأنشطة، الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي			
		تسمية المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (2)/(1)	مصدر التمويل
الهدف : النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا	- تهئية رياض الأطفال العمومية						2م.د	3 م.د	1.5	ميزانية الوزارة.2.5م د اليونسيف 0.5 م د
	الترفيع من عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج "روضتنا في حومتنا "الى 20 ألف طفل						12.6	8.795	1.43	ميزانية الوازارة

الهـــدف : النهـــوض بحمايـة الأطفـال فتياتـا وفتيانـــا مـــن جميـــع أشكال التهديد	▪ وضـــع قاعـــدة بيانـات بالأطفـال المهـددة مصـنفة حســب الإنـــاث والذكور ▪ اعداد خطة عمل جهوية في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل.			430 اد	350 اد	0.83	ميزانية الوزارة
	▪ احـداث مؤسســات رعاية جديدة			5246	4997	0.95	ميزانية الوزارة
	الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي			8566	8844	1.03	ميزانية الوزارة

- **التحليل :**

حقق مؤشر تنفيذ الهدف العملياتي عدد 1 المتعلق بتسيير نفاذ الفتيات والفتيان الى خدمات مؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي ارتفاعا طفيفا سنة 2023 بالمقارنة مع السنة السابقة حيث بلغت نسبة الالتحاق برياض الأطفال 41.93 % خلال السنة التربوية 2022-2023 بينما تم تسجيل ارتفاع بـ 1.81% في عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال والذي بلغ 253702 طفلا في سن ما بين 3-5 سنوات بالمقارنة بالسنة السابقة،

ويعود هذا التطور في الانجاز الى عدة أسباب لعل أهمها:

ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بالبرنامج الوطني "روضتنا في حومتنا " من 13444 سنة 2022 الى 15661 سنة 2023، وقد أكّدت نتائج المسح العنقوديّ متعدّد المؤشرات حول "وضع الأمّ والطّفل في تونس" الذي أعّده المعهد الوطني للإحصاء بدعم من منظمة يونيسف تحسّن معدّلات الانتفاع بالبرامج التربويّة للطفولة المبكّرة في المناطق الريفيّة من 27.6 %سنة 2018 إلى 35.4 % سنة 2023 وفي المناطق الحضريّة من 54.6 % سنة 2018 إلى 62.7 % سنة 2023،

نجاح التجربة الأولى من البرنامج الوطني لارساء الروضة العمومية الدامجة الذي انطلق خلال السنة التربوية 2022-2023 وتم في الغرض إحداث 30 روضة اطفال بـ30 معتمدية بـ21 ولاية بطاقة استيعاب جملية 1500 طفل،

ويعتبر هذا البرنامج الوطني لإرساء الروضات العمومية الدامجة في المناطق الداخلية والأحياء الشعبية بمثابة العمود الفقري لسياسات سد الفجوات وتقليص الفوارق بين الفئات والجهات و آلية تعديل ضمن الأوساط الاجتماعية الهشة بما في ذلك الريفية وشبه الريفية حيث تم توظيف 30 روضة عمومية بمعايير دولية عالية الجودة ، الى جانب انه يتمتع النصف من الأطفال المسجلين بها بمجانية التسجيل وذلك على معنى قرار وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المؤرخ في 12 أكتوبر 2022المتعلق بضبط معاليم قبول الأطفال برياض الأطفال العمومية الراجعة بالنظر لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن حيث تحديد معلوم التسجيل السنوي 30 د

ومعلوم الإشتراك الشهري 50 د ومعلوم التأمين الطفل الواحد 5 دنانير ويعفى الأطفال من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل وفاقدي السند والأطفال ذوي الإعاقة وخاصة المصابين باضطرابات طيف التوحد والمنتفعين ببرنامج النهوض الطفولة المبكرة من خلاص هذه المعاليم،

و يهدف البرنامج الى :

إعمال مبدأ وحق تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال اناثا وذكورا

معاضدة مجهودات الأسر في تأمين مسار التنشئة السليمة للأطفال

تقريب الخدمات التربوية ذات الجودة كخدمة جوار تراعي المقدرة الشرائية للأسر،

وينتفع بهذه الخدمة 47.9 % من الإناث في سن 3-5 سنوات .

تجاوز هذا الهدف التقديرات التي تم برمجتها لسنة 2023، وحيث بين المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2023 فان 45.1 % من الاناث ينتفعون بالبرامج التربوية للطفولة المبكرة ،بينما سجل المسح الوطني حول معارف الوالدين ومواقفهم وممارستهم المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة ان 47.7 %من مجموع المعدل العام للتغطية بالتربية قبل الدراسة هم من الاناث ،

وحيث ساهمت برامج الوالدية الإيجابية في رفع الوعي لدى الآباء والأمهات بخصوص دور التربية في مرحلة الطفولة المبكرة وذلك من خلال الحملة الاتصالية الموجهة الى العموم والمهنيين وساهمت بذلك في تعديل الممارسات التميزية لصالح الفتيات،

كما يتبين أثر البرامج بيداغوجية التي تدعو الى المساواة التي انتهجتها الوزارة حيث تم ادراج3 محاور ضمن محتويات المرجعي البيداغوجي للتربية قبل المدرسية ضمن باب ممارسة المسؤوليات ومتطلبات المهنة تتعلق بـ:

التنبه الى المساواة بين البنت والولد: المفاهيم الأساسية ذات الصلة

التنبه الى المساواة بين البنت والولد: مقاربة عملية مستندة الى النمو الشامل للطفل (من 3 الى 6 سنوات)

التنبه الى المساواة بين البنت والولد: الألعاب واللعب.

كما تم تحقيق نسبة انجاز لمؤشر تطوير عدد المنتفعين بخدمات مؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي سنة 2023 تقدر بـ (107%) في حين كانت نسبة التقديرات المدرجة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 (5%) أي أن المؤشر شهد نسبة تطور ايجابية أكثر مما كان مقدرا له بلغت (102%) كما بلغت نسبة انجاز هذا المؤشر سنة 2023 مقارنة بالتقديرات الخاصة به 21.4 .

ويعود هذا الفارق بين النسبة المتوقعة والمنجزة أساسا إلى:

ارتفاع عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية سنة2023 الذين بلغ عددهم 691703 طفل بعد أن كان عددهم 333507 طفل سنة 2022 في حين كانت تقديرات سنة 2023 في حدود 350000 طفل.

تجديد التجهيزات وبعث نوادي اختصاص وملاعب رياضية ووضع خطة لاستقطاب الأطفال ببعض الجهات مثل القصرين تعمل المؤسسات على تنفيذها وفق برامج تنشيطية وبالتنسيق مع المدارس المجاورة وهو ما عزز تواجد الأطفال وحثهم على ارتياد مؤسسات الطفولة.

ثراء وتنوع الأنشطة والبرامج المقدمة ببعض المؤسسات خاصة الأنشطة الحسية الحركية والتفاعل الإيجابي مع القطاع الخاص من خلال برمجة أنشطة مشتركة خاصة في مجال البيئة بمؤسسات الطفولة بقفصة.

البرامج المقدمة أصبحت أكثر استجابة لحاجيات الأطفال وذلك نظرا لاعتمادها على المراجع البيداغوجية الملائمة نتيجة لتكثيف الدورات التكوينية للإطارات التربوية.

استقطاب الأطفال في الانشطة والتظاهرات ونوادي الاختصاص (المسرح، البيئة، الموسيقى، اللغات) بالإضافة إلى النقلة النوعيّة التي شهدتها بعض نوادي الأطفال المتنقّلة وادراج مادة مقاربة النوع الاجتماعي بمحاور التدريس لمستوى سنة ثالثة تعليم عالي خريجي اختصاص تربية الطفل بالمعهد العالي لإطارات الطفولة قرطاج درمش،

تم العمل على دعم مؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي على اختلاف أصنافها على تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق و المكتسبات دون تميز و إرساء مفهوم المشاركة في الحياة الاجتماعية و في الحياة العامة :

المؤسسة	عد المؤسسات	عدد الأطفال المنخرطين	عدد الاناث	النسبة
المحاضن المدرسية الخاصة	2944	116079	56805	%48.93
نوادي الأطفال الخاصة	161	4730	2397	%50.67
نوادي الأطفال العمومية	208	328717	157050	%47.77
نوادي الإعلامية الخاصة	92	593	59	%15.01
نوادي الأطفال المتنقلة	32	161509	81323	%50.35
مراكز الإعلامية الموجهة للطفل العمومية	25	12189	5270	% 43.28

و تستقبل مؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و 15 سنة لممارسة أنشطة تربوية و ترفيهية متنوعة فنية و ثقافية و علمية خلال وقتهم الحر خارج الوقت المدرسي الرسمي والتي من شانها إن تساهم في تنمية قدراتهم:

أما بخصوص متابعة مؤشر النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع اشكال التهديد فقد بين المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2023 انه "بالرغم من الانخفاض المسجل بالمقارنة مع سنة 2018 88.1% فان نسبة تعرض الأطفال للعنف داخل الاسرة خلال سنة 2023 تبقى مثيرة للقلق باعتبار ان 80.9 %من

الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 1 و 14 عاما تعرضوا لشكل واحد على الأقل من اشكال العقوبة النفسية او الجسدية من قبل امهاتهم او الأشخاص الذين يعتنون بهم أي ان حوالي 8 من كل 10 اطفال هم ضحايا العنف بجميع اشكاله على يد الذين يفترض أن يوفروا لهم الحماية و الرعاية و قد تعرضت الاناث بنسبة 78.3 %للعنف .

❖ *البرنامج عدد 3: كبار السن*

- **إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي :**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
	اسم المؤشر	تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
حماية كبار السن نساءا ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد:	نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن.	% 95	% 96	1.01	% 97

- **إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها :**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي			
			طبيعة المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
حماية كبار السن نساءا ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد:	نسبة التعهد بالشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن .	وضع رقم اخضر على ذمة كبار السن للإشعار في خال تعرضهم للعنف دعوة اعلام القرب(كيف فعليا) لمناصرة حقوق كبار السن والمشاركة في منابر تلفزية التنسيق مع وزارة الصحة بخصوص البرنامج الوطني للصحة						-	-	-	موارد الدولة

		النفسية -بث ومضة اشهارية حول سوء معاملة كبار السن - العمل على ترسيخ ثقافة العناية بكبار الين المصابين بالأمراض العقلية والنفسية.										

- **التحليل:**

أدى تنامي ظاهرة العنف تجاه كبار السن في بلادنا ،خاصة النساء منهم، إلى العمل على تحقيق هدف جديد حول **حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد** ووضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف والتهديد من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية، ويهدف هذا الهدف إلى حماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف وكل ما هو من شانه أن يشكل تهديدا على حياة كبير السن او المسّ من كرامته ويهدف التصدي لمختلف أشكال التهديد بالوقاية وتتبع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضحايا والتعهد بهم".كما يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الأول"حماية كبار السن ورعايتهم".

وقد تم خلال سنة 2023 تجاوز لمؤشر البلوغ الخاص بالمؤشرين عدد كبار السن المكفولين لدى اسر حاضنة (316) و نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن التي بلغت 96 % .

ويعود هذا التطور إلى الترفيع في قيمة المنحة المسندة إلى العائلات الكافلة والحملات التعريفية بالإيداع العائلي. وتمثل نسبة كبيرات السن المستفيدات من الايداع العئلي 84 %.

كما شهد مؤشر التعهد بالإشعارات الواردة على الوزارة تطورا حيث بلغ 96 % وذلك نتيجة الجهود المبذولة مركزيا وجهويا والتنسيق وسرعة التدخل لفائدة الحالات التي تم الإشعار بها رغم عدم توفر الآليات والموارد البشرية واللوجستية الكافية.هذا وتجدر الاشارة أنه لم يتم رصد اعتمادات لتحقيق هذا المؤشر.

ومن أبرز الإشكاليات:

- عدم وجود نصوص قانونية لحماية كبار السن من التهديد وسوء المعاملة.
- عدم توفر الآليات والموارد اللوجستية للتعهد الفوري بالوضعيات المتعرضة للعنف والتهديد.
- العنف ظاهرة مسكوت عنها.

وللحد من الإشكاليات والصعوبات المذكورة، يسعى برنامج كبار السن إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات من أهمها:

- التعجيل بإصدار مجلة حماية كبار السن أو مراجعة قانون حماية كبار السن.
- إحداث خطة مندوب حماية كبار السن وتعزيز مصالح كبار السن بالموارد البشرية واللوجستية اللازمتين للتدخل السريع في التعهد بكبيرات السن.
- تكوين لجنة مشتركة بين الوزارة ووزارتي التعليم والثقافة لإبرام اتفاقية شراكة بمقتضاها إدراج احترام كبار السن وتجنب كل السلوكيات العنيفة ضدهم ونشر ثقافة حقوق كبار السن.

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي

❖ *البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص*

إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي :

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
	اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
التمكين الاجتماعي للمرأة الفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة	نسبة النساء والفتيات في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني	%22	16%	%16	22%

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها :**

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
التمكين الاجتماعي للمرأة الفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة	نسبة النساء والفتيات في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني							-	-	-	-

- **التحليل:**

لتحقيق الأثر عدد 2 الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي تم الاعتماد على الهدف الإستراتيجي المتعلق بـالتمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة الذي لم يتم تنزيله الى مؤشرات عملياتية وأنشطة وتفيد المعطيات أن نسبة الإنجاز لا ترتقي الى التقديرات حيث بلغت 16 % ويعود ذلك الى عدّة أسباب من ضمنها:

- صعوبة احتساب تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار بالمؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص.
- تطور الذهنية المجتمعية المتعلقة بتبني صعود المرأة لمواقع القرار بنسق بطيء باعتبار الصورة النمطية لها

- ولتجاوز المشكل المطروح يقترح التفكير في إيجاد تطبيقة إعلامية يتم تعميرها بصفة إجبارية من قبل الهياكل الحكوميّة وغير الحكوميّة، عند وصول المرأة الراجعة إليها بالنظر الى إحدى مواقع القرار به.

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

❖ *البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص*

● **إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي					
	اسم المؤشر		تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية	نسبة المشاريع النسائية رائدات الممولة مقارنة بما هو مبرمج سنويا		%180	150%	139%	180%
	نسبة مواطن الشغل رائدات المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا		116%	290%	248.2%	137.5%
	نسبة تطور إحداث المشاريع النسائية رائدات الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة		%20 220مشروع	%260 315 مشروع 945 موطن شغل	%143	35%
	عدد المشاريع النسائية التي تعتمد سلاسل القيمة المحدثة سنويا	*عدد المجامع النسائية المحدثة أو التي تم دعمها	10	5	50%	10
		عدد المشاريع الفردية المحدثة	43	لم يتم العمل على هذا المؤشر خلال سنة 2023		
	موارد الرزق المحدثة لأمهات	عدد موارد الرزق المحدثة	200	117	%59	200

	التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها وعدد الأطفال المنتفعين	سنويا				
		نسبة ديمومة موارد الرزق مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة	95%	100%	100%	100%
		عدد التلاميذ المنتفعين بالعودة الى مقاعد الدراسة بالمناطق المنتفعة	1500	393	26%	700
	نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على ديمومتها	نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الفارطة	%11 400اسرة	721 80.25%	180.2%	25% 500 أسرة
		نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الاقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الاقتصادية	90%	%90	90%	90%
		نسبة ديمومة المشاريع الاقتصادية المسندة للأسر ذات	90%	90%	90%	90%

		الوضعيات الخصوصية				
التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة	نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي		92%	%-95	95%	95%
	نسبة النساء العاملات في ظروف هشة الآتي ينم إدماجهن بمنظومة قانونية لتوفير عمل لائق		%50	لم يتم العمل على هذا المؤشر خلال سنة 2023		
	عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني		2	لم يتم التوصل الى تعديل قوانين او مراسيم او أوامر او قرارات او مذكرات حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني خلال سنة 2023		

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي			
			طبيعة المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية	1-نسبة المشاريع النسائية رائدات الممولة مقارنة بما هو مبرمج سنويا 2-نسبة مواطن الشغل رائدات المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا	1/ تنفيذ خطة عمل اتصالية للتعريف بمكونات برنامج رائدات 2/الإحاطة بالباعثات قبل وبعد احداث المشاريع من قبل ممثلي البنوك الشريكة ومصالح المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة						**5200 م د**	**6760 م د**	**%130**	**ميزانية الدولة**
	نسبة تطور إحداث المشاريع النسائية رائدات الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة	التشجيع ضمن الخطة الاتصالية على احداث مشاريع صغرى ومتوسطة والتعريف بخصائصها ومزاياها على مستوى التصرف والاقتصاد في كلفة الانتاج والربح						**5200 م د**	**6760 م د**	**%130**	**ميزانية الدولة**

	خلال السنة										
	عدد المشاريع النسائية التي تعتمد سلاسل القيمة المحدثة سنويا	عدد المجامع النسائية المحدثة أو التي تم دعمها	حرص المندوبين الجهوين والسلطات الجهوية على تشجيع النساء للإنتاج في مجال سلالسل القيمة	فاعلية	**10**	**5**	**50%**		**566 د**	**566 د**	**%100**	**ميزانية الدولة**
		عدد المشاريع الفردية المحدثة			**43**	-	-	-	- لم يتم العمل على هذا المؤشر خلال سنة 2023			
	موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها وعدد الأطفال المنتفعين	عدد موارد الرزق المحدثة سنويا	تفعيل الاتفاقية المبرمة سنة 2022 بين الوزارة و وزارة التربية لمقاومة الانقطاع المدرسي	فاعلية	**200**	**117**	**59%**	**200**	**500أد**	**500أد**	**100أد**	
					%95	**100%**	**100%**	**100%**				
		نسبة ديمومة موارد الرزق مقارنة بمجموع المشاريع			**1500**	**393**	**26%**	**700**				

		المحدثة									
		عدد التلاميذ المنتفعين بالعودة الى مقاعد الدراسة بالمناطق المنتفعة									
	نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع ا قتصادية والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على ديمومتها	نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيا ت الخصو صية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الفارطة	حرص المندوبيين الجهوين والسلطات الجهوية على تشجيع الأسر للإنتفاع بموارد رزق	**فاعلية**	**%11**	**80.25%**	**80%**	**25%**	**2300 م م د**	**3283 738 م د**	**%143**	**ميزانية الدولة**
					90%	**90%**	**90%**	**100%**				

										نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الاقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الإقتصادية		
										نسبة ديمومة المشاريع الاقتصادية المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية		
				100%	90%	90%	90%					

التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة	نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي	الحرص على تنوع خدمات التوجيه والإرشاد الاجتماعي حسب حاجيات الأسر الخصوصية بالجهة ووضعيتها المادية والاجتماعية		نجاعة	%90	95%	95%	95%	100أد	271 أد	%271	ميزانية الدولة
	نسبة النساء العاملات في ظروف هشة الاتي ينم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير عمل لائق	تحديد الهياكل المتدخلة وضبط إجراءات عملها وشروط		فاعلية	50%	-	-	-	لم يتم العمل على هذا المؤشر خلال سنة 2023			-

		الانتفاع بالتغطية الاجتماعية من قبل العاملات الفلاحات. -نشر نموذج عقد العمل المنزلي بالرائد الرسمي للجمورية التونسية							
	عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات والمذكرات المعدلة حسب مفاربة النوع الاجتماعي على	مزيد تحسيس المتدخلين في المجال بمختلف الوزارات بأهمية الاعتماذ		فاعلية	02	-	-	-	لم يتم التوصل الى تعديل قوانين او مراسيم او أوامر او قرارات او مذكرات حسب مفاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني خلال سنة 2023	ميزانية الدولة

	المستوى الوطني	على مقاربة النوع الاجتماعي مما يدفع الى مراجعة النصوص القانونية والترتيبية والتفسير ية حسب المقاربة المذكورة								

- **التحليل:**

بالنسبة للأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل تم الإعتماد لتحقيقه على 02 أهدف الإستراتيجيّة

يتمثل الهدف الاستراتيجي 01 في دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية والذي قام بدوره على جملة من المؤشرات العملياتية والأنشطة التي استندت على جملة من برامج التمكين الاقتصادي لعل أهمها برنامج رائدات الذي يعنى بالتمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية بمشاريع التي بدورها ارتبطت بإحداث مواطن رزق فضلا عن المجامع التي تعتمد الى جانب تمكين الأمهات والأسر بموارد رزق على سلاسل القيمة وهذا الذي فسر نسبة الانجاز تعتبر حسنة مقارنة بالتقديرات فيما يتعلّق بالمؤشر الذي احتسب نسبة المشاريع النسائية رائدات الممولة مقارنة بما هو مبرمج سنويا حيث قدّرت نسبة انجاز المؤشر بـــ150 %ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المنتفعات بمشاريع سنة 2023 بـــ 2629والتي تجاوزت العدد المبرمج سنويا والمقدّر بـــ 1100 مشروع إضافة الى تسديد عدد هام من المنتفعات جزء كبير من قيمة الإعتمادات المتحصّل عليها. كما تجاوز المؤشر المتعلّق بـ نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بموارد رزق والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على ديمومتها التقديرات بـــ 80 % ويرجع ذلك الى استغلال فواضل اعتمادات السنوات السابقة المتعلّقة ببرنامج التمكين الاقتصادي للأسير ذات الوضعيات الخاصة.

ويبقى المؤشر المتعلّق بعدد المشاريع النسائية التي تعتمد سلاسل القيمة المحدثة سنويا لا يرتقي إلى مستوى التقديرات على اعتبار أن البرنامج اشتغل طيلة سنة 2023 على إحداث ودعم المجامع التي قدرت نسبة انجازها ب 50 % مقارنة بالتقديرات، كما أن انجازات المؤشر المتعلق بتمكين أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي كان دون التقديرات على اعتبار أن الاعتمادات التي رصدت لتنفيذه لم ترتقي إلى المستوى المأمول.

كما يقوم الهدف الإستراتيجي 02 والمتعلّق بـــ التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة على جملة من المؤشرات العملياتية لكن تم الاشتغال فحسب طوال سنة 2023 على المؤشر الذي احتسب نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي والذي تجاوز التقديرات بـــ 95 % ويعود ذلك الى تنفيذ برنامج التمكين الاجتماعي بـــ 19 ولاية علاوة على أن مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري اشتغلت على التمكين الاجتماعي لأفراد الأسر بكل من ولايات أريانة باجة تطاوين وجندوبة.

بالنسبة الى بقيّة المؤشرات المتعلّقة بالهدف الثاني لم يتم الإشتغال عليها وذلك لعدّة اعتبارات من أهمّها:

-طول الإجراءات الخاصة بتعديل القوانين والأوامر والقرارات والمذكرات حسب مقاربة النوع الاجتماعي لذلك واصل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص الاشتغال على المحاور التالية:

- قانون عطلة الأمومة والأبوة الذي شرع في دراسته منذ 2020

-المصادقة على الاتفاقية رقم 190 لسنة 2019 المتعلقة بالعنف والتحرش في فضاء العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

- تحسين تطبيق القانون الأساسي عدد 58 لمناهضة العنف ضد المرأة لسنة 2017

-ارتكز التوجه الإستراتيجي للبرنامج على كل ما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات ومنهن العاملات في القطاع الفلاحي لضمان توفير العمل اللائق لهن وذلك من خلال تمكين 75 عاملة في القطاع الفلاحي من موارد رزق في كل من ولايتي سيدي بوزيد والقيروان كتجربة أولى نموذجيّة وقد تم اختيار الولايتين بناءا على مؤشرات التنمية الجهويّة التي تراعي خصوصيّة الجهات كالنفاذ الى الخدمات العموميّة التشغيل مستوى الفقر وينتظر في سنة 2024 تمكين عاملات في القطاع الفلاحي في حاسي الفريد من ولاية قصرين.

وتبعا لما تقدّم سيتمّ اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات بهدف تجاوز الإشكاليات مستقبلا

- توعية الفئات المستهدفة من برامج الوزارة في مجال احداث المشاريع من نساء وفتيات في الوسط الحضري والريفي بأهمية العمل الجماعي وامتيازات احداث المجامع والشركات قصد نزع ذهنية الفردانية.

- اعتماد مقاربة أكثر وضوح وشموليّة لريادة الأعمال النسائية خاصة في القطاعات الواعدة التي تعتمد التجديد والابتكار

- الترفيع في سقف التمويل الخاص المسند من طرف البنك التونسي للتضامن لتمويل مشاريع ذات قدرة تشغيلية عالية

- تشجيع طالبات تمويل المشاريع ذات العلاقة بالفلاحة المستدامة والطاقات المتجدّدة والتكنولوجيات الحديثة

- إسناد مهمة تعديل النصوص القانونية حسب مقاربة النوع الاجتماعي الى لجنة أو هيكل مختص صلب الوزارة دون سواها.

- التفكير في إيجاد تطبيقة إعلامية يتم تعميرها بصفة إجبارية من قبل الشركات الخاصة ذات رأس مال معين، عند وصول المرأة الراجعة إليها بالنظر الى إحدى مواقع القرار به

❖ *البرنامج عدد 3: كبار السن*

- **إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
	اسم المؤشر	تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
ضمان ظروف عيش ملائمة لكبير السن:	عدد كبار السن المكفولين لدى اسر حاضنة:	200	316	1.58	280

- **إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة،الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)		
			طبيعة المؤشر	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (2)/(1)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن	عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة	- تنظيم حملات توعوية للتعريف ببرنامج الايداع -تنظيم 24 ملتقى حول الايداع . -طباعة 1000 مطوية للتعريف بالبرنامج الترفيع في المنحة المسندة من 200 دالى 300 د -تكثيف الزيارات الدورية	نجاعة	200	316	1.58	280	840 أد	958.6	1.14	موارد الدولة

- **التحليل:**

يرتبط مفهوم الإعالة بقدرة المجموعة السكانية النشيطة على تحمّل تكلفة الحياة للفئات العمرية الأخرى التي لا تعمل، وعليه فإن إشكالية إعالة كبار السن سوف تمثل أحد تحديات العقود القادمة وذلك في ظل تسجيل الزيادة العددية لفئة المسنين من المجموع العام للسكان. وتواصل ارتفاع نسبة تبعية كبار السن المقدرة بـ 11.5 % سنة 1966، ومن المتوقع أن تبلغ 31.8% سنة 2034.

كما تشير الأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي (حتى موفى شهر سبتمبر 2021) إلى أن حوالي 37.5 %من كبار السن المسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي يعيشون تحت خط الفقر.

ولئن تعتبر مظاهر الهشاشة لدى كبار السن قاسما مشتركا بين النساء والرجال المنتمين للفئات الاجتماعية الهشة، فإنها تبدو أكثر حدة لدى النساء كبيرات السن وتجعلهن أكثر عرضة من الرجال لمختلف أنواع ومخاطر العنف.

وهذا يستوجب مزيد العمل على الترفيع من مؤشر الإيداع وتدعيم القدرات الرعائية للأسر الطبيعية والبديلة على احتضان مسنيها خاصة وان 84 %منهم من النساء.

وقد تم تم تحقيق تطورا هاما سنة 2023 حيث تجاوز عدد كبار السن المودعين لدى عائلات كافلة المؤشر المؤمول 316 وقد تم للغرض دعم الإيداع العائلي (من لنوادي النهارية والجمعيات والفرق المتنقلة) باعتماد قدره 183.6 أد لتلبية حاجيات العائلات الكافلة لمسنين معوزين .

وستعمل وزارة الأسرة والمرأة مزيد العمل على الترفيع في عدد العائلات الكافلة وذلك باعتبار أن بقاء المسن في محيطه الطبيعي له تأثير ايجابي على صحته النفسية واندماجه في المجتمع.